

كتاب

متن المنهج

لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه

وقد اعتنى بضبطه وتصحيحه نخبة من كبار علماء الشافعية
بالأزهر الشريف

طبع على نفقة



صاحب المكتبة الأدبية بميدان الأزهر

(مطبعة القاهرة بمهارة سوق باب اللوق لصاحبها محمود محمود شعبان)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفائزين
من الله بعلاوة

(وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي
رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الإمام أبي
زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت إليه
ما يسر مع ابدال غير المعتمد به بلفظ ثمين وحذفت منه
الخلاف روماً لتيسيره على الراغبين * (وسميته) بمنهاج
الطلاب راجياً من الله أن ينفع به أولو الألباب وأسأله
التوفيق للصواب والقوز يوم المآب

(كتاب الطهارة)

إِنَّمَا يُطَهَّرُ مِنْ مَائِهِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَا يُسَمَّى مَاءً بِلَا
 قَيْدٍ فَتَغْيِيرُهُ بِمَخَالِطِ طَاهِرٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ الْأِسْمَ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ لَا تَرَابٌ وَمِلْحٌ وَمَاءٌ وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ وَكُرِهَ شَدِيدٌ
 حَرٌّ وَبُرْدٌ وَمُتَشَمِّسٌ بِشَرُوطِهِ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضٍ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ إِنْ قُلَّ وَلَا تَنْجَسُ قُلْتَا مَاءٍ وَهُمَا خَمْسُمَا رَطْلٍ
 بَعْدَ أَدَى تَقْرِيبًا بِمِلَاقَاتِ نَجَسٍ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَنجَسَ فَإِنْ زَالَ
 تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ وَدُونَهُمَا يَنْجَسُ كَرَطْبٍ
 غَيْرِهِ بِمِلَاقَاتِهِ لَا بِمِلَاقَةِ مَيْتَةٍ لَا يَسِيلُ دُمُهَا وَلَمْ تُطْرَحْ
 وَنَجَسٍ لَا يَذْرُكُهُ طَرَفٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَغَهَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرَ
 فَطَهَّرَ وَالشَّغِيرُ الْمُؤَثَّرُ تَغْيِيرُ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ
 وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ أَوْ طَهَّرَ بِغَيْرِهِ اجْتِهَادًا إِنْ بَقِيَ وَاسْتَعْمَلَ
 مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهَّرَ أَلَامًا وَقَوْلٌ بَلْ يَتِيمٌ بَعْدَ تَلْفٍ وَلَا
 مَاءٌ وَمَاءٌ وَزِدْ بَلْ يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِذَا ظَنَّ طَهَارَةَ
 أَحَدِهِمَا سَنَّ إِزَاقَةَ الْآخَرِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِيرَ ظَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ
 بِالثَّانِي بَلْ يَتِيمٌ وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ عَدْلٌ

رَوَايَةُ مُبَيِّنَاتُ السَّبَبِ أَوْ قَتِيهَا مُوَافِقَاتُ اعْتِدَادِهِ وَيَحِلُّ اسْتِمَالُ
وَاتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا إِنَاءَهُ كَلَهُ أَوْ بَمَضِهِ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ
فِيْخْرُمُ كَضْبَبٍ بِأَحَدِهِمَا وَضَبَّةُ الْفِضَّةِ كَبِيرَةٌ لِغَيْرِ
حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لَهَا كُرَهُ وَيَحِلُّ
نَحْوُ نَحَاسٍ مُوَّةً بِنَقْدٍ لَاعْكِيسُهُ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ بِالنَّارِ فِيهِمَا

(بَابُ الْأَحْدَاثِ)

هِيَ خُرُوجُ غَيْرِ مَنِيٍّ مِنْ فَرْجٍ أَوْ ثَقْبٍ تَحْتَ مَعِدَةٍ
وَالْفَرْجُ مُنْسَدٌّ وَزَوَالُ عَقْلِ لَا يَنْتَوِمُ مُمَكِّنٌ مَقْعَدُهُ وَتَوَلَّاقِي
بَشَرَتِي ذَكَرٌ وَأُنْثَى بِكِبَرٍ لَا يَحْتَرِمُ وَهَسَ فَرْجٌ آدَمِيٌّ أَوْ يَحِلُّ
قَطْعُهُ بِسِطْنٍ كَفٍّ وَحَرْمٌ بِهَا صَلَاةٌ وَطَوَافٌ وَهَسٌ مُصْحَفٌ
وَوَرَقَةٌ أَوْ جِلْدَةٌ وَظَرْفَةٌ وَهُوَ فِيهِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ
لِدَرْسِهِ وَحَلٌّ سَمَلُهُ فِي مَتَاعٍ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ وَتَفْسِيرٌ أَكْثَرُ
وَقَلْبٌ وَرَقَةٌ بَعُودٌ وَلَا يَجِبُ مَنَعُ صَبِيٍّ مُمَيَّنٍ وَلَا يَرْتَقِعُ
يَقِينٌ طَاهِرٌ أَوْ حَدَّثٌ بظنٍّ ضِدُّهُ فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهَلَ السَّابِقَ

فَضْدٌ مَا قَبْلَهُمَا لَا ضِدَّ الطَّهْرُ إِنَّمَا لَمْ يَعْتَدُ تَجْدِيدَهُ (فَصْلٌ)
 سُنٌّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ أَنْ يُقَدَّمَ بِدَارِهِ لِمَسْكَانِ قَضَائِهَا وَيَمْنِنَهُ
 لَا نَصْرَافِهِ وَيُنْحَى مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُهُمْ وَيَعْتَدُ بِسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ
 الْقَبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِسَائِرٍ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ غَيْرُ مُعَدِّ
 وَيَعْتَدُ وَيَسْتَتِرُ وَيَسْكُتُ وَلَا يَقْضِي فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَجُحْرٍ
 وَمَهَبٍّ رِيحٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَا يُشْمَرُ وَلَا يَسْتَنْجِي
 بِمَاءٍ فِي مَكَانِهِ إِنَّمَا لَمْ يُعَدَّ وَيَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ
 وَصُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ
 وَانْصَرَفَهُ غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
 وَعَافَانِي (وَيَجِبُ) اسْتِنْجَاءُ مَنْ خَارَجَ مُلَوَّثًا لَا مَنَى بِمَاءٍ أَوْ
 بِجَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرِمٍ كَسَجْدٍ دُبُغٍ بِشَرْطِ أَنْ
 يُخْرُجَ مِنْ فَرْجٍ وَلَا يَجْفَى وَلَا يُجَاوِزَ صَفْحَةً وَحَشْفَةً وَلَا
 يَنْقَطِعَ وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَنْظُرَ أَجْنَبِيٌّ وَيَنْسَحُ ثَلَاثًا وَيَعُمُّ كُلَّ
 مَرَّةٍ وَيُنْقِىَ وَسُنٌّ لِإِثَارَةٍ وَأَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ
 صَفْحَةٍ يُعْنَى إِلَيْهِ ثُمَّ بِالثَّانِي مِنْ يُسْرِي كَذَلِكَ ثُمَّ بِالثَّالثِ
 الثَّلَاثُ عَلَى الْجَمِيعِ وَاسْتِنْجَاءُ بِسَارٍ وَجَمْعُ مَاءٍ وَجَامِدٍ

(باب الوضوء)

فَرُوضُهُ نِيَّةٌ رَفَعِ حَدَّثَ لِغَيْرِ دَائِمِهِ أَوْ وَضُوءٌ أَوْ
 اسْتِبَاحَةٌ مُغْتَفَرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَلَهُ تَقْرِيقُهَا
 عَلَى أَعْضَائِهِ وَنِيَّةٌ تَبْرُدُ مَعَهَا وَغَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ
 مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ
 فِيهِ مُحَلٌّ غَسَمَ لَا تَحْذِيفُ وَنَزْعَتَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِهِ
 لَا بَاطِنَ كَشِيفٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَلَحْيَةٍ وَعَارِضٍ وَبَعْضُهَا وَتَمِيمٌ
 مِنْ رِجْلٍ وَغَسْلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ يَدٍ
 وَجَبَ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فِرَاسُ عَضُدِهِ أَوْ فَوْقَهُ سُنَّ
 بَاقِي عَضُدِهِ وَمَسَحَ بَعْضُ بَشَرِ رَأْسِهِ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ وَلَهُ
 غَسْلُهُ وَبَلُّهُ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ وَتَرْتِيبُهُ هَكَذَا وَلَوْ
 انْغَمَسَ مُحَدِّثٌ أَجْزَأَهُ وَسُنَّ اسْتِيَاكُ وَعَرْضُ الْبُخْشَنِ لَا إِصْبَعِيهِ
 وَكُرِّهَ لِصَائِمٍ بَعْدَ زَوَالٍ وَتَأْكُذٍ فِي مَوَاضِعَ كَوُضُوءٍ وَصَلَاةٍ
 وَتَغْيِيرِ فَمٍ وَسُنَّ لَوَضُوءٍ تَسْمِيَةً أَوَّلَهُ فَإِنْ تَرَكْتَ فِي أَثْنَائِهِ
 فَغَسَلَ كَفَيْهِ فَإِنْ شَكَّ فِي طَهْرِهَا كُرِّهَ غَمْسُهَا فِي مَاءٍ
 قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا فَضْمَضَةً فَاسْتِنْشَاقًا وَجَمْعُهَا وَبَثْلًا

غُرْفٍ أَفْضَلُ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِمَا لِمَقْطَرٍ وَتَثْلِيثٌ يَقِينًا وَمَسْحٌ كُلُّ
رَأْسِهِ أَوْ يُتِمُّ عَلَى نَحْوِ عِمَامَتِهِ فَأَذُنَيْهِ وَتَحْلِيلُ شَعْرَتَيْهِ
غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَأَصْبَاحِهِ وَتَيْمُنُهُ لِنَحْوِ أَقْطَعٍ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فِي
يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلُهُ وَوَلَاءُ وَتَرْكُ اسْتِعَانَةٍ فِي
صَبٍّ وَنَقْضٍ وَتَنْشِيفٍ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ عَقِبَتُهُ

(بَابُ مَسْحِ الْخَفِيِّينَ)

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِمَسَافِرٍ سَفَرٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَايِلِهِنَّ
وَلِغَيْرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ آخِرِ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ لَكِنْ دَائِمٌ
حَدَثٌ وَمُتِمٌّ لَا لِقَدَمِ مَاءٍ إِنَّمَا يَسْحَانِ لِمَا يَحِلُّ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا
فَإِنْ مَسَحَ خَضْرَاءُ فَسَافِرٌ أَوْ عَكْسَ لَمْ يُكْمَلْ مُدَّةُ سَفَرٍ
وَشَرَطُ الْخُفِّ لُبْسُهُ بَعْدَ طَهْرِهِ سَائِرَ مَحَلِّ فَرَضٍ لَا مِنْ
أَعْلَى طَاهِرٍ أَيْ مَنَعُ مَاءٍ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ خَرَزٍ وَيُمْكِنُ فِيهِ تَرَدُّدُ مُسَافِرٍ
لِحَاجَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ غَيْرَ جِلْدٍ أَوْ شِدَّةٍ بَشَرَجٍ وَلَا يُجْزِي
جُرْمُ مَوْقٍ فَوْقَ قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ مَاءٌ لَا بِقَصْدِ الْجُرْمِ مَوْقٍ
فَقَطُّ وَنَسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ خُطُوطًا وَيَكْفِي مُسَمًى مَسْحٍ
فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ بِظَاهِرِ أَعْلَى الْخَفِّ وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ

المدة ولألمن لزمه غسل ومن فسد خفه أو بدا شيء مما ستر به أو انقضت المدة وهو بطهر المسح لزمه غسل قدميه

(باب الغسل)

موجبه موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجا وبخروج منيه أو لا من معتاد أو تحنت ضائب وترائب أو انسد المعتاد ويعرف بتدفق أو لذة أو ريج عجين رطباً أو بياض بينض جافاً فان فقدت فلا غسل وحرم بها ما حرم بحدث ومكث مسلم بمسجد وقراءة القرآن بقصده أو أقله نية رفع حدث أو رفع جنابة أو استباحة معتق إليه أو أداء أو فرض غسل مقرونة بأوله وتعميم ظاهر بدنه وأكمل له إزالة قدر فتكفي غسلة لتجسس وحدث ثم وضوء ثم تعهد معاطفه وتحليل شعر رأسه ولحيته ثم افاضة الماء على رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتثليث وولاء وأن تستمع غير مجدة أثر نحو حيض مسكا فطيناً وأن لا ينقص ماء وضوء عن مد وغسل عن صاع ولا يسن تجديده بخلاف وضوء صلى

بِهِ وَمَنْ اغْتَسَلَ لِفَرْضٍ وَتَقَلَّ حَصْلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصْلًا
فَقَطَّ وَمَنْ أَحْدَثَ وَأُجْنَبَ كَفَّاهُ غُسْلٌ

(بَابُ النِّجَاسَةِ)

النِّجَاسَةُ مُسْكِرَةٌ مَائِعٌ وَكَلْبٌ وَخَنَزِيرٌ وَفَرَعٌ كُلٌّ وَمَيْتَتُهُمَا
وَمَيْتَةٌ غَيْرُ بَشَرٍ وَسَمَكٌ وَجَرَادٌ وَدَمٌ وَقَيْحٌ وَقَيْءٌ وَرَوْثٌ
وَبَوْلٌ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ بَشَرٍ وَمُبَانٌ
مِنْ حَيٍّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا نَحْوَ شَعْرِ مَأْكُولٍ فَطَاهِرٌ كَعَلَقَةٍ
وَمُضْنَةٍ وَرَطُوبَةٍ فَرَجٍ مِنْ طَاهِرٍ وَالَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَسٍ
الْعَيْنُ خَمْرٌ تَخَالَتِ بِلَا عَيْنٍ بَدَنُهَا وَجِلْدُهَا نَجَسٌ بِالْمَوْتِ بَانِدٍ بَاغِهِ
بِمَا يَنْزَعُ فُضُولُهُ وَيَصِيرُ كَثُوبٌ تَنْجَسُ وَمَا نَجَسَ وَلَوْ مُعْضًا
بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ غُسْلٌ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ فِي غَيْرِ تَرَابٍ بِتَرَابٍ
طَهُورٍ أَوْ بَبُولٍ صَبِيٍّ لَمْ يُطْعَمْ غَيْرَ لَبَنٍ لِلتَّغْدِيِ مُنْضَجٌ أَوْ
بَغِيرٍ هُمَا وَكَانَ مُحْكَمِيًّا كَفِيَّ جَرِيٍّ مَاءٍ أَوْ عَيْنِيًّا وَجِبَ إِزَالَةُ صِفَاتِهِ
إِلَّا مَا عُسِرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ كَتَنْجَسَ بِهِمَا وَشَرَطُ وَرُودُ
مَاءٍ قَلٍّ وَغُسَالَةٍ قَلِيلَةٍ مُنْفَصِلَةٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَقَدْ طَهَّرَ الْمَحَلَّ
طَاهِرَةً وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ

(بَابُ التَّيْمِمْ)

تَيْمِمْ مُحَدَّثٌ وَمَأْمُورٌ بِغَسْلِ لِحْجَزِهِ وَأَسْبَابُهُ فَقَدْ مَاءٌ فَإِنْ
تَيَقَّنَهُ تَيْمِمْ بِلَا طَلَبٍ وَإِلَّا طَلَبُهُ لِكُلِّ تَيْمِمْ فِي الْوَقْتِ مِمَّا
جَوَّزُهُ فِيهِ مِنْ رَحَلِهِ وَرَفَقَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمَسْتَوٍ
وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِنْ أَمِنَ إِلَى حَدِّ غَوْتٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيْمِمْ فَلَوْ عَلِمَ
مَاءٌ يَصِلُهُ مَسَافَرُهُ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ طَلَبُهُ إِنْ أَمِنَ غَيْرَ اخْتِصَاصٍ
وَمَالٍ يَجِبُ بِذَلِكَ الْمَاءِ طَهَارَتُهُ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيْمِمْ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ
آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَتَعْجِيلُ تَيْمِمْ وَمَنْ وَجَدَهُ
غَيْرَ كَافٍ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيْمِمْ وَيَجِبُ فِي الْوَقْتِ شَرَاؤُهُ بِشَمَنِ
مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَهُ لِدَيْنِهِ أَوْ مَوْنِهِ مُحْتَرِمٌ وَاقْتِرَاضُ الْمَاءِ
وَلِهَابِهِ وَاسْتِعَارَةُ آتِيهِ وَلَوْ نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَاهُ فِي رَحَلِهِ فَيَتِيمٌ أَعَادَ
وَحَاجَتُهُ لِعَطَشٍ مُحْتَرِمٌ وَلَوْ مَالًا وَخَوْفٌ مُحْدُورٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ
كَمَرَضٍ وَبُطْءٍ بُرِّءَ وَزِيَادَةُ أَلَمٍ وَشَبْنٌ فَاحِشٌ فِي عُضْوٍ
ظَاهِرٍ وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيْمِمْ وَغَسْلٌ
صَحِيحٌ وَمَسْحٌ كُلُّ السَّائِرِ إِنْ لَمْ يَجِبْ تَرْعُهُ بِمَاءٍ لَا تَرْتِيبَ
لِنَجْوِ جَنْبٍ أَوْ عُضْوَيْنِ فَيَتِيمَانِ وَمَنْ تَيْمِمْ لِقَرَضٍ آخِرٍ وَلَمْ

يُحَدِّثُ لَمْ يَغْسِلْ وَلَا مَسَحَ (فصل) يَتِيمٌ بِتَرَابٍ طَهْرٍ
لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بَرَمَلٍ لَا يَلْصِقُ لَا يَسْتَعْمَلُ وَهُوَ مَا بَقِيَ بِمَضْوَاهِ
أَوْ تَنَازَرَمَهُ وَأَرْكَانُهُ نَقْلُ تَرَابٍ وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ وَبَدَنِهِ فَلَوْ سَفَتْهُ
رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ وَنَوَى لَمْ يَكْفِ وَلَوْ يُمِّمُ بَاذَنَهُ صَحٌّ وَنِيَّةٌ
اِسْتِبَاحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ وَمُسْتَدَآمَةٌ إِلَى مَسْحٍ فَإِنْ
نَوَى فَرَضًا أَوْ نُقْلًا فَلَهُ نَقْلٌ وَصَلَاةٌ جَنَائِزٌ أَوْ نُقْلًا أَوَّلُ الصَّلَاةِ
فَعَيْرُ فَرَضٍ عَيْنٍ وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِ لَا مَنُوبَتَ
شَعْرٍ وَيَجِبُ نَقْلَتَانِ لَا تَرْتِيْدُهُمَا وَتُسَنُّ تَسْمِيَةٌ وَوَلَاءٌ وَتَقْدِيمُ
يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ وَتَخْفِيفُ غُبَارٍ وَتَهْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلَ كُلِّ
وَزْعٍ خَامِعَةٍ فِي الْأُولَى وَيَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لَفَقْدِ مَاءٍ
جَوَازُهُ لَا فِي صَلَاةٍ بَطُلَ بِلَا مَانِعٍ أَوْ وَجَدَهُ فِيهَا وَلَمْ تَسْقُطْ
بِهِ بَطُلَتْ وَإِلَّا فَلَا وَقَطْعُهَا أَفْضَلُ وَحَرْمٌ فِي فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهُ
وَالْمُتَنَفِّلُ إِنْ نَوَى قَدْرًا أَتَمَّهُ وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ وَلَا يُؤَدِّي بِهِ مِنْ
فَرُوضٍ عَيْنِيَّةٍ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَوْ بُذِرَ إِلَّا تَمَكَّنَ حَلِيلٌ وَمَنْ نَسِيَ
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ لَمْ يَتَيَمَّمْ أَوْ اخْتَلَفَتَيْنِ صَلَّى كَلَّا يَتَيَمَّمُ أَوْ
أَرْبَعًا بِهِ وَأَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا مَبْدَأٌ بِهَا بَاخِرٌ أَوْ مُتَّفَقَتَيْنِ أَوْ شَيْئًا

فالحسَّ مرتين يتيممين ولا يتيمم لمؤقت قبل وقته وعلى فاقد الطهورين أن يصلي الفرض ويمسك ويتيمم تبرؤاً ولقد ماء يندر ولعذر في سفر معصية لا لمرض يمنع الماء مطلقاً أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا ساتر أو ساتر ووضع على طهر في غير عضو تيمم وإلا قضى ويجب نزعه إن أمن

(باب الحيض)

أقل سنه تسع سنين تقريباً وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً بآلها كأقل طهر بين حيضتين ولا حداً لأكثره وحرّم به وبنفاس ما حرّم بجنابة ومعبور مسجد خافت تلويثه وطهره عن حدث وصوم ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وطلاق بشرطه وإذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنعه الحيض فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحشوه فتعصبه بشرطها فتطهر لكل فرض وقته وتبادر به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كستر وانتظار جماعة ويجب طهر إن انقطع دمها بعده أو فيه لا إن عاد قريباً (فصل) رأت ولو حاملاً لا مع طلق دمًا

لَزِمَنَ حَيْضٌ قَدْرُهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرُهُ فَهُوَ مَعَ نَقَاءِ تَخْلَلُهُ حَيْضٌ
فَإِنْ عَبْرُهُ وَكَانَتْ مَبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بَأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ
اسْتِحَاضَةٌ وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ وَلَا عَبْرَ أَكْثَرِهِ
وَلَا نَقْصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ طَهْرٍ وَلَا أَوَّلًا مُمَيَّزَةً أَوْ فَقَدَتْ
شَرْطًا مِمَّا ذَكَرَ فَحَيْضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ إِنْ
عَرَفَتْ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ أَوْ مَعْتَادَةٍ بَأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ
فَتَرَدُّ إِلَيْهَا وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ إِنْ لَمْ تَخْتَلَفْ بَمَرَّةٍ وَيَحْكُمُ لِمَعْتَادَةِ مُمَيَّزَةٍ
بِتَمْيِيزِ لَاعَادَةِ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ أَقْلٌ طَهْرٍ أَوْ مُتَحِيرَةٍ فَإِنْ نَسِيتَ عَادَتَهَا
قَدْرًا وَوَقْتًا فَكَحَائِضٍ لَا فِي طَلَاقٍ وَعِبَادَةٍ تَقْتَضِرُ لَنِيَّةٍ وَتَغْتَسِلُ
لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ جَهِلَتْ وَقْتُ انْقِطَاعِ وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا
كَامِلًا فَيَبْقَى يَوْمَانِ إِنْ لَمْ تَعْتَدْ إِلَّا انْقِطَاعَ لَيْلَةٍ فَتَصُومُ لَهَا مِنْ
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ثَلَاثَةً أَوَّلَهَا وَثَلَاثَةً آخِرَهَا وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ
يَوْمٍ وَثَلَاثَةٍ وَسَابِعَ عَشْرَةٍ وَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَالْيَقِينِ حُكْمُهُ وَهِيَ
فِي الْحَتْمِ كُنَاسِيَةٌ لَهَا وَأَقْلُ النَّفَاسِ مَجَّةٌ وَأَكْثَرُهُ مَتَوْنٌ يَوْمًا
وِغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَعَبُورُهُ سِتِينَ كَعَبُورِ الْحَيْضِ أَكْثَرُهُ

(كتاب الصلاة)

«باب أوقاتها»

وَقْتُ ظَهْرِ بَيْنَ زَوَالٍ وَمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ غَيْرَ ظِلِّ
 اسْتِوَاءٍ فَعَصْرٌ إِلَى غُرُوبٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ
 فَمَغْرِبٌ إِلَى مَغْتِيبِ فَعِشَاءٌ إِلَى خُرُوجِ صَادِقٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى ثَلَاثِ
 أَيْلٍ فَصَبْحٌ إِلَى شَمْسٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى اسْفَارٍ وَكُرِّهَ تَسْمِيَةَ مَغْرِبِ
 عِشَاءٍ وَعِشَاءٍ عَتَمَةً وَنَوْمٌ قَبْلَهَا وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ
 وَهُنَّ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا بِاسْتِغْفَالٍ بِأَسْبَابِهَا وَإِبْرَادُ بِظَهْرِ
 اشْدَدِّ حَرٍّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَصَلٍّ جَمَاعَةٍ بِمَصَلِّي يَأْتُونَهُ بِمَشَقَّةٍ وَمَنْ وَقَعَ
 مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا رَكْعَةً فَالْكَفْلُ أَدَاءٌ وَإِلَّا فِقْضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ
 الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِنَحْوِ وَرَدٍ فَإِنْ عَلِمَ صَلَاتَهُ قَبْلَ وَقْتِهَا أَعَادَ وَيَبَادِرُ
 بِهَاثٍ وَهُنَّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخْفُ فَوْقَهَا وَكُرِّهَ
 فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ صَلَاةً عِنْدَ اسْتِوَاءٍ إِلَّا يَوْمَ جُمُعَةٍ وَطُلُوعِ شَمْسٍ
 وَبَعْدَ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفَعَ كَرُمُحٍ وَعَصْرٍ وَعِنْدَ اصْفَرَارٍ حَتَّى تَغْرُبَ
 إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِ مُتَأَخِّرِ كَفَائَتِهِ لَمْ يَفْصِدْ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا وَكَسُوفٍ
 وَتَحِيَّةٍ لَمْ يَدْخُلْ بَنِيَّتَهَا فَقَطْ وَسَجْدَةٍ شُكْرِ (فصل) إِنْ عَاجَبَ

على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويؤمر
 بها ممیزه لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم أطاقتها ولا ذي
 جنون أو نحوه بلا تعد في غير ردة ونحو سكر بتعد ولا
 حائض ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرّم وخلا منها
 قدر الطهر والصلاة لزمت مع فرض قبلها إن صلح لجمعها معها
 وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأته أو بعدها فلا إعادة
 ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم
 لزمت (باب) سنّ أذان وإقامة لرجل ولو منفرداً لمكتوبة
 ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلّى أقيمت فيه جماعة
 وذهبوا وعدمه فيه وإقامة غيره وأن يقال في نحو عيد الصلاة
 جماعة ويؤذن للأولى فقط من صلوات والاهل ومعظم
 الاذان مشني والاقامة فرادى وشُرط فيهما ترتيب وولاء
 والجماعة جهر وعدم بناء غير ودخول وقت إلا أذان صبح
 فمن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم إسلام وتميز ولا غير نساء
 ذكورة وسنّ ادراجها وتخفيضها وترتيله وترجيح فيه وتوبيه
 في صبح وقيام فيهما وتوجه لقبله وإن يلفت بعنقه فيها

يَمِينًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَشِمَالًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ
وَيَكُونُ كُلُّ عَدْلٍ صِدْقًا حَسَنَ الصَّوْتِ وَكُرْهًا مِنْ فَاسِقٍ
وَصَوِيٍّ وَأَعْمَى وَحَدَّةٍ وَمُحَدَّثٍ وَلَجُنُبٍ أَشَدُّ وَفِي إِقَامَةِ أَغْلَظٍ
وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأُمَامَةِ وَسَنٌ مُؤَذِّنَانِ لِيُصَلِّيَ فَيُؤَذِّنُ وَاحِدٌ
قَبْلَ جَرٍّ وَآخَرُ بَعْدَهُ وَلِسَا مَعَهُمَا مِثْلَ قَوْلِهِمَا إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ
وَتَثْوِيبٍ وَكَلَمَتِي إِقَامَةٍ فَيُحَوِّقُ وَيَقُولُ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ
وَأَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ
وَيَسْلِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِ تَمِّمِ اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ
الدَّعْوَةِ الْخ (بَابُ) التَّوَجُّهِ شَرْطُ لِّلصَّلَاةِ قَادِرٍ إِلَّا فِي شِدَّةٍ
خَوْفٍ وَنَفْلٍ سَفَرٍ مُبَاحٍ لِقَاصِدٍ مُعَيَّنٍ فَلَسَافِرٌ تَنْفِلُ رَاكِبًا
وَمَاشِيًّا فَإِنْ سَأَلَ تَوَجُّهُ رَاكِبٌ غَيْرِ مَلَاحٍ يَجْرُ قَدِ وَأَتَامُ الْأَرْكَانَ
لَزَمَهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا تَوَجُّهُ فِي تَحْرُمِهِ لَنْ سَهْلٍ وَلَا يَنْحَرِفُ إِلَّا
لِقَبْلَةٍ وَيَكْفِيهِ لِمَاءُ بَرَكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَخْفَضَ وَالْمَاشِي يُتِمُّهَا وَيَتَوَجَّهُ
فِيهَا وَفِي تَحْرُمِهِ وَجُلُوسُهُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ صَلَّى فَرَضًا عَلَى دَابَّةٍ
وَأَقْفَةٍ وَتَوَجُّهُ وَأَتَمَّهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَى
سَطْحِهَا وَتَوَجَّهَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثَ ذُرَاعٍ تَقْرِيبًا جَازَ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ

عَلَيْهَا وَلَا حَائِلَ لَمْ يَعْمَلْ بِغَيْرِهِ وَإِلَّا اعْتَمَدَتْهُ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ
فَإِنْ فَقَدَهُ وَأَمَكْنَهُ اجْتِهَادُ اجْتِهَادٍ لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ الدَّلِيلَ
فَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهِ أَوْ تَحَرَّرَ صَلَّى وَأَعَادَ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَأَمْرِي قَلْدَتْهُ
عَارِفًا وَمَنْ أَمَكْنَهُ تَعَلَّمَ أَذْلَتَهَا لَزِمَهُ وَهُوَ فَرَضٌ عَيْنٍ لِسَفَرٍ وَكَفَايَةٍ
لِخَضَرٍ وَمَنْ صَلَّى بِاجْتِهَادٍ فَتَيَقَّنَ خَطَأً مُعَيَّنًا أَعَادَ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ
فِيهَا لِمُسْتَأْتَفَافِهَا وَإِنْ تَغَيَّرَ لِاجْتِهَادِهِ عَمَلٌ بِالثَّانِي وَلَا إِعَادَةَ فَلَوْ صَلَّى
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَا رُبْعَ جِهَاتٍ بِهِ فَلَا إِعَادَةَ

(بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ)

أَرَكْنُهَا نِيَّةٌ بِقَلْبٍ لِقَعْلِهَا مَعَ تَعْيِينِ ذَاتِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ
وَمَعَ نِيَّةٍ فَرَضٍ فِيهِ وَسُنٍّ نِيَّةٌ تَقْلٍ فِيهِ وَإِضَافَةُ اللَّهِ وَتُطَوَّقُ
تُبَيِّلُ التَّكْسِيرِ وَصَحَّ أَدَاءُ نِيَّةٍ قَضَاءٍ وَعَكْسُهُ لَعَذْرٌ وَتَكْسِيرُ
تَحْرِمُ مَقْرُونًا بِالنِّيَّةِ وَتَعْيِينٍ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا يَضُرُّ
مَا لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ كَاللَّهِ الْأَكْبَرُ لَا أَكْبَرُ اللَّهُ وَمَنْ عَجَزَ تَرَجَمَ
وَلَزِمَهُ تَعَلَّمَ إِنْ قَدَرَ وَسُنٍّ لِأَمَامِ جَهْرٌ بِتَكْسِيرٍ وَلَهُ صَلِّ رَفَعُ
كَفَيْهِ مَعَ إِبْتِدَاءِ تَحْرِمِهِ حَذْوٌ مِنْ تَكْسِيرِهِ وَقِيَامٌ فِي فَرَضٍ
بِنَصْبٍ ظَهَرَ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ كَرَّ أَوْ كَمٍ وَقَفَ كَذَلِكَ وَزَادَ

الْحِجَاءُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ قَامَ
 وَفَعَلَ مَا أَمَكَدَهُ أَوْ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ وَافْتَرَأَ شَيْئاً أَفْضَلَ وَكُرِهَ
 إِقْمَاءُ بَأْنٍ يَجَاسَ عَلَى وَرَكِيهِ نَاصِباً رُكْبَتَيْهِ نَمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ
 وَأَقْلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ جَبْهَتَهُ مَا إِمَامَ رُكْبَتِهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ
 عَمَلُ سُجُودِهِ فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ وَنَسَّ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ اسْتَلْقَى
 رَأْفَةً رَأْسَهُ وَلِقَادَرٍ نَقَلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ
 كُلُّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ وَالدَّسَمَةُ مِنْهَا وَتَجِبُ رِعَايَةُ
 حُرُوفِهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا وَزَيَّيْنِهَا وَمُؤَالَاتُهَا فَيُطْعَمُهَا تَحْلِيلُ ذِكْرِ
 وَسُكُوتُ طَالٍ بِلَا عَذْرِ أَوْ قَصْدٌ بِهِ قِطْعُ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ عَجَزَ
 عَنْ جَمِيعِهَا فَسَبْعُ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْهَا
 فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ كَذَلِكَ فَوْقَهُ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ
 وَنَسْ نَسْ عَقِبَ تَحْرُمُ دُعَاءُ افْتِتَاحٍ فَتَعَوُّذٌ كُلُّ رَكْعَةٍ وَالْأُولَى
 أَكْدٌ وَإِسْرَارٌ بِهِمَا وَعَقِبُ الْفَاتِحَةِ آمِينَ مُخَفَّفًا بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَفِي
 تَجْهِيئَةٍ جَهْرٌ بِهَا وَأَنْ يُؤَيَّ مِنْ مَعَ التَّامِينَ إِمَامِهِ ثُمَّ يَقْرَأُ غَيْرُهُ
 سُورَةً فِي الْأَوَّلِينَ لَا هُوَ بَلْ يَسْتَمِعُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَرَأَ فَإِنْ سَبَقَ
 بِهِمَا قَرَأَ وَيَطْوِلُ قِرَاءَةُ أُولَى عَلَى ثَانِيَةٍ وَنَسْ فِي صَبْحٍ طَوَالٍ

المفصل وظهور قريب منها وعصر وعشاء أو ساطة برضا محصورين
 ومغرب قصاره وُصِّحَ الجمعة الـم تنزيل وفي ثانية هل أتى
 وركوع وأقله انحناء بحيث تنال راحة معتدل خلقه ركبتيه
 بطمانينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصده به غيره كمنظيره
 وأكمله تسوية ظهره وعنقه وأن ينصب ركبتيه مفرقتين يأخذهما
 بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبّر ويرفع كفيه كتحريمه
 ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويزيد مفرداً وإمام محصورين
 راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال بعد بدء
 بطمانينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله
 لمن حمده وبعد عود ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض
 وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من مر أهل الشاء والمجد
 الخ ثم قنوت في اعتدال آخرة أصبح مطلقاً وسائر المكتوبات
 لنار له ووتر نصف ثان من رمضان كاللهم اهديني فيمن هديت
 الخ وإمام بلفظ جمع ويزيد من مر اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
 الخ ثم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه
 لا مسح ويحجر به إمام ويؤمّن مأموماً للدعاء ويقول الشاء فإن

لَمْ يَسْمَعْهُ قَنْتَ وَسُجُودُ مَرَّتَيْنِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَوْ عَلَى مَحْمُولٍ لَهُ لَمْ يَتَحَرَّكْ
بِحَرَكَتِهِ وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بَعْضُ جِهَتِهِ مُصَلَّاهُ وَيَجِبُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ
رُكْبَتَيْهِ وَبَاطِنُ كَفِيهِ وَأَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَإِنْ نَالَ مَسْجِدَهُ ثَقُلَ رَأْسُهُ
وَيَرْفَعُ أَسَافِلَهُ عَلَى أَعَالِيهِ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكْبُرَ لَهْوِيهِ بِالرَّفْعِ وَيَضَعُ
رُكْبَتَيْهِ مَمْرُقَتَيْنِ ثُمَّ كَفِيهِ حَذْوُ مَنْكَبَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً
لِلْقِبْلَةِ ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَيُفَرِّقُ قَدَمَيْهِ وَيَبْرِزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ وَيُجَافِي
الرَّجُلُ فِيهِ وَفِي رُكُوعِهِ وَيَضُمُّ ذَوِيهِ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ الْخُ وَالِدَعَاءُ فِيهِ وَجُلُوسُهُ
بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَا يَطْوِي لَهْ وَلَا الْاِعْتِدَالُ وَنَسْنُ أَنْ يَكْبُرَ
وَيَجْلِسَ مَفْتَرِشًا وَاضِعًا كَفِيهِ قَرِينًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ قَائِلًا
رَبِّ اغْفِرْ لِي الْخُ وَبَعْدَ ثَانِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا جُلُوسَةً خَفِيفَةً وَإِنْ يَعْتَمِدَ
فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ عَلَى كَفِيهِ وَتَشْهَدُ صَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ وَقُعُودُهُمَا وَالسَّلَامُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ
وَالْاِفْسَنَةُ كَصَلَاةٍ عَلَى الْآلِ فِي آخِرٍ وَكَيْفَ قَعْدَ جَازٍ وَنَسْنُ
فِي غَيْرِ آخِرٍ لَا يَعْقِبُهُ سُجُودٌ اِفْتِرَاشُ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ
يَسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يَمْنَاهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ

توركته وهو كالأفتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمناه
ويلصق وركه بالأرض وأن يضم في تشديه يديه على طرف
ركبتيه ناشراً أصابع يسراه قابضاً من يمناه إلا المسبحة ويرفعها
عند قوله إلا الله ولا يحركها والأفضل قبض الإبهام بجنبها
وأكل التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله
وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء
بعده وأثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأن
لا يزيد إمامي على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ومن عجز عنها أو عن دعاء وذكر مأثورين ترجمه وسلام
وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله
سرتين يميناً فشمالاً ملتفتاً فيهما حتى يري خدّه الأيمن فلا يسر
ناوياً السلام على من انتفت إليه من ملائكة ومؤمني أنس
وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيها شاء ومأموم الرد

على مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَنَسْنِ نِيَّةُ خُرُوجٍ وَتَرْتِيبٌ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ تَعَمَّدَ
رُكْعَةً بِفَعْلٍ أَوْ سَلَامٍ بَطُلَتْ أَوْ سَهَا فَمَا بَعْدَ مَتْرُوكِهِ لَعَنُوا فَاذْكُرْ
قَبْلَ فَعْلٍ مِثْلَهُ فَعْلُهُ وَإِلَّا أَجْزَاهُ وَتَذَارُكَ الْبَاقِي فَلَوْ عَلِمَ فِي آخِرِ
صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ آخِرَةِ سَجْدَةٍ ثُمَّ تَشَهَّدَ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ
شَكَّ لَزِمَهُ رُكْعَةٌ أَوْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةً تَرَكَ سَجْدَةً فَإِنْ جَلَسَ
بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجْدَةً وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ يَسْجُدْ أَوْ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةٍ
تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ جَهْلٍ مُحْلٍ وَجِبَ رُكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ
فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رُكْعَتَانِ أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ فَثَلَاثٌ أَوْ سَبْعٌ جَهْلٍ مُحْلٍ
فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ وَلَا يَكْرَهُ تَفْمِيضُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضُرًّا
وَسُنَّ لِدَامَةِ نَظَرٍ مُحَلٍّ سَجُودِهِ وَخُشُوعٍ وَتَذَبُّرٍ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ
وَدُخُولِ صَلَاتِهِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغِ قَلْبٍ وَقَبْضِ يَمِينٍ كَوَعٍ يَسَارٍ
تَحْتَ صَدْرِهِ وَذِكْرٍ وَدَعَاءٍ بَعْدَهَا وَانْتِقَالٍ لِصَلَاةٍ مِنْ مُحَلٍّ
أُخْرَى وَلِنَفْلِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ وَمَكَتُ رِجَالٍ لِيَنْصَرِفَ غَيْرَهُمْ
وَالْأَصْرَافُ لِحُجَّةٍ حَاجَةٌ وَإِلَّا فَيَمِينٍ وَتَنْقِضِي قَدْوَةِ سَلَامٍ إِمَامٍ
فَلْيَمَامُومٍ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدَعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ
عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَلَوْ مَكَتْ فَلَا أَفْضَلَ جَعَلَ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ

(باب) شروط الصلاة معرفة وقت وتوجهه وستر عورة بما يمنع إدراك لونها من أعلى وجواب ولو بطين ونحو ماء كدر وعورة رجل ومن بهارق ما بين سرقة ورغبة وحرقة غير وجه وكفين وخشي كائني وله ستر بعضها بيد فان وجد كافيه قدم سوائيه ثم قبله وعلم بكيفيةها وطهر حدث فان سبقه بطلت وتبطل بمناف عرض لا بلا تقصير ودفعه حالاً وطهر نجس في محمول ويدن وملاقيهما ولو نجس بعض شيء منها وجاهل وجب غسله كله ولو غسل بعض نجس ثم باقيه فان غسل مع مجاوره طهره وإلا فغير المجاور ولا تصح صلاة نحو قابض طرف متصل بنجس ولا يضرب نجس بمحاذيه ولو وصل عظمه الحاجة بنجس لا يصلح غيره عذر وإلا وجب نزعهُ إن أمن ضرراً يبيح التيمم ولم يمت وعفى عن محل استجاره في حقه وعما عسر الاحتراز عنه غالباً من طين شارع نجس يقيناً ويختلف وقتاً ومحلاً من ثوب وبدن ودم نحو براغيث ودمامل ودم فصد وحجم بمحلهما وونيم ذباب لا ان كثر بفعله وقليل ديم أجنبي لا نحو كلب وكالدم قيح وصيد

وماء قروحٍ ومُتَنَفِّطٍ لَهُ رِيحٌ وَلَوْ صَلَّى بِجَنَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ أَوْ
 نَسِيَ وَجَبَتِ الْإِعَادَةُ وَتَرَكَ نُطْقَ اقْتِبَاطِ الْبَحْرَيْنِ وَلَوْ فِي نَحْوِ
 تَخَنُّجٍ وَبَحْرَفٍ مُفْهِمٍ أَوْ مَمْدُودٍ وَلَوْ مُكْرَهًا لَا بِقَلِيلِ كَلَامٍ
 نَاسِيًا لَهَا أَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ جَهَلَ تَحْرِيمَهُ وَقُرْبَ إِسْلَامِهِ أَوْ بَعُدَ
 عَنِ الْعِلْمِ وَلَا بِتَخَنُّجٍ لَتَعَذَّرَ رُكْنٌ قَوْلِيٍّ وَلَا بِقَلِيلِ نَحْوِهِ
 لِقَلْبَةٍ وَلَا بِذِكْرِ وَدُعَاءٍ إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ وَلَا بِنِظْمِ قُرْآنٍ بِقَصْدٍ
 تَهْنِئَةٍ وَقِرَاءَةٍ وَلَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ وَسُنٍّ لِرَجُلٍ تَسْبِيحٍ وَلِغَيْرِهِ
 تَصْفِيقٍ لَا يَبْطِنُ عَلَى بَطْنٍ إِنْ نَابَهَا شَيْءٌ وَتَرَكَ زِيَادَةَ رُكْنٍ
 فَعَلِيَ عَمْدًا وَتَرَكَ فِعْلًا فَحَشَّ أَوْ كَثُرَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا عُرْفًا
 وَلَاءَ لَا إِنْ خَفَّ أَوْ اشْتَدَّ جَرَبٌ وَتَرَكَ مُفْطِرًا وَأَكَلَ كَثِيرًا
 أَوْ بَاكَرًا وَسُنَّ أَنْ يُصَلِّيَ لِنَحْوِ جِدَارٍ ثُمَّ عَصَا مَغْرُوزَةً ثُمَّ
 يَبْسُطُ مُصَلًى ثُمَّ يَخْطُ أَمَامَهُ وَطُولُهَا ثَلَاثَا ذِرَاعٍ وَبَيْنَهُمَا
 ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَفَ فَيُسْنُ دَفْعَ مَارٍ وَحَرَّمَ مُرُورَهُ وَكَرِهَ
 الثَّفَاتِ وَتَغْطِيَةً فَمِنْ وَقِيَامٍ عَلَى رَجُلٍ لَا لِلْحَاجَةِ وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ
 وَكَفُّ شَعْرٍ أَوْ ثَوْبٍ وَبِصْقُ أَمَامًا وَيَمِينًا وَاخْتِصَارُ وَخَفْضُ رَأْسٍ
 فِي رُكُوعٍ وَصَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَثٍ وَبَحْضَرَةٍ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ

وبحاج وطريق ونحو مَزْبَلَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَعَظَنِ ابْلِ وَمَعْبَرَةٍ
 (باب) سجود السهو سنةً أترك بعض وهو تشهد أول
 وقعوده وقنوت راتب وقيامه وصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعدهما وعلى الآل بعد الآخر والقنوت ويسهوا ما يبطل
 عمده فقط كتطويل ركن قصير وهو اعتدال وجلس بين
 سجدين ولنقل قول غير مبطل والشك في ترك بعض معين
 لا في منهي إلا فيما احتمل زيادة فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً
 أتى بركعة وسجد ولو نسي تشهداً أولاً أو قنوتاً وتلبس بفرض
 فإن عاد بطلت لأناسياً أو جاهلاً لكنه يسجد ولا مأموماً بل
 عليه عود فإن لم يتلبس به عاد وسجد إن قارب القيام أو بلغ
 حد الركع ولو تعمّد غير مأموم تركه فعاد بطلت إن
 قارب أو بلغ مامراً ولو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية
 وتكبير لم يؤثر وسهوه حال قدوته يحمله إمامه فلو ظن
 سلامه فسلم فإن خلافة تابه ولا سجود ولو ذكر في تشهده
 ترك ركن غير مامراً أتى بعد سلام إمامه بركعة ولا يسجد
 ويلحقه سهو إمامه فإن سجد تابه ثم يعيده مسبوقاً آخر

صَلَاتِهِ وَسُجُودُ السُّهُوِّ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ قَبِيلٌ سَلَامُهُ كَسُجُودِ
الصَّلَاةِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا أَوْ طَالَ فَصَلَّ فَاتَّ وَلَا سَجْدَ وَصَارَ
عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ سَهَا إِمَامٌ جُمُعَةٍ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهُمْ أَنْوَها
ظَهَرَ أَوْ سَجَدُوا وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدُّهُ سَجْدَ

(بَابُ) تُسَنُّ سَجْدَاتُ تِلَاوَةِ الْقَارِئِ وَسَامِعِ قِرَاءَةَ
مَشْرُوعَةً وَتَأْكُدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لَيْسَ
مَتَابِهَا سَجْدَةٌ ص بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تُسَنُّ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ
وَيَسْجُدُ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا فَلِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ تَخَلَّفَ
أَوْ سَجَدَ دُونَهُ بَطَلَتْ وَيُكَبِّرُ كَغَيْرِهِ لِهَوِيٍّ وَلِرَفْعٍ بَلَا رَفْعٍ يَدٍ
وَلَا يَجْلِسُ لِاسْتِرَاحَةٍ وَأَرَكَاثُهَا لَغَيْرِ مُصَلٍّ تَحْرِمُ وَسُجُودُهُ سَلَامٌ
وُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَحْرِيمٍ وَشَرْطُهَا كَصَلَاةٍ وَإِنْ لَا يَطُولُ فَصَلٌّ
وَهِيَ كَسَجْدَتَيْهَا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْآيَةِ وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ
صَلَاةً وَتُسَنُّ لِهَجُومِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى أَوْ
فَاسِقٍ مُعْلَنٍ وَيُظَاهَرُهَا لِأَلَهُ إِنْ خَافَ ضَرَرًا وَلَا لِمُبْتَلَى وَهِيَ
كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَلِسَافِرٍ فَعَلُّهَا كِنَافَلَةٍ

(بَابُ) صَلَاةِ النَّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ

كَلَرُ وَاَتَبِ وَالْمُؤَكَّدُ مِنْهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَبْحٍ وَظَهْرٍ وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ
مَغْرَبٍ وَعِشَاءٍ وَوَتَرٌ بَعْدَهَا وَغَيْرُهُ زِيَادَةُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ ظَهْرٍ
وَبَعْدَهُ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ عَصْرِ وَرَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ مَغْرَبٍ وَجُمُعَةٌ
كَظَهْرٍ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّاْتَبِ قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِهِ وَبَعْدَهُ
بِفَعْلِهِ وَيَخْرُجَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ وَأَفْضَلُهَا الْوَتَرُ وَأَقْلَاهُ رَكْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ
إِحْدَى عَشْرَةً وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْوَصْلِ بِتَشْهِيدٍ أَوْ تَشْهَدَيْنِ
فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَالْفَضْلُ أَوْسَنُ تَأْخِيرُهُ عَنْ صَلَاةِ لَيْلٍ وَلَا
يُعَادُ وَعَنْ أَوَّلِهِ لِمَنْ وَثِقَ بِبِقِظَةِ لَيْلٍ وَجَمَاعَةٌ فِي وَتَرِ رَمَضَانَ
وَكَالضَّحَى وَأَقْلَاهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثُ عَشْرَةٍ وَأَفْضَلُهَا ثَمَانُ
وَكَتَبِيَّةٌ مَسْجِدٌ لِدَاخِلِهِ وَتَمْتَصِلُ بِرَكْعَتَيْنِ وَقَسْمٌ تُسَنُّ لَهُ كَعِيدٌ
وَكُسُوفٌ وَاسْتِسْقَاءٌ وَتَرَاوِيحٌ وَقَتٌ وَتَرٍ وَهُوَ أَفْضَلُ لَكِنْ الرَّاْتَبَةُ
أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِيحِ وَتُسَنُّ قِضَاءُ نَهْلٍ مُؤَقَّتٍ وَلَا حَصَرَ لِمَطْلُوقٍ
فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ تَشْهَدَ آخِرًا أَوْ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ أَوْ قَدْرًا
فَلَهُ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ إِنْ نَوَى إِلَّا بَطَلَتْ فَإِنْ قَامَ لِزَائِدٍ سَهْوًا فَقَدْ
تَمَّ قَامَ لَهُ إِنْ شَاءَ وَهُوَ بِلَيْلٍ وَبِأَوْسَطِهِ أَفْضَلُ ثُمَّ آخِرُهُ وَتُسَنُّ
سَلَامٌ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَهْجُدٌ وَكُرَّةٌ رَكْعَةٌ لِمُعْتَادِهِ وَقِيَامٌ بِلَيْلٍ

يُضَرُّ وَتُخَصِّصُ لَيْلَةُ جُمُعَةٍ بِتَيَامٍ

(باب) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ لِرَجَالٍ أَحْرَارٍ مُقِيمِينَ

لَا تُرَاءَةُ فِي أَدَاءِ مَكْتُوبَةٍ لَا جُمُعَةٌ بِحَيْثُ يَنْهَرُ شَعَارُهَا بِمَحَلٍّ

إِقَامَتِهَا فَإِنْ اسْتَمَوَا قَبْلَ تَلَاوُهِهِ لَيْفِرْهُمْ سُنَّةٌ وَبِمَسْجِدٍ لَذَكَرُ أَفْعَالٍ

وَكَذَلِكَ مَا كَثُرَتْ جُمُعُهُ إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ تَسْجِدِ لِبَيْتِهِ

وَتُدْرِكُ فَضِيلَةُ تَحْرِمُ بِحُضُورِهِ لَهُ وَاسْتِغْلَالُهُ بِهِ تَقَبُّلُ تَحْرِمُ

إِمَامِهِ وَجَمَاعَةٍ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَسُنَّةٌ تَخْفِيفُ إِمَامٍ مَعَ قَلِيلِ أَتَمَانٍ

وَهَيْئَاتُ وَكُرْهٌ تَطْوِيلٌ لَا إِنْ رَضُوا مَحْضُورِينَ وَلَوْ أَحْسَنُ فِي

رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ آخِرٍ بَدَاخِلُ سُنَّةٌ ائْتَنَارُهُ لِلَّهِ إِنْ لَمْ يَبَاغُ وَلَمْ

يُمِيزْ وَلَا كُرْهٌ وَسُنَّةٌ إِعَادَتُهَا مَعَ غَيْرٍ فِي الْوَقْتِ بَنِيَّةٌ فَرَضٌ

وَالْفَرَضُ الْأَوَّلِيُّ وَرُخْصٌ تَرَكَهَا لِعَذْرِ كَشَقَّةٍ مَطَرٍ وَشِدَّةِ رِيحٍ

بَلِيلٍ وَوَحْلٍ وَحَرٍّ وَبَرْدٍ وَجُوعٍ وَعَطَشٍ بِحُضْرَةٍ طَامِوَةٍ شَقَّةٍ

مَرَضٍ وَتُدْفَعُ حَدَثٌ وَخَوْفٌ عَلَى مَعْصُومٍ وَمَنْ غَرِمَ لَهُ وَبِهِ

إِعْسَارٌ يَسْرُ إِثْبَاتُهُ وَعَقُوبَةُ يَرْجُو الْعَمَلُ بِغَيْبَتِهِ وَتُخْلَفُ عَنْ

رُفْقَةٍ وَقَدْ لَبَسَ لَا ثِقَ وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِهَ يَغْسِرُ إِمَالَتُهُ

وَحُضُورُ مَرِيضٍ بِلَا مَقْعَدٍ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ مُخْتَضِرًا أَوْ يَأْنِسُ بِهِ

فصل لا يسع اقتدازه بمن يقتد بطلان صلاته كشافعي
 بخفي مس فرجه لا إن اقتصد وكمجهدين إختلاف إناء من فان
 تدد الطاهر ص ح مالم يتعين إناء امام لنجاسة فلو اشتبه خمسة
 فيها نجس على خمسة فذان كل طهارة إناء فتوضاً به وأم في صلاة
 أعاد ما أتم فيه آخرأ ولا بمقتصد ولا بمن تلوته لإعادة وصح
 بذيره كمستحاضة غير متحيرة ولا اقتداء غير أننى بغير ذكر
 ولا قارئ بأى محل بحرف من الفاتحة كارت يدغم في غير
 محله والشغ يبدل بحرفا فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا
 صحت كاقترانه بمثله وكره بنحو تأتاء ولا حن فان غير معنى
 في الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غيرها صحت صلاته وقدوة
 به عاجزاً أو جاهلاً أو ناسياً ولو بان امامه كافراً ولو مخفياً
 وجبت إعادة لا إذا حدث ونجاسة خفية وعدل أولى من فاسق
 وقدم والى محل ولايته فامام راتب فساكن بحق لا على معبر
 وسيد غير مكاتب له فأفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن
 فأنسب فأنظف ثوباً وبدناً وضئعة فأحسن صوتاً فصورة وأعمى
 كبصير وعبد فقيه كحر غير فقيه ولمقدم بمكان تقديم

(فصل) للاقتداء شروطٌ عدمُ تقدّمه في المكان على إمامه وُسْنٌ أن يقف الإمام خلف المقام عند الكعبة ويستديروا حولها ولا يضرّ كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام كما لو وقفنا فيها واختلفا جهة وأن يقف ذكره عن يمينه ويتأخر قليلاً فإن جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتقدّم الإمام أو يتأخران في قيام وهو أفضل إن أمكن ويصطف ذكران خلفه كامراً فأكثر ويقف خلفه رجال فصبيان فغنائ فنساء وإمامتهنّ وسطهين وكره للمؤمن انفراد بل يدخل الصف إن وجد سعة وإلا أحرم ثم جرّ شخصاً وُسْنٌ مساعدته وعلوه بالتقلات الإمام برؤية أو نحوها واجتماعهما بمكان فإن كانا بمسجد صح الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة أو بغيره شرط في قضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كلّ صفيين أو شخصين على ثمانية ذراع تقريباً وفي بناء مع مامرّ عدم حائل أو وقوف واحد حذاء منفذ فيه فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه كما لو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجه وهو والمسجد كصفيين ولا يضرّ شارع ونهر وكره ارتفاعه دلى إمامه وعكسه إلا الحاجة فيسنّ كقيام غير

مُقيمٍ بعدَ فراعِ إقامةٍ وكرِهَ ابتداءَ نفلٍ بعدَ شروعه فيها فإن
كان فيه أتمُّه إن لم يُخَشَّ فوتَ جماعةٍ ونيةُ اقتداءٍ أو جماعةٍ وفي
جمعةٍ مع تحرِّمٍ لا تعيينٍ إمامٍ فلو تركها أو شكَّ وتابعَ في فعلٍ أو
سلامٍ بعدَ انتظارٍ كثيرٍ أو عيَّنَ إماماً ولم يُشرْ وأخطأ بطلتْ
صلاته ونيةُ إمامةٍ شرطٌ في جمعةٍ سنةٌ في غيرها فلا يضرُّ فيه
خطؤه في تعيينٍ تابعٍ وتوافقٍ لظلمِ صلاتيهما فلا يصحُّ مع
إخلافه كالمكتوبة وكسوفٍ أو جازاةٍ يصحُّ لمؤذِّبٍ قاضٍ ومفترٍ
متمنِّقٍ وفي طويِّلةٍ بقصيرةٍ وبالعكسِ والمقتدي في نحوٍ ظهر
بصبحٍ أو مغربٍ كمسبوقٍ والأفضلُ متبعته في قنوتٍ وتشهيدٍ
آخر وفي عكسٍ ذلك إذا أتمَّ فارقته والأفضلُ انتظاره في صبحٍ
ويقنُتُ إن أمكنه وإلا تركه وله فراقه ليقنُتَ وموافقةٌ في
سُنَنِ تَفْخِشٍ مُخَالَفةً فيها وتبعيته بأن يتأخَّرَ تحرُّمه ولا يسبقه
بركنينِ فعائينِ عامداً عالماً ولا يتخلفُ بهما بلا عذرٍ فإن خالفَ
بطلتْ صلاته والعذرُ كان أسرعَ إمامٍ قراءته وركعٍ قبلَ إتمامِ
موافقٍ الفائحةِ فيتمِّها ويسعى خلفه ما لم يُسبِّقْ بأكثرٍ من ثلاثة
أركانٍ طويِّلةٍ وإلا تبَّهَ ثم تداركَ بعدَ سلامٍ إمامٍ فإن لم يتمِّها

لشغلِهِ بِسَنَةِ فَعَذُورُهُ كَمَا مَوْعِدٌ أَوْ شَتَّ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَبَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ فَيَقْرُؤُهَا وَيَسْعَى كَمَا مَرَّ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُمَا لَمْ يَعُدَّ إِلَيْهَا بَلْ يَصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامٍ وَهُنَّ لِمُسْبُوقٍ أَنْ لَا يَشْتَمَلَ بِسَنَةِ بَلْ بِالْفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ يَظُنَّ إِدْرَاكَهَا وَإِذَا رَكِعَ إِمَامُهُ وَلَمْ يَقْرَأْهَا فَانْظُرْ لَمْ يَشْتَمَلَ بِسَنَةِ تَبَعَهُ وَأَجْزَأُهُ وَإِلَّا قَرَأَ بِقَدْرِهَا

(فَصْلٌ) تَقْطَعُ قُدُورُهُ بِخُرُوجِ إِمَامِهِ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَوْ قَطَعُهَا وَكَرَّهَ إِلَّا لِعَذْرِ كَمَرُضٍ وَتَطْوِيلِ إِمَامٍ وَتَرْكِ سَنَةِ مَقْصُودَةٍ وَلَوْ نَوَاهَا مِنْفَرِدٌ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ جَازَ وَتَبَعَهُ فَإِنْ فَرِغَ إِمَامُهُ أَوْ لَا فَكَمُسْبُوقٍ أَوْ هُوَ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ وَمَا أَدْرَكَهُ مُسْبُوقٌ فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِي ثَانِيَةِ صَبْحِ الْقَنُوتِ وَمَغْرِبِ التَّشَهُّدِ وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي رُكُوعٍ مُحْسُوبٍ وَاطْمَأَنَّ يَقِينًا قَبْلَ ارْتِفَاعِ إِمَامِهِ عَنْ أَقْلِهِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ وَيَكْبِّرُ لِتَحْرِيمِ نَمِّ لِرُكُوعٍ فَلَوْ كَبَّرَ وَاحِدَةً فَإِنْ نَوَى بِهَا التَّحْرِيمَ فَقَطَّ أَنْقَدَتْ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ وَافَقَهُ فِيهِ وَفِي ذِكْرِهِ وَذِكْرِ انْتِقَالِهِ عَنْهُ لَا إِلَيْهِ وَإِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ كَبَّرَ لِقِيَامِهِ أَوْ بَدَلَهُ إِنْ كَانَ مَحَلَّ جُلُوسِهِ وَإِلَّا فَلَا

« باب صلاة المسافر »

لأنما تقصر رباعية مكتوبة مؤداة أو فائتة سفر وأوله
مجاوزه سور مختص بما سافر منه فإن لم يكن فمجاوزه عمران
لا خراب هجرا واندرس وبساتين ومجاوزه حلة فقط ومع
عرض واد ومهبط ومصعد اعتدلت وينتهي ببلوغه مبدأ سفر
من وطنه أو موضع ونوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقاً
أو أربعة أيام صحاح وباقامته وعلم أن إزبه لا ينقضي فيها
وإن توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وبنية رجوعه
ما كئالا إلى غير وطنه لحاجة

« فصل » للقصر شروط سفر طويل لغرض ولم يعدل
إليه أو عدل لغرض غير القصر وهو ثمانية وأربعون ميلاً
هاشمية ذهاباً وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كغيره لما ص به
فان تاب فأوله محل توبته وقصد محل معلوم أولاً فلا قصر لهائم
ولا لمسافر لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة وجندي
قبل مرحلتين إن لم يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما فلو نواهما
قصر الجندي إن لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو

بِمُتَمِّمٍ أَفَلَوْ اِقْتَدَى بِهِ أَوْ بِنِ ظَنِّهِ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا فَقَطَّ أَوْ تَمَّ
 مُحْدَثًا أَوْ تَمَّ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرٌ مُتَمِّمًا أَوْ تَمَّ الْمُقْتَدُونَ كَالْإِمَامِ إِنْ
 اِقْتَدَى بِهِ وَلَوْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ إِنْ قَصَرَ وَنِيَّتُهُ
 فِي تَحْرِيمٍ وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا فَلَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ
 تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصِرُ أَوْ تَمَّ وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لثَلَاثَةِ فُشُكٍ أَهْوَمَتْ أَوْ تَمَّ
 أَوْ قَامَ لَهَا قَاصِرٌ بِلَا مُوجِبٍ لِاتِّمَامِ بَطَلَانِ صَلَاتِهِ إِلَّا سَاهِيًا
 أَوْ جَاهِلًا فَلْيَعِدْ وَيَسْجُدْ لِلْسَهْوِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ قَامَ مُتَمِّمًا
 وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي صَلَاتِهِ فَلَوْ انْتَهَى فِيهَا أَوْ شَكَّ أَوْ تَمَّ وَعِلْمُ مُجَوَازِهِ
 فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَالْأَفْضَلُ صَوْمٌ لَمْ يَضُرْ
 وَقَصْرٌ إِنْ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَصَرِهِ

«فصل» يجوز جمعُ عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في
 سفرٍ قصرٍ والأفضلُ لسائر وقتٍ أولى تأخيرٍ ولغيره تقديمٌ
 وشرطُله ترتيبٌ ونيةٌ جمعٍ في أولى وولاءٌ عرفًا ولو ذكرَ
 بعدهما تركَ ركنٍ من أولى أعادهما وله جمعُهما أو من ثانية ولم
 يَظَلْ فصلٌ تداركٌ وإلا بطلت ولا جمعٌ ولو جهلَ أعادهما بلا
 جمعٍ تقديمٌ ودوامُ سفره إلى عقدِ ثانيةٍ فلو أقامَ قبله فلا جمعَ

وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولي ما بقي قدر ركعة وإلا
عصى وكانت قضاءً ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت
الأولي قضاءً ويجوز جمع ونحو مطر تقديمًا بشروطه غير
الأخير وأن يُصلي جماعة بمصلى بعيد يتأذى بذلك في طريقه
وأن يُوجد ذلك عند تحرّجه بها وتحلله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تتعين على حرّ ذكر بلا عذر ترك الجماعة مقيم بمحلّ الجمعة
أو بمستوى بلغه فيه مُعتدل سمع صوت عالٍ عادة في هُدوءٍ من
طرف محلّها الذي يليه أو مسافر له من محلّها وتلزم أعمى وجد
قائدًا وهمًا وزمنًا وجدًا مركبًا لا يشقُّ ركوبه ومن صحَّ ظهره
ممن لا تلزمه الجمعة صحت إفراده أن ينصرف قبل إحرامه لا نحو
مريضٍ لم يدخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره أو أقيمت
الصلاة وبفجرٍ حرّم على من لم يمتدَّ سفره تقوّت به لا إنب
خشى ضررًا أو سنّ لغيره جماعة في ظهره وإخفاؤها إن خفى
عذره ولمن رجا زال عذره تأخير ظهره إلى فوت الجمعة
ولغيره تعجيلها ولصحتها مع شرط غيرها شروط أن تقع وقت

ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب
 بناء كسبوق وبأبنية مجتمعة فلا تصح من أهل خيام وأن
 لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها إلا إن كثرا أهلها وعسر
 اجتماعهم بمكان فلو وقعت معاً أو شك استؤنفت أو التبت صلوا
 ظهراً وأن تقع جماعة وبأربعين مكلفاً حراً ذكراً متوطناً ولو
 نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فدل حال نقصهم
 فإن عادوا قريباً جاز بناء وإلا وجب استئناف كنقصهم بينهما
 وتصح خلف عبد وصبي ومسافر ومن بان محدثاً إن تم العدد
 بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل وقراءة
 آية مفهومة في أولى أولى ودعاء للمؤمنين بأخروى في ثانية وشرط
 كونهما عريتين وفي الوقت وولاء وطهر وستر وقيام قادر
 وجالس بينهما بطمأنينة وإسماع الأربعين أركانها وسن ترتيبها
 وإنصات فيهما وكونهما على منبر فترقع وأن يسلم على من عنده
 ويقبل عليهما إذا صعدا ويسلم ثم يجلس فيؤذن واحد وتكون
 بليغة مفهومة متوسطة ولا يلتفت ويشغل يسراه بنحو سيف

وعناه بحرفِ المنبر ويكون جلوسه بينهما قد رُسورة الاخلاص
ويقيم بعد فراغه مؤذن ويبادر هو ليلغ المحراب مع فراغه
ويقرأ في الأولى الجمعة والثانية المنافقين جهرًا

(فصل) سن غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقر به من
ذهابه أفضل ومن المسنون أغسال حج وغسل عيد وكسوف
واستسقاء ولغسل ميت ولجنون ومنعته عليه أفاك وكافر أسلم
وأكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت وسن بكور لغير إمام
من فجر وذهب في طريق طويل ماشيًا بسكينة ورجوع في
قصير لا لعذر واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر
وترين بأحسن ثيابه والبيض أولى وبتطيب وبازالة نحو ظفر
وريح وإكثار دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها ولياتها وكره تخط إلا لإمام ومن وجد فرجة
لا يصلها إلا بتخطي واحد أو اثنين أو لم يرج سدها وحرم على
من تلازمه اشتغال بنحو يسلم بعد شروع في أذان خطبة فان
عقد صح وكره قبل الأذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ملفقة لم تقته الجمعة

فيصلي بعد زوال قُدُوتِهِ رُكْعَةً أَوْ دُونَهَا فَاتَّشِبَهُ فَيَتِمُّ ظَهْرًا وَيُنَوِّي
 فِي اقْتِدَائِهِ جُمُعَةً وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ إِمَامٍ خَلْفَهُ مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ بُطْلَانِهَا
 جَازٍ وَكَذَا غَيْرُهُ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ إِنْ لَمْ يَخَالَفْ إِمَامَهُ ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَ
 الْأَوَّلَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ وَإِلَّا فَتَمَّ لَهُمْ لَا لَهُ وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمُ
 الْإِمَامِ فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ وَانْتَظَرَهُمْ أَفْضَلَ وَمَنْ تَخَلَّفَ لِعَذْرٍ عَنْ
 سُجُودٍ فَأَمَكَّنَهُ عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْأَفْلَيْتُظُنُّ فَإِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
 إِمَامِهِ سَجَدَ فَإِنْ وَجَدَهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا فَكَسْبُوقٍ وَإِلَّا وَافَقَهُ ثُمَّ
 صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ فَإِنْ وَجَدَهُ سَلَّمَ فَاتَّشِبَهُ الْجُمُعَةُ أَوْ تَمَكَّنَ فِيهِ
 فَلْيُرْكَعْ مَعَهُ وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ فَإِنْ سَجَدَ
 عَلَى تَرْتِيبٍ نَفْسَهُ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُحْسَبُ
 سُجُودُهُ فَإِذَا سَجَدَ ثَلَاثِيًا حُسِبَ فَإِنْ كَثُرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَدْرَكَ
 الْجُمُعَةَ

(بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْوَاعٍ)

صَلَاةُ عُسْفَانَ وَهِيَ وَالْعُدُوفُ فِي الْقِبْلَةِ وَالْمَسَامُونَ كَثِيرٌ وَلَا
 سَائِرَ أَنْ يَصِلِيَ الْإِمَامُ بِهِمْ فَيَسْجُدُ بِصَفٍّ أَوَّلٍ وَيُحْرَسُ ثَانٍ فَإِذَا
 قَامُوا سَجَدَ مِنْ حَرَسٍ وَلِحْقِهِ وَسَجَدَ مَعَهُ بَعْدَ تَقْدِمِهِ وَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ

في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم
 بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقتاه جاز
 وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين
 كل مرة بفرقة وذات الرقاع وهي والعدو كذلك أن تقف
 فرقة في وجهه ويصلي الشائبة بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق
 وتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلحقه
 ويسلم بها ويقرأ ويتشهد في انتظاره والثلاثية بفرقة ركعتين
 وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه وينتظر في تشهديه أو
 قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من الأولىين وسهواً كل فرقة محمول لا الأولى
 في نائيتها وسهواً في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق
 الأولى ومن في هذه الأنواع حمل سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل
 فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبلة العدو وعمل كثير لحاجة
 لا صياح وله إمساك سلاح تنجس لحاجة وقضى وله تلك في كل
 مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو صلوا لما ظنوه

عدواً أو أكثر فإنَّ خلافه قُضِيَ

(فصل) حَرُمَ عَلَى رَجُلٍ وَخُنْثَى اسْتِعْمَالُ حَرِيرٍ وَمَا كَثُرَ مِنْهُ زَنَةً لِالضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُضَرِّينَ وَجُفَاءَ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ أَوْ حَاجَةً كَجَرَبٍ وَقُلٍّ وَكُتَالٍ وَلَمْ يَجِدَا مَا يُغْنِي عَنْهُ وَلَوْ لَى الْبَاسُ صَبِيحًا وَحَلًّا مَا طُرِّزَ قَدَرًا أَرْبَعِ أَصَابِعٍ أَوْ طُرِفَ بِهِ قَدَرٌ عَادَةً وَاسْتَصْبَاحَ بَدَهْنٍ نَجِيسٍ لَا دَهْنَ نَحْوِ كَلْبٍ وَبَلَسَ مَتْنَحَسٍ لَا نَجِيسٍ إِلَّا لِالضَّرُورَةِ

(باب صلاة العيدين)

سُنَّةٌ وَلَوْ لِمَنْفَرْدٍ وَمَسَافِرٍ لَا لِحَاجَةٍ بِمَنْجِيٍّ جَمَاعَةٍ بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسٍ وَزَوَالِ أَوْسُنٍ تَأْخِيرُهَا لَتَرْتَفَعَ كَرَمُحٌ وَهِيَ رَكْعَتَانِ وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَكْبُرَ رَافِعًا يَدَيْهِ فِي أَوَّلِيٍّ بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا وَثَانِيَةٍ قَبْلَ تَعَوُّذٍ خَمْسًا وَيَهْلِلَ وَيَكْبُرُ وَيَعْجِدُ بَيْنَ كُلِّ ثَنَتَيْنِ وَيَحْسُنُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ فَقَرَأَ لَمْ يَبْدَأْ إِلَيْهِ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلِيٍّ وَالثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ أَوِ الْأَعْلَى وَالْعَاشِيَةِ جَهْرًا أَوْسُنٍ مُخْطَبَتَانِ بَعْدَهُمَا الْجَمَاعَةُ كَجَمْعَةٍ فِي أَرْكَانٍ أَوْسُنٍ وَأَنْ يَعْلَمَهُمْ فِي فِطْرِ الْفِطْرَةِ وَأَضْحَى الْأَضْحِيَةِ وَيَفْتَحَ

الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولأى وغسل ووقته من نصف ليل وتزيّن وبكورت وأن يحضر إمام وقت صلاته ويمجّل في أضحى وفعلها بمسجد أفضل إلا لعذر وإذا خرج استخلف فيه ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في فطر ويمسك في أضحى ولا يكره نقل قبلها لغير إمام وُسْنٌ أَنْ يُكَبِّرُ غَيْرُ حَاجٍ برفع صوت من أول ليلتي عيد إلى تحرّم إمام وعقب كل صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر تشريق وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب صبح آخره وقبل ذلك يلبس وصيغته المحبوبة معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين ثم إن كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء وإلا فقضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب صلاة الكسوفين)

سنة وأقلها رعتان وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً ولا انجلاء ولا يزيد له لعمدته واءلاء أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائتي آية منها وثالث كائنة وخمسين ورابع كائنة وسبّح في ركوع وسجود أول كائنة

من البقرة وثانٍ كئمانين وثالثٍ كسبعين ورابعٍ كخمسين
وُسُنٍّ جهرٌ بقراءة كسوفٍ قمرٍ وفعلها بمسجدٍ بلا عذرٍ وخطبتان
كعيدٍ لكن لا يكبرٌ وحثٌ على خيرٍ وتدرُّكٌ ركعةٌ برُكوعٍ
أولٍ وتَقُوتُ صلاةُ شمسٍ بفروها وبانجلاءٍ وقمرٍ به وبطلوعها
ولو اجتمع عيدٌ أو كسوفٌ وجنازةٌ قدِّمتُ أو كسوفٌ وفرضٌ
كجمعةٌ قدِّمَ إن ضاق وقته وإلا فالكسوفُ ثمَّ يُخطبُ للجمعة
متعزِّضاً له ثمَّ يصلِّيها

(باب) صلاة الاستسقاء سنةٌ لحاجةٍ واستزادةٍ وتكرُّرٍ
حتى يُسَقِّمُوا فإن سَقُوا قبلها اجتمعوا لشكرٍ ودعاءٍ وصلوا وُسُنٍّ
أن يأمرهم الإمامُ بصومٍ أربعة أيامٍ وبرٍّ وبخروجهم إلى صحراءٍ
في الرابع في ثيابٍ بذلةٍ وتخشعٍ متنظفينَ وبإخراجِ صبيانٍ
وشيوخٍ وغيرِ ذواتِ هَيَّاتٍ وبهائمٍ ولا يمنعُ أهلُ ذِمَّةٍ حضوراً
ولا يختلطونَ بنا وهي كعيدٍ لكنها لا توقَّتُ وتُجزِي الخطبتان
قبلها ويُبدلُ تكبيرهما باستغفارٍ ويقول في الأولى اللهم اسقنا غيثاً
مُغيثاً الخ ويتوجَّه من نحوِ ثلثِ الثانيةٍ وحينئذٍ يُبالغُ في
الدعاء سرّاً وجهرّاً ويجعلُ يمينَ رِداءه يسارَهُ وعكسه وأَعلاه أسفلهُ

وعكسه يفعل الناس مثله ويترك حتى ينزع الثياب ولو ترك الاستسقاء فعليه الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ويفتسل أو يتوضأ في سيل ويسبح لرعد وبرق ولا يتبعه بصره ويقول عند مطر اللهم صيباً نافعاً ويدعو بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكرة مطرنا بنوء كذا وسب ريح وسن إن تضرعوا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة

(باب) من أخرج مكتوبة كسلاً ولو جمعة عن أوقاتها قتل حداً بعد استنابة ثم له حكم المسلم (كتاب الجنائز) ليستعد للموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره ومريض أكد ويتداوى وكرة اكرأه عليه وتمنى موت لضر وسن لفتنة دين وإن يلقي محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم وجه باضطجاع جنب أيمن فأيسر فاستلقا ويقراً عنده يس ويحسن ظنه بربه فإذا مات غمض وشد لحياه بعصاة ولينت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بثوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف ورفع عن أرض ووجهه كحضر وسن أن يتولي ذلك

أُرفقُ محارمه ويُبادر بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته إذا تيقن موته وتجهيزه فرض كفاية وأقلُّ غسله تعميم بدنه فيكفي غسلُ كافر لا غرقٌ وأكمله أن يغسلَ في خلوةٍ وقيصٍ على مرتفع بماء بارد إلا لحاجة ويجلسه الغاسلُ مائلاً إلى ورائه ويضع يمينه على كتفيه وإبهامه بنقرة قفاه ويسند ظهره لركبته اليمنى ويمسك يمينه على بطنه بمباغنة ثم يضمُّه لقفاه ويغسلُ بخرقةٍ على يساره سوأتية ثم يلفُ أخرى وينظف أسنانه ومنخريه ثم يوضئه ثم يغسلُ رأسه فليحنيه بنحوٍ سدرٍ ويسرَّحهما بمشطٍ واسع الأسنان برفقٍ ويردُّ الساقط إليه ثم يغسلُ شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إليه فيغسلُ شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم إلى الأيمن فيغسلُ الأيسر كذلك مُستعينا في ذلك بنحوٍ سدرٍ ثم يزيله بماءٍ من فرقته إلى قدميه ثم يعمه بماءٍ قراح فيه قليل كافورٍ فهذه غسلةٌ وسنُّ ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده نجسٌ وجب إزالته فقط ولا ينظر غاسلٌ من غير عورته إلا قدر حاجة ويكون أميناً فإن رأى خيراً سنَّ ذكره أو ضده حرم إلا لمصلحة ومن تعذر غسله يمسح ولا يكره لنحوٍ جنبٍ غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة بالمرأة وله غسل حاملته ولزوجة غسل زوجها

بلا مسٍ فإن لم يحضر إلا أجنبي أو أجنبية^١ يم^٢ والأولي به
الأولي بالصلاة عليه درجة وبها قريباتها وأولاهن^٣ ذات محرمية
فذا^٤ت ولاء فأجنبية^٥ فزوج^٦ فرجال^٧ محارم^٨ كترتيب صلاتهم فإن
تنازع مستويان أقرع والكافر أحق^٩ بقريبه الكافر وتطيب^{١٠}
محدث^{١١} وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب إبقاء أثر إحرام
ولنحو أهل ميت^{١٢} تقبيل^{١٣} وجهه ولا بأس باعلام بموته بخلاف
نمى جاهلية

(فصل) يكفن بماله لبسه وكره مغالاة فيه ولائ^{١٤} نحو^{١٥}
معصفر^{١٦} وأقله ثوب^{١٧} يستر عورته ولو أوصى باسقاطه وأكمله^{١٨}
لذكر^{١٩} ثلاثة^{٢٠} وجاز أن يزداد تحتها قميص^{٢١} وعمامة^{٢٢} ولغيره إزار^{٢٣}
فقميص^{٢٤} فخار^{٢٥} ففافتان^{٢٦} ومن كفن بثلاثة^{٢٧} فهي لفائف^{٢٨} وسن^{٢٩} أبيض^{٣٠}
ومعسول^{٣١} وأن^{٣٢} يبسط أحسن^{٣٣} اللفائف^{٣٤} وأوسعها^{٣٥} والباقي فوقها^{٣٦}
ويذر^{٣٧} على كل^{٣٨} والميت^{٣٩} خنوط^{٤٠} ويوضع فوقها مستلقياً^{٤١} وتشد^{٤٢} ألياه^{٤٣}
ويجمل^{٤٤} على منافذه قطن^{٤٥} وتلف^{٤٦} عليه^{٤٧} اللفائف^{٤٨} وتشد^{٤٩} ويحل^{٥٠} الشداد^{٥١}
في القبر^{٥٢} ومحل^{٥٣} تجهيزه^{٥٤} ركة^{٥٥} إلا زوجة^{٥٦} وخدامها^{٥٧} فعلى زوج^{٥٨} غنى^{٥٩}
عليه^{٦٠} نفقة^{٦١} فاعلى^{٦٢} من^{٦٣} عليه^{٦٤} نفقته^{٦٥} من^{٦٦} قريب^{٦٧} وسيد^{٦٨} فيت^{٦٩} مال^{٧٠}

فيا سير المسلمين وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعها على عاتقه
ويحمل المؤخرين رجالان أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان
ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجالٌ وحرم حملها بهيئة مزرية
أو يخاف منها سُقوطها والمشى وبامامها وقربها أفضلُ وسنٌ
إسراع بها إن أمِنَ تغييره ولغير ذكر ما يستتره كقبة وكره لفظ
فيها ولا تبعها بنارٍ لا ركوبٌ في رجوعٍ منها ولا اتباعٌ مسلم جنازة
قريبه الكافر

(فصل في) لصلاته أركانٌ نيةٌ كغيرها ولا يجب تعيينه فإن
عينه ولم يُشر وأخطأ لم تصح وإن حضر موتى نواهم وقيامٌ قادرٍ
وأربع تكبيراتٍ فإن زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابعه بل
يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة بعد الأولى وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للميت عقب الثالثة وسلامٌ
كغيرها وسنٌ رفع يديه في تكبيراتها وتعوذٌ وأسرارٌ وبقرأة
وبدعاء وترك افتتاحٍ وسورةٍ وإن يقول في الثالثة اللهم اغفر
لحينا وميتنا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره ويقول في صغيرٍ

مع الاول اللهم اجعله فرطاً لا بويه الى آخره وفي الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى
شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة
وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعة
وتدارك الباقي بعد سلام إمامه وشرط شروط غيرها وتقدم طهر
فلو تعذر لم يصل عليه وأن لا يتقدم عليه حاضراً ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها
على دفن ويصح على قبر غير نبي وعلى غائب عن البلد من
أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين ذمي ودفنه ولو اختلط من يصلي عليه
بغيره وجب تجهيز كل ويصلي على الجنيم وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من يصلي عليه فيهما ويقول اللهم اغفر
للمسلم منهم أو اغفر له إن كان مسلماً وتسجد بثلاثة صفوف
فأكثر وتكبرها لإعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولو تولى إمام
ميتاً ومأموم آخر جاز والأولى باماتتها أب فابوه فابن فابن
فباقي العصبة بترتيب الارث فذو رحم وقدم حر على عبد أقرب

فلو استويا قدم الأسنَّ العدل على الأفتة ويقف غير مأوم
عند رأس ذكرو عجز غيره وتجاوز على جناز صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط أن علمت حياته
أو ظهرت أماراتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة إن
ظهر خلقه وإلا أسنَّ ستره بخرقه ودفنه وحرّم غسل شهيد
وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء
حرب كافر بسببها ويجب غسل نجس غير دم شهادة وُسْن
تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمّت

(فصل) أقلُّ القبر حفرة تمنع رائحة وسبعاً وسن أن
يوسع ويمسّق قامة وبسطة ولحد في ضلّة أفضل من شق
ويوضع رأسه عند رجل القبر ويُسلّ من قبل رأسه برفق
ويُدخله الأحق بالصلاة عليه درجة لكنّ الأحق في أنثى
زوج فحرّم فعبدّها فمسوح فمحبوب فخصى فعصبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وراً وستر القبر بثوب وهو لغير ذكر
أكد ويقول بسم الله وعلى مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويضع في القبر على يمينه ويؤجّه وجوباً ويسند وجهه إلى جداره

وَوَضَعَهُ بِنَحْوِ لَبَنَةٍ وَيَسُدُّ فَتْحَهُ بِنَحْوِ لَبَنٍ وَكَرِهَ فَرَشُهُ وَمَخْدَتُهُ
وَصندوقُهُ لَمْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَجَازَ دَفْنُهُ لَيْلًا وَوَقْتُ كَرَاهَةِ صَلَاةٍ
لَمْ يَحْتَزْهُ وَالسَّنَةُ غَيْرُهُمَا وَدَفِنُهُ بِمَقْبَرَةٍ أَفْضَلُ وَكَرِهَ مَيِّتُ بِهَا
وَدَفِنُهُ اثْنَيْنِ مِنْ جَنْسٍ بِقَبْرِ الْإِلْضَرُورَةِ فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا الْفَرَعُ
عَلَى أَصْلٍ وَلَا صَبِيٍّ عَلَى رَجُلٍ وَسُنُّ لَبَنٍ دَنَا ثَلَاثُ حُثَيَاتِ ثَرَابٍ
فَإِنْ يُهَالِ بِمَسَاحٍ فَتُكْتَبُ جَمَاعَةٌ يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِتَ وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ
شِبْرًا بَدَارِنَا وَتُسْطِيطُهُ أَوَّلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ وَكَرِهَ جُلُوسُهُ وَوُطْئُهُ
عَلَيْهِ بِالْحَاجَةِ وَتَجْصِيسُهُ وَكُتَابَتُهُ وَبِنَاءُهُ عَلَيْهِ وَحَرْمُ بِمَسْبَلَةٍ وَسُنُّ
رَشِّهِ بِمَاءٍ وَوَضْعُ حَصِيٍّ عَلَيْهِ وَحَجَرٍ وَخَشَبَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِ وَجَمْعُ
أَهْلِهِ بِمَوْضِعٍ وَزِيَارَةُ قُبُورِ لَرَجُلٍ وَلِغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ وَأَنْ يَسْلَمَ
زَائِرُهُ وَيَقْرَأَ وَيَدْعُوَ وَيَقْرُبَ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا وَحَرْمُ نَقْلِهِ إِلَى الْبَعْدِ
مِنْ مَقْبَرَةٍ مَحَلُّ مَوْتِهِ إِلَّا مَنْ يَقْرُبُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَأَيْلِيَاءَ وَنَبَشُهُ
بَعْدَ دَفْنِهِ الْإِلْضَرُورَةُ كَدَفْنِهِ بِلَا طَهْرٍ أَوْ تَوْجِيهِهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَوْ فِي
مَغْصُوبٍ أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ وَسُنُّ تَعْزِيَةِ نَحْوِ أَهْلِهِ وَبَعْدَ دَفْنِهِ
أَوَّلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَقْرِيبًا فَيَعَزِّي مُسْلِمٌ مُسْلِمًا أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ
وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ وَبَكَفَرَ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبَّكَ

وكافرٌ محترمٌ بمسلمٍ غفرَ اللهَ لميلتكُ وأحسنَ عزاءكُ وجازَ بكاءَ عليه
لاندبُ ونوحٌ وجزعٌ بنحوِ ضربِ صدرٍ وسنٌ لنحوِ جيرانِ
أهلهِ تهَيَّئةُ طعامٍ يُشبعهمُ يوماً وليلةٌ وأن يُلحَّ عليهمُ في أكلِ
وحرُمَت لنحوِ نائحةٍ (كتاب الزكاة)

(باب زكاة الماشية) تجب فيها بشروطٍ كونها نعلماً ونصاباً
وأوله في إبلٍ خمسٌ ففي كل خمسٍ إلى عشرين شاةً ولو ذكرراً
ويجزيهُ بعيرُ الزكاةِ وخمسٍ وعشرين بنتٌ مخاضٍ لها سنة وستٌ
وثلاثين بنتٌ لبونٍ لها سنتان وستٌ وأربعين حقةً لها ثلاثٌ
وإحدى وستين جذعةً لها أربعٌ وستٌ وسبعين بنتاً لبونٍ وإحدى
وتسعين حقتان ومائةٌ وإحدى وعشرين ثلاثٌ بناتٍ
لبونٍ وتسعين ثم كلٌ عشرين يتغير الواجبُ ففي كل أربعين بنتٌ
لبونٍ وفي كل خمسين حقة وفي بقرةٍ ثلاثون ففي كل ثلاثين تبيع
له سنة وكل أربعين مُسنة لها سنتان وفي غنمٍ أربعون فقهها شاة
وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاثٌ وأربعمائة
أربعٌ ثم في كل مائة شاةٍ والشاة جذعة ضأنٌ لها سنة وأجذعت
أو ثنيةٌ معزٍ لها سنتان من غنمِ البلد أو مثلها فإن عدمَ بنتٌ

مخاض أو تعينت فابن لبون أو حق ولا يكلف كريمة لكن تمنع
ابن لبون وحقاً ولو اتفق فرضان وجب الاغبط إن وجداً بماله
وأجزأ غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الاغبط
وإن وجد أحدهما أخذ وإلا فله تحصيل ما شاء ولن عديم واجباً
من إبل أن يصعد ويأخذ جبراً وإلا به سليمة أو ينزل ويعطيه
وهو شاتان أو عشرون درهماً بخيرة الدافع وله صعود ونزول
درجتين فأكثر مع تعدد الجبران عند عدم القرني في جهة
الخرجة ولا يبعث جبران إلا لمالك رضي ويجزي نوع عن
آخر برعاية القيمة في ثلاثين عنراً وعشر نجات دهن أو نعجة
بقيمة ثلاثة أرباع عنر وربع نعجة وفي عكسه عكسه ولا
يؤخذ ناقص في غير مامر إلا من مثله فإن اختلف ماله نقصاً
فكامل برعاية القيمة وإن لم يوفى تم بناقص ولا خيار إلا برضا
مالكها ومضي حول في ملكه ولتتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النتاج بعده صدق فإن اتهم من
تحليفه واسامة مالك لها كل الحول لكن لو علقها قدراً تعيش
بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ولا زكاة

في عوامل وتؤخذ زكاة سائمة عند ورودها ماءً وإلا فيبوت
أهلها ويصدقُ بخرجها في عديها إن كان ثقةً وإلا فتُعد
والأسهلُ عند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب
أو في أقل ولا أحدهما نصاب زكاة كواحد كما لو خلطاً جواراً
واتحد مشرباً ومسرحاً ومراحاً وراعٍ وخلٍ نوعٍ ومحبٍ
وناطورٍ وجرينٍ ودكانٍ ومكانٍ حفظٍ ونحوها لأحالب وإناءٍ ونية
خُطاة

« باب زكاة النابت »

تختص بقوت اختياراً من رطبٍ وعنبٍ وحَبٍّ كبيرٍ وأرزٍ
وعَدَسٍ ونصابه خمسة أَوْسُق وهي بالرطل البغدادي ألف
وستائة وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباعٍ درهمٍ
وبالدمشقي ثلثمائة واثنان وأربعون وستة أسباعٍ ويُعتبر جافاً إن
تجفَّ غير رديءٍ وإلا فطَباً ويقطعُ باذن كمالو ضرأصله والحبُّ
مُصنَّفٌ وما ادَّخِر في قشره من أرزٍ وعَدَسٍ فَعَشْرَةٌ أَوْسُق
غالباً ويكمل نوعٌ بآخر كبيرٍ بعلَسٍ ويخرج من كلِّ بقسطه فان
عسرَ فوسَطٌ ولا يُضمُّ ثمرُ عامٍ وزرعُهُ إلى آخرٍ ويضمُّ بعضُ

كل إلى بعض إن اتحد في العام قطع وفيما شرب بعروقه أو
بنحو مطر عشر وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب
بهما ينسقط باعتبار المدة وتجب يدو صلاح ثمر واشتداد
حب أو بفضهما وسن خرص كل ثمر بدا صلاحه على مالك
لتضمن وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمن لمخرج وقبول
فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلفاً فكوديع لكن اليمين
سنة أو حيف خارص أو غلظه بما يبعد لم يصدق ويحط في
الثانية المحتمل أو به بعد تلف يمينه إن اتهم

(باب زكاة النقد) يجب في عشرين مثقالاً ذهباً ومائتي
درهم فضة فأكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط لانهاء
منها وجعل زكي كلاً الأثر أو ميز ويزكي محرّم ومكروه
لاحل مباح علمه ولم ينو كثره ولو انكسر إن قصد إصلاحه
وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال للبر رجل وخنثى
وحرم عليهما أصبع وحلي ذهب وسن خاتم منه لأنف وأملة
وسن وخاتم فضة ولرجل منها حلية آلة حرب بلا سرف كسيف
ورمح لا مالا يلبسه كسرج ولجسام ولا امرأة لبس حليهما

وما نسيج بهما إلا إن بالغت في سرفٍ ولكل تحلية مصحفٍ بفضةٍ
ولها بذهبٍ

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

مَنْ استخرجَ نصابَ ذهبٍ أو فضةٍ من معدنٍ لزمه ربع
عشره حالاً ويضمُّ بعضُ نيله لبعضٍ إن اتحدَ معدنٌ واتصلَ
عملٌ أو قطعهُ لعذرٍ وإلا فلا يضمُّ أولٌ لثاني في إكمالِ نصابٍ
ويضمُّ ثانياً لما ملكهُ وفي ركازٍ من ذلكَ خمسٌ حالاً يصرف
كمعدنٍ مصرفَ الزكاةِ وهو دفنٌ جاهليٌّ فإن وجدَهُ بمواتٍ
أو ملكٍ أحياءُ زكاهُ أو وجدَ بمسجدٍ أو شارعٍ أو وجدَ لإسلاميٍّ
وعلمَ مالكهُ فلهُ أو جهلَ فلقطةٌ كما لو جهلَ حالُ الدفينِ أو
بملكٍ شخصٍ فلهُ إن ادَّعاهُ وإلا فلهنَّ مُلكٌ منهُ وهكذا إلى
الحيمي ولو ادَّعاهُ اثنانِ فلمنَّ صدَّقهُ المالكُ أو بائعٌ ومُشتريٌ أو
مكرٍ ومكترٍ أو معيرٌ ومُستعيرٌ حلفَ ذو اليَدانِ أمكنَ
والواجبُ فيما ملكَ بمعاوضةٍ بنيةِ تجارةٍ كسراءٍ وصدقٍ ربعٍ عشرٍ
قيمتِهِ ما لم يُنَوِّ لقَبْنِيَّةٍ بشرطِ حَوْلٍ ونصابٍ معتبراً بآخرِهِ فلو
رُدَّ في أثنائه إلى نقدٍ يقومُ بهِ آخرُهُ وهو دونُ نصابٍ واشتري

به عرضٌ لبُتديءِ حوله من شرائه ولو تمَّ وقيمتُه دونَ نصابٍ
وليسَ معه ما يكملُ به لبُتديءِ حولٌ وإذا ملكهُ بعينٍ نقدٍ
نصابٍ أو دونَه وفي ملكهِ باقيه بنى على حوله وإلا فمن ملكهِ
ويضمُّ ربحاً لأصلٍ في الحولِ إن لم ينضُ بما يُقوِّمُ به وإذا ملكهُ
بنقدٍ قوِّمَ به أو بغيره فيغالبَ نقدُ البلدِ أو بهما قوِّمَ ما قابلَ النقدَ
به والباقي بالغالبِ فإن غلبَ نقدانِ وبلغَ نصاباً بأحدهما قوِّمَ به
أو بهما خيرٌ وتجبُ فطرة رقيقٍ تجارة مع زكاتها ولو كان مما تجبُ
الزكاةُ في عينه وكُمِّلَ نصابُ إحدَي الزكاتين وجبتُ أو نصابها
فزكاةُ العينِ فلو سبقَ حولُ التجارة زكاتها وافتتحَ حولاً للزكاةِ
العينُ أبداً وزكاةُ مالٍ قراضٍ على مالِكِهِ فإن أخرجها منه حسبتُ
من الربحِ

(بابُ زكاةِ الفطرِ)

تجبُ بأولِ ليلتهِ وآخر ما قبله على حرٍّ ومبعضٍ بقسطهِ
حيث لا مُها يَأْتِ عن مسلمٍ يَمُونُهُ حينئذٍ لا عن حليَّةٍ أبيه ولا رقيقٍ
بيتِ مالٍ ومسجدٍ ورقيقٍ موقوفٍ وسنَّ إخراجها قبل صلاةِ
عيدٍ وحرَّم تأخيرهُ عن يومِهِ ولا فطرة على مُعسرٍ وهو من لم

يُفْضَلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَمُونِهِ أَيَّامُهُ وَلَيْلَتُهُ وَمَا يَلِيقُ بِهِمَا مِنْ
 مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهَا ابْتِدَاءً وَعَنْ دِينِهِ مَا يَخْرُجُهُ وَلَوْ
 كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا لَزِمَ سَيِّدَ الْأُمَّةِ فَطَرْتَهَا لَا الْحُرَّةَ وَمَنْ أَيْسَرَ
 بِيَعُضِ صَاعٍ لَزِمَهُ أَوْ صَيْعَانِ قَدَمَ نَفْسِهِ فزَوْجَتُهُ فَوَلَدُهُ الصَّغِيرُ
 فَأَبَاهُ فَأُمُّهُ فَالْكَبِيرُ وَهِيَ صَاعٌ وَهُوَ سِتَائَةٌ دَرَاهِمٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ
 دَرَاهِمًا وَخَمْسَةٌ أَسْبَاعُ دَرَاهِمٍ وَجَنْسُهُ قُوتٌ سَلِيمٌ مُعَشَّرٌ وَاقِطٌ وَنَحْوُهُ
 وَتَجِبُ مَنْ غَالِبَ قُوَّتٍ حَلَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَإِنْ كَانَ بِهِ أَقْوَاتٌ
 لَا غَالِبَ فِيهَا خَيْرٌ وَالْأَفْضَلُ أَعْلَاهَا وَيَجْزِيءُ أَعْلَى عَنْ أَدْنَى
 وَالْعَبْرَةُ بَزِيَادَةِ الْأَقْتِيَاتِ فَالْبَرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزِ وَالشَّعِيرِ
 وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالتَّمْرُ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْتِ وَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ
 وَاحِدٍ مِنْ قُوَّتٍ وَعَنْ آخَرٍ أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ مِنْ
 جَنْسَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ وَلَا أُصْلٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَالِهِ زَكَاةُ مَوْلِيهِ الْغَنَى
 وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرَانِ أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي رَقِيقٍ لَزِمَ كُلُّ مُوسِرٍ
 قَدْرُ حَصَّتِهِ

(باب مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ)

تَلَزَمُ مُسْلِمًا حُرًّا أَوْ مَبْعُضًا وَتُوقَفُ فِي مَرَدِّ وَتَجِبُ فِي مَالٍ
مَحْجُورٍ وَمَنْصُوبٍ وَضَالٍّ وَمَحْجُودٍ وَغَائِبٍ وَمَمْلُوكٍ بَعْدَ قَبْلِ
قَبْضِهِ وَدَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ تِجَارَةٍ وَغَنِيمَةٍ قَبْلَ قِسْمَتِهَا إِنْ
تَمَلَّكَهَا الْغَنَامُونَ ثُمَّ مَضَى حَوْلُهَا وَهِيَ صَنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ بِدُونِ
الْخُمْسِ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبَهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ
زَكَاةُ دَيْنٍ أَدَمَى فِي تَرَكَةٍ قَدْ مَتَّ

(بابُ آدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ)

تَجِبُ فُورًا إِذَا تَمَكَّنَ بِحُضُورِ مَالٍ وَأَخَذَ وَبِجَفَافٍ وَتَنْقِيَةٍ
وَخُلُوءٍ مَالِكٍ مِنْ مَهْمٍّ وَبِقُدْرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍّ أَوْ حَالٍّ وَبِزَوَالِ حُجْرٍ
فَلَسَ وَتَقَرَّرَتْ أَجْرَةٌ قَبِضَتْ لَا صَدَاقٌ فَإِنْ أُخِّرَ وَتَلَفَ الْمَالُ
ضَمِنَ وَلَهُ آدَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ ظَاهِرٍ وَلَا مَائِمٍ
وَهُوَ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ عَادِلًا وَتَجِبُ نِيَّةُ كَسْهِدِ زَكَاةٍ أَوْ فَرْضِ صَدَقَةٍ
وَلَا يَكْفِي فَرْضُ مَالِي وَلَا صَدَقَةُ مَالِي وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ مَالٍ فَإِنْ
عَيْنَهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ وَتَلَزَمَ الْوَلِيُّ عَنْ مَحْجُورِهِ وَتَكْفِي عِنْدَ عَزْلِهَا
وَبَعْدِهِ وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ أَوْ وَكِيلٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَا عِنْدَ تَفْرِيقٍ

أَيْضًا وَلَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِيهَا وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ بِلَا إِذْنٍ إِلَّا عَنْ
مَمْتَنِعٍ وَتَلْزِمُهُ

(بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ)

صَحَّ تَعْجِيلُهَا لِعَامٍ فِيمَا لَمْ يَنْقَضِ حَوْلُهُ وَلِنَفْطَرَةٍ فِي رَمَضَانَ
لَا لِثَابِتٍ قَبْلَ وَجوبِهَا وَشُرْطُ كَوْنِ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقِّ أَهْلًا وَقَدْ
وَجوبُهَا وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يُجْزِ الْمَعْجِلُ اسْتَرْدَّهٗ أَوْ بَدَلَهُ وَالْعَبْرَةُ
بِقِيَمَةِ وَقْتِ قَبْضٍ بِلا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَلَا أَرْضٍ نَقْصِ صِفَةٍ حَدَّثَنَا قَبْلَ
سَبَبِ الرَّدِّ أَنْ عِلْمَ قَابِضِ التَّعْجِيلِ وَحَلْفَ قَابِضٍ فِي مَثْبُتٍ
لِاسْتَرْدَادِهِ وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ شَرَكَةٍ فَلَوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضَهُ قَبْلَ
إَخْرَاجِهَا بَطُلَ فِي قَدْرِهَا لَا مَالَ تِجَارَةٍ بِلَا مُحَابَاةٍ

(كِتَابُ الصَّوْمِ)

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ رُؤْيَا الْهَلَالِ
أَوْ ثُبُوتِهَا بِمَدْلٍ شَهَادَةٍ وَإِذَا صُيِّمْنَا بِهَا ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا وَإِنْ رُؤِيَ
بِمَحَلٍّ لَزِمَ حَكْمُهُ مُحَلًّا قَرِيبًا وَهُوَ بِاتِّحَادِ الْمُطْلَعِ فَلَوْ سَافَرَ إِلَى بَعِيدٍ
مِنْ مَحَلٍّ رُؤْيَا وَافَقَ أَهْلُهُ فِي الصَّوْمِ آخِرًا فَلَوْ عِيدَتْهُمْ أَدْرَكَهُمْ

أَمْسَكَ أَوْ بِعَكْسِهِ عَيْدَ وَقْضَى يَوْمًا إِنْ صَامَ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ وَلَا
أَثَرَ لِرُؤْيَيْهِ نَهَارًا

(فصل ١١) أَرَاكَ نِيَّةً لِكُلِّ يَوْمٍ وَيَجِبُ تَقْرُضُهُ تَبْيِيحُهَا
وَتَعْيِينُهُ وَتَصَحُّهُ وَإِنْ أَتَى بِمَنَافٍ أَوْ نَامَ أَوْ انْقَطَعَ نَحْوَ حَيْضٍ
بَعْدَهَا أَيْلًا وَتَمَّ فِيهِ أَكْثَرُهُ أَوْ قَدَرَ الْعَادَةِ وَتَصَحَّ لِنَفْلٍ قَبْلَ
زَوَالِ لَيْلٍ لَمْ يَسْبِقْهَا مَنَافٍ وَكَمَالُهَا إِنْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ
فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صَوْمَ
غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ وَكَانَ مِنْهُ صَحٌّ فِي آخِرِهِ لَا فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنْ ظَنَّ
أَنَّهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ بِتَحَرٍّ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ
فَادَاءٌ أَوْ بَعْدَهُ فَقَضَاءٌ فَيَتِمُّ عِدَّتُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَأَذْرَكَ صَامَهُ وَإِلَّا
قَضَاهُ وَتَرَكَ جَمَاعَ وَاسْتِقَاءَةَ غَيْرِ جَاهِلٍ مَعْدُورٍ ذَا كَرٍّ أَوْ مُخْتَارًا
لَا قَلْعَ نَخَامَةٍ وَجَبَّهَا وَلَوْ نَزَلَتْ فِي حَدِّ ظَاهِرٍ فَمِنْ جَرَتْ بِنَفْسِهَا
وَقَدَرَ عَلَى مَجِّهَا أَفْطَرَ وَوُصُولَ عَيْنٍ فِي مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ جَوْفٍ مِنْ
مَرٍّ فَلَا يَضُرُّ وَصُولُ دُهْنٍ أَوْ كَحْلٍ بِتَشْرِبٍ سَامٍ أَوْ رِيْقٍ
ظَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ بَعُوضٍ أَوْ عُقْبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ
غُرْبَلَةٍ دَقِيقٍ جَوْفِهِ لَا سَبْقَ مَاءٍ إِلَيْهِ بِمَكْرُوهِ كِبَالِغَةٍ مُضْمَضَةٍ

أول استنشاق واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل لا ينظر وفكر
 وحرّم نحو لمس حرّك شهوة وإلا فتركه أولى وحلّ افطاره
 بتحريّ واليقين أحوط وتسحر ولو بشكّ في بقاء ليل فلو أفطر
 أو تسحر بتحريّ وبأن غلطه بطل صومه أو بلا تحريم بين الحال
 صح في تسحره ولو طلع فجره وفيه طعام فلم يبلغ شيئاً منه أو
 كان مجامعاً فزاع حالاً صح صومه وصائم وشرطه إسلام وعقل
 ونقاء كل اليوم ولا يضر نومه وإغماء أو سكره بعضه وشرط
 الصوم الأيام غير عيد وتشريق وشكّ بلا سبب وهو يوم
 الثلاثين من شعبان إذا تحدّث الناس برؤيته أو شهد بها عدد
 ردّ وسنّ تسحر وتأخيرهُ وتعجيلُ فطرانٍ تيقن وفطر بتمر
 فاء وترك خُش وشهوة ونحو حجّته وذوق وعلك وأن يغتسل
 عن حدّث أكبر ليلاً ويَنول عقب فطره اللهم لك مُصمتٌ وعلى
 رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافاً
 لاسيما العشر الأخير

(فصل) شرط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة وبياح
 تركه لمرض يضرّ معه صوم وسفر قصر لا إن طراً أو زالا

ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا بكفر أصليّ وصبا وجنون في غير ردة وسكر كما لو بلغ صائماً ويجب إتمامه أو مفطراً أو أفاق أو أسلم وسن لهم ولريض ومسافر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره

(فصل) من فاته صوم واجب فمات قبل تمكنه من قضاائه فلا تدارك ولا أتم إن فات بعذر أو بعده أخرج من تركته لكل يوم مدين من جنس فطرة أو صام عنه قريه مطلقاً أو أجنبى بأذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب اللد بلا قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله وبقضاء على غير متحيرة أفطر لا نقاذ آدمي مشرف على هلاك أو لحوق ذات ولد عليه كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر ويتكرر بتكرار السنين فلو أخر القضاء المذكور فمات أخرج من تركته لكل يوم مدين إن لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمداد لو أحد ويجب مع قضاء كفارة على واطيء بافساد صومه يوماً من رمضان بوطء أتم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم

أَوْ صَوْمَ غَيْرِهِ أَوْ صَوْمَهُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ بَغِيرَ وَطْءٍ وَمِنْ ظَنِّ
لَيْلٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَبَانَ نَهَارًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ثُمَّ
وُطِيَءَ وَمُسَافِرٌ وَطِيَءَ زَنًا أَوْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ
الْإِفْسَادِ وَوُحْدُوثِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ لَا يُسْقِطُهَا

« بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ »

سُنُّ صَوْمٍ عُرْفَةٌ لَغَيْرِ مُسَافِرٍ وَحَاجٍّ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسِعَاءَ
وَاثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ وَأَيَّامِ بَيْضٍ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَاتِّصَالُهَا أَفْضَلُ
وَذَهْرٌ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٌ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَلَا
كُرْهًا كَأَفْرَادٍ مُجْمَعَةٍ أَوْ سَبْتٍ أَوْ أَحَدٍ بِلَا سَبَبٍ وَقَطْعَ ثَقَلٍ
غَيْرِ نَسْكَ بِلَا عُذْرٍ وَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَحَرْمٌ قَطْعَ فَرْضٍ عَيْنِي

« كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ »

سُنُّ كُلِّ وَقْتٍ وَفِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ أَفْضَلُ لِلَّيْلَةِ
الْقَدَرِ وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةٌ حَادٍ أَوْ ثَالِثٌ وَعَشْرِينَ
وَأَرْكَانُهُ نِيَّةٌ وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرْضِيَّةٍ فِي نَذَرِهِ وَإِنْ أَطْلَقَهُ كَفَفَتْهُ نِيَّتُهُ
لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِلَا عَزْمٍ عَوْدَ وَعَادَ جَدَّدَ وَلَوْ قَبْلَ مَدَّةٍ وَخَرَجَ
لَغَيْرِهِ تَبَرُّزَ وَعَادَ جَدَّدَ لِأَنَّ نَذْرَ مَدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ نَخْرَجَ لِعُذْرٍ

لا يقطع التتابع وعاد ومسجد والجامع أو لي ولو عين في نذره
مسجد مكة أو المدينة أو الإقصي تعين ويقوم الأول مقام
الأخيرين والثاني مقام الثالث ولبت قدر يسمى عكوفاً ومعتكف
وشرطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر وينقطع كتابه
بردة وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة
لا غير مفطرة أن يادر بطهره ولا جنون وإغناء ويجب خروج من
به حدث أكبر من مسجد تعذر طهره فيه بلا مكث ومحسب
زمن إغناء فقط ولا يضر ترثن وفطر ولو نذر اعتكاف يوم
هو فيه صائمه لزمه أو أن يعتكف صائماً أو عكسه لزمه
وجمعهما

« فصل » نذر مدة وشرط تتابعها لزمه أداء وقضاء أو يوماً
لم يجز تفرقه ولو شرط مع تتابع خروجاً لعارض مباح مقصود
غير منافٍ صبح ولا يجب تدارك زمنه إن عين مدة وينقطع
التتابع بخروجه بلا عذر ولا لتبرؤ ولو بدار له لم يفحش بعدها ولا
له أخرى أقرب أو خش ولم يجد بطريقه لا ثقاً أو عاد مريضاً
بطريقه ما لم يعدل أو يطول وقوفه ولا لمرض يحوج لخروج

أَوْ لِنَسِيَانٍ أَوْ لَأَذَانٍ رَاتِبٍ إِلَى مَنَارَةٍ لِلْمَسْجِدِ مَنْفَصِلَةٍ قَرِيبِهِ أَوْ لِنَحْوِهَا
وَيَجِبُ قَضَاءُ زَمَنِ خُرُوجٍ لِعَذْرِ إِلَّا زَمَنَ نَحْوِ تَبَرُّزٍ
(كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

يَجِبُ كُلُّ مَرَّةٍ بِتَرَاخٍ بِشَرْطِهِ وَشَرْطِ إِسْلَامٍ لَصِحَّةِ فُلُوهِ
مَالٍ إِحْرَامٍ عَنْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَمَعَ تَمْيِيزٍ لِمُبَاشَرَةٍ وَلِتَمْيِيزٍ إِحْرَامٍ
بِإِذْنٍ وَلِيٍّ وَمَعَ بُلُوغٍ وَحُرِّيَّةٍ لَوْ قَوَّعَ عَنْ فَرَضِ إِسْلَامٍ فَيَجْزِيهِ
مَنْ فَقِيرٌ لَا صَغِيرٍ وَرَقِيقٌ وَمَعَ اسْتَطَاعَةٍ لَوْ جُوبَ وَهِيَ نَوْعَانِ
اسْتَطَاعَةٌ بِنَفْسِهِ وَشَرْطُهَا وَجُودُ مَوْتِهِ سَفَرًا إِلَّا إِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ
وَكَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ وَوَجُودُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ
مَرَحِلَتَانِ أَوْ ضَعْفٍ عَنْ مَشْيٍ رَاحِلَةٍ مَعَ شِقِّ حِمْلٍ لَا فِي رَجُلٍ لَمْ
يَشْتَدَّ ضَرَرُهُ بِهَا وَعَدِيلٌ يَجْلِسُ وَشَرْطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَوْنَةٍ
عِيَالِهِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي الْفَطْرَةِ لَا عَنْ مَالٍ تِجَارَةٍ وَأَمِنْ طَرِيقِ تَفْسَا
وَبُضْعَا وَمَالًا وَيَلْزَمُ رُكُوبَ بَحْرٍ تَعَيْنَ وَغَلَبَتْ سَلَامَةٌ وَوَجُودُ
مَاءٍ وَزَادَ بِحَالٍ يُعْتَادُ حَمْلُهُمَا مِنْهَا بِشَيْءٍ مِثْلِ زَمَانًا وَمَكَانًا وَعَلَفٍ
دَابَّةٍ كُلِّ مَرَحِلَةٍ وَخُرُوجِ نَحْوِ زَوْجِ امْرَأَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ مَعَهَا
وَلَوْ بِأَجْرَةٍ كَقَائِدِ أَعْمَى وَثُبُوتُهُ عَلَى مَرَكُوبٍ بَلَا ضَرَرٍ شَدِيدٍ

وَزَمَنْ يَسْعُ سِيراً مَعْبُوداً لِّلنُّسْكِ وَلَا يُدْفَعُ مَالٌ لِّلْحُجُورِ بِسَفْهِ
 بَلْ يَصْبِحُهُ وَلَّى وَاسْتَطَاعَةٌ بِغَيْرِهِ فَتَجِبُ إِيَابَتُهُ عَنْ مَيْتٍ عَلَيْهِ
 نُسْكَ مَنْ تَرَكْتَهُ وَمَعْضُوبٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَّ حِلَّتَانِ إِبَاجِرَةٌ
 مِّثْلُ فَضْلَتِ عَمَّا مَرَّ غَيْرَ مَوْتَةٍ عِيَالِهِ سَفَرًا أَوْ بِمَطِيعٍ بِنُسْكَ
 بِشَرْطِهِ لَا مَطِيعٍ بِمَالٍ (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) زَمَانُهَا الْحُجَّ
 مِنْ شَوَّالٍ إِلَى جُزْءِ نَحْرِ فُلُوْ أَحْرَمَ حَلَالٌ فِي غَيْرِهِ انْعَقِدَ عُمْرَةٌ
 وَلَهَا الْأَبْدُ لَا الْحَاجَّ قَبْلَ نَفَرٍ وَمَكَائِهَا لَهَا مَنْ مَحْرَمٌ حَلٌّ وَأَفْضَلُهُ
 الْجِعْرَانَةُ فَالتَّسْعِيمُ فَالْحَدْيِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَثَانِي بِهَا أَجْزَأُ لَهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَقَطَّ فَلَا دَمَ وَلِحُجٍّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ
 وَلِنُسْكَ لِمَتَوَجَّهٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ
 وَالْمَغْرِبِ الْجَحْفَةُ وَمِنْ تِهَامَةٍ الْيَمَنِ يَلْمُ وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ
 قَرْنٌ وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ فَوْقَ مِيقَاتِ
 لِحَرَامٍ مِنْهُ وَمِنْ أَوَّلِهِ وَلِمَنْ لَا مِيقَاتَ بِطَرِيقِهِ إِنْ حَاذَاهُ مُحَاذَاتُهُ
 أَوْ مِيقَاتَيْنِ مُحَاذَاةً أَقْرَبَهُمَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَرَحِلَّتَانِ مِنْ مَكَّةَ وَلِمَنْ
 دُونَ مِيقَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُ مُرِيدَ نُسْكَ ثُمَّ أَرَادَ مُحَلَّهُ وَمَنْ جَاوَزَ
 مِيقَاتَهُ مُرِيدَ نُسْكَ بِلَا إِحْرَامٍ كَزَمَهُ عَوْدُهُ إِلَّا لِعِذْرٍ فَإِنْ لَمْ يَعِذْ

وَعَادَ بَعْدَ تَلْبُسِهِ بِعَمَلِ نَسْكَ لَزِمَهُ مَعَ الْإِثْمِ دَمٌ (بَابُ الْأَحْرَامِ)
 الْأَفْضَلُ تَعْيِينُ بَأَنِ يَنْوِي حَجًّا أَوْ عِمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنْ أَطْلَقَ فِي
 أَشْهُرِ حَجٍّ صَرَفَهُ بِنِيَّةٍ لِمَا شَاءَ ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كُلَّ حَرَامٍ
 زَيْدٌ فَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَصْحَ لِاحْرَامِ زَيْدٍ وَالْإِفْكَاحُ حَرَامٌ فَإِنْ
 تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ نَوَى قِرَانًا ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَسَنَ نَطَقَ بِنِيَّةٍ
 فَتَلْبِيَةٌ لَا فِي طَوَافٍ وَسَمَى وَطَهَّرَ لِأَحْرَامٍ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَبِذِي
 طَوًى لِمَا رِهَا أَفْضَلُ وَلَوْ قُوفَ بِعَرَفَةَ وَبَعَزْدَ لَقَةِ غَدَاةِ نَحْرِ وَلَوْ رَمَى
 تَشْرِيقَ وَتَطْيِيبَ بَدَنِ وَلَوْ بِمَالِهِ جَرَّمَ لِأَحْرَامٍ وَحَلَّ فِي ثَوْبٍ
 وَاسْتَدَامَتُهُ وَسَنَ خَضَبَ يَدِي لِمَرْأَةٍ لَهُ وَيَجِبُ تَجَرُّدُ رَجُلٍ لَهُ عَنِ
 مَحِيطٍ وَسَنَ لَبَسَهُ أَزَارًا وَرَدَاءَ أَيْضِينَ وَنَعْلِينَ وَصَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ
 لِأَحْرَامٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ وَسَنَ أَكْثَارُ تَلْبِيَةٍ
 وَرَفْعُ رِجْلٍ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ وَعِنْدَ تَغَايُرِ أَحْوَالٍ آكَدُ وَلَقَظْهَا
 لَيْبِكَ اللَّهُمَّ لَيْبِكَ الْحَ وَلَنْ رَأَيْ مَا يَعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ لَيْبِكَ إِنْ
 الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصَلِّي وَيَسْلِمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ النَّارِ
 (بَابُ صِفَةِ النَّسْكِ) الْأَفْضَلُ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ وَقُوفِ

ومن ثنية كداء وان يقول عند لقاء الكعبة رافعاً يديه واقفاً
 اللهم زد هذا البيت تشريفاً إلى آخره اللهم أنت السلام إلى آخره
 فيدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف قدوم إلا
 لعذر ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل وقوف ومن
 قصد الحرم لا لنسك سنّ احرام به

(فصل) واجبات الطواف ستره وطهره فلو زال فيه جدد
 وبني وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه وبدؤه بالحجر
 الاسود محاذياً له أولجزئه يديه فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه
 سبماً وفي المسجد ونيته إن استقل وعدم صرفه وسن أن يمشى
 في كله ويستلم الحجر أول طوافه ويقبله ويسجد عليه فإن
 عجز استلم يديه فبنحو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها ويستلم
 اليماني ويقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك
 الخ وقبالة الباب اللهم أن البيت بيتك الخ الوين اليمانيين ربنا
 آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
 ومأثوره افضل فقراءة فقير مأثور ويراعى ذلك كل طوفة
 ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعده سعى مطلوب

بأن يسرع مَشِيهً مُقَارِبًا خُطَاهُ وَيَقُولُ فِيهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا
 لِحُجَّتِي وَبِضْطَبْعِي فِي طَوَافٍ فِيهِ رَمْلٌ ثُمَّ فِي سَعْيٍ بَانَ يَجْعَلُ وَسْطَ رَدَائِهِ
 تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرَفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَيَقْرُبُ مِنَ الْبَيْتِ
 فَلَوْ فَاتَ رَمْلٌ بِقَرَبٍ وَأَمِنْ لَسَ نِسَاءً وَلَمْ يَرْجُ فُرْجَةً بَعْدَ وَيُؤَالِي
 كُلَّ طَوَافِهِ وَيُصَلِّي بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ أَوَّلَى فِي الْحَجَرِ
 فِي الْمَسْجِدِ قَفَى الْحَرَمِ خَيْثُ شَاءَ بِسُورَةِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ
 وَيَجْهَرُ لَيْلًا وَلَوْ حَمَلَ شَخْصٌ مُحَرِّمًا لَمْ يُطْفَ غَنُ نَفْسِهِ وَدَخَلَ
 وَقْتُ طَوَافِهِ وَطَافَ بِهِ وَلَمْ يَنْوِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا وَقَعَ لِلْحَمُولِ إِلَّا
 أَنْ أَطْلُقَ وَكَانَ كَالْحَمُولِ فَلَهُ وَسْنٌ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ بَعْدَ طَوَافِهِ
 وَصَلَاتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصُّفَا لِلْسَعْيِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالصُّفَا
 وَيَنْتَهِيَ بِالْمَرْوَةِ وَيَسْعَى سَبْعًا ذَهَابَهُ مِنْ كُلِّ لِلْآخِرِ فِي الْمَسْعَى مَرَّةً
 وَبَعْدَ طَوَافٍ رَكْنٍ أَوْ قُدُومٍ وَلَا يَتَخَلَّلُهُمَا الْوُقُوفُ وَلَا تَسْنٌ لِإِعَادَةٍ
 سَعْيٍ وَسْنٌ لِلذِّكْرِ أَنْ يَرْتَقِيَ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ قَامَةً وَيَقُولُ كُلُّ
 اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ وَيُثَلِّثُ الذِّكْرَ
 وَالِدُعَاءَ وَيَمْشِي أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَعْدُو وَالذِّكْرُ فِي الْوَسْطِ
 وَمَحْلُهُمَا مَعْرُوفٌ (فَصْلٌ) سَنٌ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ سَابِعَ الْحُجَّةِ

بعد ظهر أوجهة خطبة يأمر فيها بالغدو إلى منى ويعلمهم الناسك
ويخرج بهم من غد بعد أصبح إلى منى ويبيتوا بها ويقصدوا
عرفة إذا أشرقت الشمس على ثبير ويقوموا بقربها بنمرة إلى
الزوال ثم يذهب بهم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين ثم
يجمع بهم العصرين تقديمًا ويقفوا بعرفة ويكثروا الذكر والدعاء
إلى الغروب ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعوا بها المغرب والعشاء
تأخيرًا وواجب الوقوف حضوره وهو أهل للعبادة بعرفة بين
زوال وجف نحر ولو فارقها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
وقفوا العائر غلطًا ولم يقبلوا أجزاءهم (فصل) يجب ميئ
لحظة بمزدلفة من نصف إن فمن لم يكن بها فيه لزمه دم وسن
أن يأخذوا منها حصي رمي نحر ويقدم نساء وضعفة بعد نصف
إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغلس ثم يقصدوا منى
فاذا بلغوا المشعر الحرام استقبلوا وقفوا وهو أفضل وذكروا
ودعوا إلى إسفار ثم يسروا ويدخلوا منى بعد طلوع شمس
فيرمي كل سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند
ابتداء نحو رمي ويكب مع كل رمية وحلق وعقبه ويدبح

مِنْ مَعَهُ هَدًى وَيُحَاقِقُ وَيُقَصِّرُ وَالْحَاقِقُ أَفْضَلُ لِلذَّكَرِ وَالتَّقْصِيرُ
 لغيرِهِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسٍ وَسُنٌّ لِمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
 إِمْرَارُ مُوسَى عَلَيْهِ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ لِلرُّكْنِ فَيَسْعَى إِنْ لَمْ
 يَكُنْ سَمَى فَيَعُودُ إِلَى مَنَى وَسُنٌّ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ نَحْرِ كَمَا ذُكِرَ
 وَيَدْخُلُ وَقْتَهَا لَا الذَّبْحَ بِنِصْفِ لَيْلَةِ نَحْرِ لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ وَيَبْقَى
 وَقْتُ الرَّمْيِ الْأَخْتِيَارِيِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ وَلَا آخِرَ لَوْ قَتَلَ الْحَلِقُ
 وَالطَّوَافِ وَتَسَاوَى وَقْتُ الذَّبْحِ وَحَلُّ بَاثِنِينَ مِنْ رَمْيِ نَحْرِ وَحَلْقِ
 وَطَوَافٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَوَطْءٍ وَمَقْدَمَاتِهِ وَبِالثَّلَاثِ الْبَاقِي (فَصْلٌ)
 يَجِبُ مَبِيتُ مَبْنَى آيَالِي تَشْرِيقِ مُعْظَمِ لَيْلٍ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ
 زَوَالٍ إِلَى الْجُمَرَاتِ فَإِنْ نَفَرَ فِي الثَّانِي بَعْدَ رَمْيِهِ جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ
 الثَّلَاثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا وَشَرْطُ الرَّمْيِ تَرْتِيبٌ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَيَبْدُ
 وَبِحَجَرٍ وَقَصْدُ الرَّمْيِ وَتَحْقِيقُ لِمَصَابِتِهِ وَسُنٌّ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى
 الْخَذْفِ وَمَنْ عَجَزَ أَنْ يَبْذُرَ لَوْ تَرَكَ رَمِيًّا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي تَشْرِيقِ
 أَدَاءٍ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ ثَلَاثَ رَمِيَّاتٍ وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِ نَحْوِ حَائِضٍ
 طَوَافٌ وَدَاعٍ بِهَرَاقِ مَكَّةَ وَيُجِبُ تَرْكُهُ بَدَمًا فَإِنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ
 قَصْرِ وَطَافٍ فَلَا دَمَ وَإِنْ مَكَثَ بَعْدَهُ لَا لِلصَّلَاةِ أَقِيمَتْ أَوْ شَغَلَ

سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) أركان الحج إحرام ووقوف وطواف وسعي وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تجبر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤديان بافراد بان يحج ثم يعتصر وبتمتع بأن يعكس بان يحرم بها أو بعمره ثم يحج قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله ويمتنع عكسه وأفضلها لفراد لان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والقارن دم لان لم يكونا من حاضري الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ولم يعد لإحرام الحج إلى ميقات ووقت وجوب الدم إحرامه بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فان عجز بحرم صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة وسبعة في وطنه ولو فاته الثلاثة لزمه أن يفرق في قضائها بينهما وبين السبعة بقدر تفريق الأداة وسن تتابع كل (باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يمد سائرًا ولبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز إلا الحاجة وعلى كل تطيب لبده أو ملبوسه بما يقصد رائحته ولا يكره غسله بنحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحيته

ولإزالة شعره أو ظفره إلا لعذر وفي شجرة أو ظفر مئذنين
 مئذنان إن إختار دماً وثلاثة ولاء فدية ووطء ومقدّماته بشهوة
 ونفسد به خبيج قبل التحللين وعمره مفردة ويجب به بدنة على الرجل
 ومضى في فاسدها وإعادة فوراً وتعرض لما كول برى وحشى
 ومتولد عنه ومن غيره كحلال بحريم فان تلف ضمنه ففي نعماته بدنة
 وأخذ من بقر وحش وحمارة بقرة وظبي تيس وظبية عنز
 وغزال معز صغير وأرنب عناق ويزوع ووبر جفرة وحمام شاة وما
 لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة مالا مثل له منه وحرم
 تعرض لثابت حرّم مما لا يستنبت ومن شجراً لا أخذه لهائم
 ولدواء ولا أخذ أذخر ومؤذ ويضمن به في شجرة كبيرة بقرة
 وما قاربت سبعها شاة وحرم المدينة ووج كحرم مكة في حرمة
 نط وفي مثلى ذبيح مثله وتصدق به على مساكين الحرم
 أو أعطاهم بقيمته طعاماً أو صوم لكل مئذ يوماً وغير مثلى
 تصدق بقيمته طعاماً أو صوم فان انكسر مئذ صام يوماً وفي
 فدية فحرم غير مفسد وصيد ونابت ذبيح أو تصدق بثلاثة أصع
 ستة مساكين أو صوم ثلاثة أياماً أو دم ترك مأمور كدم تمتع وكذا دم

فوات ويذبحه في حجة الإعادة ودم الجبران لا يختص بزمان
ويختص بالحرم وصرفه كبذله إساكينه وأفضل بقعة لذبح
معتز غير قارن الروضة ولحاج منى وكذا الهدي مكاناً ووقته
وقت أضحية (باب الأحصار والفوات) لمحصر تحلل كمنحو
مريض شرطه بذبح حيث عذر خلق بينيته فيها وبشرط ذبح
من نحو مريض فإن عجز فطعام بقيمة أفصوم لكل مد يوماً
وله تحلل حالاً ولو أحرّم رقيق أو زوجة بلا إذن فلمالك أمره
تحليله ولا إعادة على محصر فإن كان فرضاً ففي ذمته إن استقر
عليه وإلا اعتبرت استطاعته بعدد وعلى من فاته وقوف تحلل
بعمل عمرة ودم وإعادة

(كتاب البيع) أركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كبعثك وتملكك واشترى منى وكجعلته لك بكذا وقبول
كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم كبعني وشرط فيهما أن
لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل وإن يتوافقا معنى
فلأووجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة لم يصح وعدم تعليق
وتأقيت وفي العاقد إطلاق تصرف وعدم إكراه بغير حق وإسلام

مَنْ يُشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ نُحُودٌ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ مُرْتَدٌّ لَا يَتَّقُ عَلَيْهِ
وَعَدَمُ حِرَابَةٍ مَنْ يُشْتَرِي لَهُ عِدَّةٌ حَرْبٍ وَفِي الْمَقُودِ عَلَيْهِ طَهْرٌ
أَوْ إِمَّا كَانَ بِنَفْسٍ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُكُنُّ طَهْرُهُ
وَلَوْ دُهِنًا وَنَقَعٌ وَلَوْ مَاءٌ وَتَرَابًا بِمَعْدِنِهِمَا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ حَشَرَاتٍ
وَسَبَاعٍ لَا تَنْفَعُ وَنَحْوُ حَتَّى بَرٍّ وَآلَةٍ لَهْوٍ وَإِنْ تَمُولَ رُضُوضُهَا
وَقُدْرَةُ تَسْلَمِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نُحُودٍ ضَالٍّ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ
وَلَا جُزْءٍ مُعَيَّنٍ يَنْقُصُ فَصْلُهُ وَلَا مَرْتَهُونٍ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَا جَانٍ
تَلْقَى بَرَقَبَتِهِ مَالٌ قَبْلَ اخْتِيَارِ فِدَاءٍ وَوَلَا يَصِحُّ عَقْدُ قُضُولِي
وَيَصِحُّ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْ بَانَ لَهُ وَعِلْمٌ وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ
جُهِلَتْ صِيغَاتُهَا وَصُبْرَةٍ كَذَلِكَ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَجَهْلُ الصَّيغَانِ
بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ لَا يَبِيعُ لِأَحَدٍ ثَوْبَيْنِ
وَلَا بِأَحَدٍ هُمَا أَوْ بِعَلٍّ ذَا الْيَتِ بَرٍّ أَوْ بَزَنَةٍ ذِي الْخِصَاةِ ذَهَبًا أَوْ
بِأَفٍّ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ بِاعٍ بِنَقْدٍ وَتَمَّ نَقْدٌ غَالِبٌ مُعَيَّنٌ أَوْ نَقْدَانِ
وَلَا غَالِبٌ اشْتَرَطَ تَمْيِينَ إِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا وَلَا يَبِيعُ غَائِبٌ وَتَكْفِي
مُعَايَنَةُ عَوْضٍ وَرَوِيَّةٌ قَبْلَ عَقْدٍ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِهِ وَرَوِيَّةٌ
بَعْضُ مَبِيعٍ ذَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ صُبْرَةٍ نَحْوِ بَرٍّ وَأَنْخُوزِجٍ لِمَتَائِلٍ

أو كان صواناً للباقي لبقائه كقشر رُمانٍ وبَيْضٍ وقشرة سُفلى
 لجوزٍ أو لوزٍ وتعتبرُ رُويَّةٌ تليقُ وصحٌّ سَلَمٌ أَعْمَى لِعَوْضٍ في ذمته
 (بابُ الرُّبَا) إِنْما يَحْرُمُ في نَقْدٍ وما قصدَ لَطْعَمٍ قَوْتاً أو تَهْكُماً أو
 تَدَاوياً فاذا بَيَعَ رُبُوِيٌّ بجنسه مُشرطَ حلولٍ وتَقَابُضٍ قبلَ تَفَرُّقٍ
 ومماثلةٌ يقيناً بكيلى فى مَكِيلٍ غالبَ عَادَةِ الْحِجَازِ فى عَهْدِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبوزنٍ فى موزونِهِ وفى غيرِ ذلكَ بوزنٍ إِنْ
 كانَ أَكْبَرَ من تَمَرٍ وإلا فبَعَادَةِ بِلَدِ الْبَيْعِ أو بغيرِ جنسه واتحدَ
 عِلَّةٌ وشرطَ حلولٍ وتَقَابُضٍ كَأَدَقَةِ أَصُولِ مُخْلَقَةِ الْجَنَسِ وَخُلُوقِهَا
 وَأَدْهَانِهَا وَلَحُومِهَا وَأَلْبَانِهَا وتُعتبرُ المماثلةُ فى غيرِ العَرَايَا بِجَنَافٍ فلا
 يَبَاعُ رَطْبٌ بِرَطْبٍ ولا بِجَنَافٍ ولا تَكْفَى فيما يُتَخَذُ من حَبٍّ إلا
 فى دُهْنٍ وَكَسْبٍ صَرَفٍ وَتَكْفَى فى العَنَبِ والرَّطْبِ عَصيراً أو
 خِلاً وتُعتبرُ فى لَبَنٍ لَبَناً أو سَمْناً أو مَخِيضاً صَرَفاً فلا تَكْفَى فى باقى
 أحوالِهِ كَجَبَنِ ولا فيما أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِنَجْوٍ طَبِخٍ ولا يَضُرُّ
 تَأْثِيرُ تَمْيِيزِ كَعْسَلٍ وَسَمْنٍ وإِذا جُمِعَ عَقْدٌ جَنَساً رُبُوِيّاً من الْجَانِبَيْنِ
 واخْتَلَفَ الْمَبِيعُ كَهَدِّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمٍ بِمِثْلِهَا أو بِدِينَارٍ أو دَرَاهِمِينَ
 وَكَجَيْدٍ وَرَدِيٍّ بِمِثْلِهَا أو بِأَحَدِهِمَا فَبَاطِلٌ كَبَيْعِ نَحْوِ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ

(باب م) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسَبِ الفَحْلِ وهو ضرابه ويقال مأؤه فتحرم أجرته وتمن مأؤه عن حبل الحبلة وهو نتاج النتاج بان يبيعه أو يثمن إليه والملاقيح وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي الأصلاب والملازمة بأن يلبس ثوباً لم يره ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعته والمناذرة بأن يجعل النبد بيعاً والحصاة بأن يقول بعثك من هذه الأثواب ماتع عليه أو بعثك ولك الخيار إلى رميها أو يجعل الرمي بيعاً والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقداً ليكون من الثمن إن رضيها وإلا فبها وتقريباً لا بنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يميز فإن فرق بنحو بيع بطل وبسعتين فيبيعة كبعثك بألف نقداً أو بألفين لسنة ويبيع وشرط كبيع بشرط بيع أو قرض وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحمده أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع ثمر وأجل ورهن وكفيل معلومين لموض في ذمة وإشهاد وإن لم يمين الشهود وبفوت رهن أو إشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة

حاملًا أو ذات لبن وبشرط مقتضاه كقبض وردٍّ بعيبٍ أو مالا
 غرض فيه كان لا يأكل إلا كذا أو اعتاقه مُنجزاً مطلقاً أو عن
 مُشترٍ ولبائع مطالبته به ولا يصح بيع دابةٍ وحملها أو أحدهما كبيع
 حاملٍ بحرٍّ ويدخلُ جهلُ دابةٍ في بيعها مطلقاً (فصل ٢) من المنهي
 ما لا يبطلُ بالنهي كبيع حاضر لباد قدم بما تم حاجة إليه لبيعه
 حالاً فيقول الحاضر أتركه لأبيعه تدريجاً بأعلى وتلقى رُكبان
 اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومعرفةً بالسعر
 وخيراً وإن عرفوا الغبن وسومٌ على سوم بعد تقرر ثمن وبيعٌ على
 بيع وشراءٌ على شراءٍ زمن خيار بغير إذن ونجشٌ بأن يزيد في
 ثمنٍ لغيرٍ ولا خيارٌ وبيعٌ نحو رطبٍ لمتخذه مُسكراً (فصل ٣) باع
 حلاً وحرماً صح في الحل بحصته من المسمى باعتبار قيمتهما وخيرٌ
 مُشترٍ بجهلٍ أو نحو عبديه قتل أحدهما قبل قبضه لم يفسخ
 في الآخر بل يتخير مُشترٍ فإن أجاز فبالحصة ولو جمع عقدين
 لازمين أو جائزين كإجارة وبيع أو وسلم أو شركة وقراض
 صحا ووُزِعَ المسمى على قيمتهما ويتعدّد بتفصيل ثمن وتعدّد
 عاقده ولو وكيلاً لافي رهن وشفعة «باب الخيار» يثبت خيار

مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقاً كربويّ وسلم لا بيع
عبد منه وبيع ضمنى وقسمة غير ردّ وحوالة وسقط خيار من
اختار لزومه وكل بفرقة بدن عرفاً طوعاً فيبقى ولو طال مكثهما
أو تماشياً منازل ولو مات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف
نافى فرقة أو فسخ قبلها (فصل) لهما شرط خيار فيما فيه
خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتري أو ربويّ وسلم مدة معلومة
ثلاثة فأقل من الشرط والمالك فيها لمن انفرد بخيار وإلا فموقوف
فإن تمّ البيع بأن أنه لمشتري من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ
بنحو فسخت والإجازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق
وبيع وإجازة وتزويج ووقف لمن باع فسخ ومن مشتري إجازة
لا عرض على بيع وإذن فيه « فصل » لمشتري جاهل خيار
بتغير فعله وهو حرام كتصريته وتحمير وجهه وتسويد شعره
وتجميعه وحبس ماء قناة أو رحي أرسل عند البيع لا ليطخ ثوبه
بعد أدول ظهور عيب باق ينقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح
أو قيمتها وغلب في جنسها عدمه كخيشاء وجحاح وعصّ وزنا
وسرقة وإباق وبخسر ومضنان وبول بهراش إن خالف العادة حدث

قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم يقطع به بجناية سابقة
ويضمنه البائع بقتله بردة سابقة لاجوته بمرض سابق ولو باع
بشرط براءته من العيوب برىء عن عيب باطن بحيوان موجود
حال العقد جهله ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف
بعد قبضه مبيع غير ربوي بيع بجنسه ثم علم عيباً فله أرش وهو
جزء من ثمنه نسبتاً إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو
كان سليماً إليها ولو رده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويعتبر
أقل قيمتهما من بيع إلى قبض ولو ملكه غيره فعلم عيباً فلا
أرش فإن عاد فله رده والرد فوري عادة فلا يضر نحو صلاة
وأكل دخل وقتهما فيرده ولو بوكيله أو يرفع الأمر لحاكم
وهو آكد في حاضر وواجب في غائب وعليه إسهاد بنسخ في
طريقه أو بوكيله أو عذره فإن عجز لم يلزمه تلفه به وترك
استعمال لا ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو استخدم رقيقاً أو
ركب على دابة سرجاً أو أكافاً فلا رد ولا أرش ولو حدث عنده
عيب سقط الرد القهري ثم إن رضي به البائع رده عليه أو قنع
به وإلا فإن اتفقا في غير الربوي على فسخ أو أجازة مع أرش

ولأجل أجيب طالبها وعليه إعلامُ بائع فوراً بالحادث فإن آخر بلا
عذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه
ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطيخ مدود بعضه رد
ولا أرش ولا يرُد مع المصراة المأكولة صاع تمر وإن قل اللبن
إذا لم يتسققا على غير الصاع (فروع) لا يرُد بعيب بعض ما يبيع
صفقة ولو اختلفا في قدم عيب حلف بائع كجوابه وزيادة متصلة
كسمن تتبعه كحمل قارن بيعاً ومنفصلة كولد وأجرة لا تمنع
رداً كاستخدام ووطء ثيب وهي لمن حدثت في ماسكه وزوال
بكاره عيب (باب) المبيع قبل قبضه من ضمان بائع وإن أبرأه
مشتري فإن تلف أو أتلفه انفسخ واتلاف مشتري قبض وإن جهل
وخير بالتلاف اجنبي فإن أجاز غرمه أو فسخ غرمه البائع ولو
تعيب أو عيبه بائع فرضيه مشتري أو عيبه مشتري أخذه بالثمن أو
اجنبي خير فإن أجاز وقبض غرمه الأرش ولا يصح تصرف
ولو مع بائع بنحو بيع ورهن فيما لم يقبض وضمن بعقد ويصح
بنحو إعتاق ووصية وله تصرف فيما له بيد غيره مما لا يضمن
بعقد كوديعة ومأخوذ بسوم وصح استبدال ولو في صلح

عن دين غير مُشتمن لغير دين ودين قرض وإتلاف كسبه
 لغير من هو عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة وشرط في متفق
 علة ربا قبض في المجلس وفي غيرها تعيين فيه فقط وقبض غير
 منقول بتخليته لمشتري وتفرغه من متاع غيره ومنقول بنقله لما
 لا يختص بائع به أو بأذنه فيكون مُغيراً له وشرط في غائب مُضي
 زمن يمكن فيه قبضه (فروع) له استقلال بقبض إن كان الثمن
 مؤجلاً أو سلم الحال وشرط في قبض ما يبيع مُقدراً مع ما مر نحو
 ذرع ولو كان له طعام مُقدراً على زيد ولعمرو عليه مثله فليكمّل
 لنفسه ثم لعمرو ويكفي استدأته في نحو المكيال فلو قال اقبض
 منه مالي عليه لك ففعل فسد القبض له ولكل حبس عوضه
 حتى يقبض مقابله إن خاف فوته وإلا فإن تنازعا أجبراً إن عين
 الثمن وإلا فبائع فإذا سلم أجبر مُشتري أن يحضر الثمن وإلا فإن أيسر
 فلبائع فسخ أو أيسر فإن لم يكن ماله بمسافة قصر حَجْر عليه
 في أمواله حتى يُسلم وإلا فلبائع فسخ فإن صبر فالحجر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مُشتري
 لغيره وليتسك العقد فقبل فبيع بالثمن الأول وإن لم يذكر ولو

حط عنه كسائه بعد لزوم تولية أو بعضه إنحط عن المتولى وإشراكه
بعض مبين كتولية فلوا أطلق صح مناصفة وصح بيع مرابحة
كبت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح ذه يازده
ومحاطة كبت بما اشترت وحط ذه يازده ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل في بعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على
ثمنه ومؤن استرباح كأجرة كيال ودلال وحارس وقصار وقيمة
صنغ لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به
وليصدق بائع في أخباره فلوا أخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد
وربحه ولا خيار أو أخبر بأزيد وزعم غلطاً فإن صدقه صح
ولا فإن لم يبين لفظه محتملاً لم يقبل قوله ولا يثبت ولا
سمعت وله تخالف مشترفيهما أنه لا يعرف (باب الأصول والثمار)
يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو في عرصية لا في رهنها
ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل مجزأ وتؤخذ ثمرته مرة بعد
أخرى كسقت وبفسج وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع
لا يدخل أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولا أجرة مدة
بقائه وبذر كناية ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع

بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة
 وخير مُشتَرٍ ان جهل وضُرَّ قلعها ولم يتركها له بائع أو ضرَّ تركها
 وإلا فلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مُدَّة التفريغ بعد
 قبض حيث خير مُشتَرٍ ويدخل في بيع بستان وقرية أرض
 وشجر وبناء فيهما ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب
 منصوبة وحلقاتها وإجانات ورَفٍ وسُلَّم مثبتات وحجر رحا
 ومفتاح غلق مثبت لا منقول كدلو وبكرة وسرير وفي دابة نعلها
 لارتقي ثيابه وفي شجرة رطبة أغصانها الرطبة وورقها وكذا
 عُروقها ان لم يشترط قطع لا مغرسها وينتفع به ما بقيت ولو
 أطلق بيع يابسة لزم مُشتريا قلعها وثمره شجر مبيع ان شرطت
 لأحدهما فله وإلا فان ظهر شيء فهي لبائع وإلا فالمشتري وإنما
 تكون لبائع ان تحدَّ حمل وبستان وجنس وعقد وإلا فلكل
 حكمه وإذا بيعت ثمرة له فان شرط قطعها لزمه وإلا فله تركها
 اليه ولكل سقى لم يضر الآخر وإن ضرَّهما حرَّم إلا برضاها
 أو أحدهما وتنازعا فسنخ ولو امتصَّ ثمرة رطوبة شجر لزم البائع
 قطع أو سقى (فصل) جاز بيع ثمر ان بدا صلاحه مُطلقاً بشرط

قطعه أو ابقائه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن
 كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط
 قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فع
 أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ما مر بلوغه صفة
 يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا
 صلاحه سقيه ما بقي ويتصرف المشتري ويدخل في ضمانه بعد
 تخلية فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خير مشتري ولا
 يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده كتبن وقثاء إلا
 بشرط قطعه فإن وقع اختلاط فيه أو فيما لا يغلب قبل تخلية
 خير مشتري إن لم يسمح له بائع ولا يصح بيع بر في سذجله بصاف
 وهو الحاقلة ولا رطب على نخل بتمر وهو المزآبنة ورخص
 في بيع العرياء وهي بيع رطب أو عنب على شجر خرصاً ولولا غنياء
 بتمر أو زبيب كيلا فيما دون خمسة أوسق فإن زاد في صفقات
 جاز وشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر

(باب الاختلاف في كيفية العقد) لاختلاف مال الكا أمر

عقد في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه

أوصفته أو أجل أو قدره ولا يئسنة أو تعارضًا تحالفاً لباً فيحلف
كل شيئاً تجمع نفيًا وإثباتًا ويؤيد أنفي وبائع ندباً ثم إن أعرضاً أو
راضياً وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما
أو الحاكم ثم يرد مبيع بزيادة متصلة وأرض عيب فإن تلف رد
مثله أو قيمته حين تلف ولو ادعى بيعاً والآخر هبة حلف
كل على نفي دعوي الآخر ثم يرد مدعيها بزوائده أو صحته
والآخر فسادَه حلف مدعيها غالباً ولو رد مبيعاً معيناً معيناً فأنكر
البائع أنه المبيع حلف

(باب ١٠) الرقيق لا يصح تصرفه في مالي بغير إذن سيده
وإن سكت عليه فيرد للمالك فإن تلف في يده ضمنه في ذمته
أو يد سيده ضمن المالك أيهما شاء والرقيق إنما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب إذنه وإن أبق وليس
له نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا
يعامل سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم الأذن بجماع
سيده أو بينة أو شيوخ ولو تلف في يد مأذون ثمن سلعة باعها
فاستحققت رجع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به كما

يُطَالِبُهُ بِشَمْنٍ مَا اشْتَرَاهُ الرِّقِيقُ وَلَا يَتَعَلَقُ دَيْنٌ بِتِجَارَتِهِ وَبِكَسْبِهِ
 قَبْلَ تَحْجَرٍ وَلَا يَمْلِكُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ (بَابُ السَّلَمِ) هُوَ بَيْعُ
 مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ بِلَفْظِ سَلَمٍ فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَشَرِطَ
 لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ حُلُولُ رَأْسِ مَالٍ وَتَسْلِيمُهُ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ
 فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ سَلَّمَ فِيهِ صَحَّ كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ
 أَحِيلَ بِهِ وَإِنْ قَبِضَ فِيهِ وَمَتَى فُسِّخَ وَهُوَ بَاقٍ رُدَّ وَإِنْ غُيِّنَ فِي
 الْمَجْلِسِ وَبَيَّنَّ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَأْسَلَمْ فِي مُؤْجَلٍ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ
 لَهُ أَوْ لِحْمَلِهِ مَوْثُوتُهُ وَصَحَّ حَالًا وَمَوْجَلًا بِأَجَلٍ يَعْرِفَانِهِ أَوْ عَدْلَانِ
 كَالْيَوْمِ عِيدٍ أَوْ مُجَادَى وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُطْلَقُهُ حَالٌ وَإِنْ عَيَّنَا
 شَهْرًا وَلَوْ غَيْرَ عَرِيصَةٍ صَحَّ وَمُطْلَقُهَا هَالِيَةٌ فَإِنْ انْكَسَرَ
 شَهْرٌ حَسَبَ الْبَاقِي بِأَهْلَةٍ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَقَدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ
 عِنْدَ وَجُوبِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ وَلَوْ بِمَحَلٍّ اعْتِيدَ نَقْلُهُ ابْيَعِ فَلَوْ أَسْلَمَ
 فِيمَا تَمَزَّ كَصَيْدٍ بِمَحَلٍّ عَزَّةٍ وَلَوْ لَوْ كِبَارٍ وَيَاقُوتٍ وَأَمَّةٍ وَأَخْتَهَا
 أَوْ وَلَدَهَا لَمْ يَصَحَّ أَوْ فِيمَا يَمُوتُ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلِّهِ خَيْرٌ لِأَقْبَلِ انْقِطَاعِهِ
 فِيهِ وَعَلِمٌ بِقَدْرِ كَيْلٍ أَوْ نَحْوَهُ وَصَحَّ نَحْوُ جَوْزٍ بَوْزٍ وَمُوزُونٌ
 بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا وَمَكِيلٌ بَوْزٌ لَابِهَا وَوَجِبَ فِي لَبَنِ عَدُّ

وُسْنٌ وَزَنْ وَفَسَدٌ بِتَعْيِينِ نَحْوِ مَكْيَالٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ وَقَدَرٍ مِنْ نَمْرِ
قَرْنِيَةٍ قَلِيلٍ وَمَعْرِفَةٍ أَوْصَافٍ يَظْهَرُ بِهَا اخْتِلَافُ غَرَضٍ وَلَيْسَ
الْأَصْلُ عَدْمُهَا وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ بِلُغَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَعَدْلَانِ لَا جَوْذَةَ
وَرَدَاءَةً وَمُطْلَقَهُ جَيِّدٌ فَيَصِحُّ فِي مُنْضِبِطٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ كَقَوْلِيٍّ
وَحَزْزٌ وَشَهِدٌ وَجَبْنٌ وَأَقِطٌ وَخَلٌّ تَمَرٍ أَوْ زَيْبٌ لَا فِيمَا لَا يَنْضَبِطُ
مَقْصُودُهُ كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفٍّ مُرَكَّبٍ وَتِرْيَاقٍ مَخْلُوطٍ
وَرُؤُسِ حَيَوَانَ وَلَا فِيمَا تَأْتِي نَارُهُ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ وَلَا مُخْتَلِفٍ كَبَرْمَةٍ
وَكُوزٍ وَطِيسٍ وَتَقْمٍ وَمَنَارَةٍ وَطَنْجِيرٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَيَصَحُّ فِيمَا
صَبَّ مِنْهَا فِي قَالِبٍ وَأَسْطَالٍ وَشَرِطٍ فِي رَفِيقٍ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَتَرَكِيٍّ
وَلَوْنِهِ مَعَ وَصْفِهِ وَسَنِهِ وَقَدَمِهِ طَوْلًا أَوْ غَيْرِهِ تَقْرِيْبًا وَذِكْرُوتِهِ
وَأَنْوَتِهِ لَا كَحَسَلٍ وَسَمِينٍ وَنَحْوِهِمَا فِي مَاشِيَةٍ تِلْكَ إِلَّا وَصْفًا وَقَدْ آ
وَفِي طَائِرٍ نَوْعٌ وَجِئَةٌ وَفِي لَحْمٍ غَيْرِ صَيْدٍ وَطَائِرٍ نَوْعٌ وَذِكْرُ خَصِيٍّ
رَضِيعٌ مَعْلُوفٌ جَذَعٌ أَوْ ضِدُّهَا مَنْ فِخْذًا أَوْ غَيْرَهَا وَيَقْبَلُ عَظْمٌ
مُعْتَادٌ وَفِي ثَوْبٍ جَنْسُهُ وَنَوْعُهُ وَطَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَكَذَا غَلْظُهُ وَصَفَاقَتُهُ
وَتُسَمَّوْنَهُ أَوْ ضِدُّهَا وَمُطْلَقُهُ خَامٌ وَصَحٌّ فِي مَقْصُورٍ وَمَصْبُوغٌ قَبْلَ
نَسْجِهِ وَفِي تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ حَبِّ نَوْعُهُ وَلَوْنُهُ وَبَلَدُهُ وَجِرْمُهُ

وعتقه وحداثته وفي غسل مكانه وزمانه ولونه (فصل) صح
 أن يؤدى عن مسلم فيه أجود أو أردأ صفة ويجب قبول الأجود
 ولو عجل مؤجلاً فلم يقبله لغرض صحيح ككونه حيواناً أو
 وقت نهب لم يجبر ولو ظفر به بعد الحيل في غير محل التسليم
 ولنقله مؤنة لم يلزمه أدائه ولا يطالبه بقيمة وإن امتنع من
 قبوله ثم لغرض لم يجبر (فصل) الأقرض سنة بإيجاب
 تأقرضتك هذا أو كخذه بمثله وقبول وشرط مقرض اختياره
 وأهليته تبرع وإعما يقرض ما يسلم فيه إلا أمة تحل للمقرض
 وملاك قبضه وللمقرض رجوع لم يطل به حق لازم ويرد
 مثلاً ولمتقوم مثلاً صورة وأداؤه صفة ومكاناً كسلم فيه لكن
 له مطالبة في غير محل الأقرض بقيمة ماله مؤنة بمحل الأقرض
 وقت المطالبة وفسد بشرط جراً نفعاً للمقرض كرد زيادة
 وكأجل لغرض كزمن نهب والمقرض ملئ فلو رد أزيد بلا
 شرط خسن أو شرط انقص أو أن يقرضه غيره أو أجل بلا
 غرض لغي الشرط فقط وصح بشرط رهن وكفيل وإشهاد
 (كتاب الرهن) أركانه عاقد ومروهون ومروهون به

وصيغة شرط فيها ما في البيع فإن شرط فيه مقتضاه كالتقدم
 مرتين به أو مصلحة له كأشهاد أو مالا غرض فيه صح لا يضر
 أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائد
 مرهونة وفي العاقد ما في المقرض فلا يرتفع ولى مال محجوره
 ولا يرتفع له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وفي المرهون كونه
 عيناً ولو مشاعاً أو أمانة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة
 ويقوم المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن
 عليهما ورهن جان ومرد كبيعهما ورهن مدبر ومعلق عتقه
 بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادُه إن
 أمكن تجفيفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادِه ولو
 احتمل أو شرط ببيع وجعل ثمنه رهناً وجفف في الأولي إن رهن
 بمؤجل لا يحل قبل فسادِه ويبع في غيرها عند خوفه ويكون في
 الأخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهناً ولا يضر طرؤ ما عرضه له
 كبر ائبل وصح رهن معار بأذن وتعلق به الدين فيشترط
 ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتتين وبعد قبضه لارجوع فيه
 ولا ضمان لو تلف ويبع بمراجعة مالكة في حال ثم رجع بشمته

وفي المُرْهُونِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا مَعْلُومًا ثَابِتًا لَا زِمًا وَلَوْ مَالًا وَصَحَّ
 مَزَجُ رَهْنٍ بِنَحْوِ بَيْعٍ إِنْ تَوَسَّطَ طَرَفُ رَهْنٍ وَتَأَخَّرَ الْآخَرُ
 وَزِيَادَةُ رَهْنٍ بِدَيْنٍ لَا عَكْسَهُ وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بَقْبُضُهُ بِأَذْنٍ أَوْ إِقْبَاضُ
 مِمَّنْ يَصَحُّ عَقْدُهُ وَلَهُ إِبَابَةٌ غَيْرُهُ لَا مَقْبِضَ وَرَقِيقَهُ لَا مَكَاتِبَهُ وَلَا
 يَلْزَمُ رَهْنُ مَا بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْهُ إِلَّا بِمَضِيٍّ زَمَنِ لِمَكَانٍ قَبْضُهُ وَآذَنُهُ
 فِيهِ وَيَبْرَأُ بِهِ عَنْ ضَمَانٍ يَدِ إِيْدَانِهِ لَا إِزْتِهَانِهِ وَيَحْصُلُ رَجُوعُهُ
 قَبْلَ قَبْضِهِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ مَا كَانَتْ كِبِيَّةً مَقْبُوضَةً وَبِرَهْنٍ كَذَلِكَ
 وَكِتَابَةٍ وَتَدْيِيرٍ وَإِحْبَالٍ لَا بَوْطٍ وَتَزْوِيجٍ وَمَوْتٍ عَاقِدٍ وَجُنُونِهِ
 وَتَحْمُرٍ وَأَبَاقٍ وَلَيْسَ لِرَاهِنٍ مُقْبِضٍ رَهْنٌ وَوُطْءٌ وَتَصَرُّفٌ يُزِيلُ
 مَلِكًا أَوْ يَنْقُصُهُ كَتَزْوِيجٍ وَلَا يَنْفِذُ إِلَّا إِعْتَاقُ مُوسِرٍ وَإِبْلَادُهُ وَيَغْرَمُ
 قِيَمَتُهُ وَقَدْ إِعْتَاقُهُ وَإِحْبَالُهُ رَهْنًا وَالْوَلَدُ حَرٌّ وَإِذَا لَمْ يَنْفِذْ فَانْفَكَ
 تَفْذَرُ الْإِبْلَادُ فَلَوْ مَاتَ بِالْوِلَادَةِ غَرَمَ قِيَمَتَهَا رَهْنًا وَلَوْ عُلِقَ بِصَفَةٍ
 فَوُجِدَتْ قَبْلَ الْفَكَ فَكَاعْتَاقٌ وَإِلَّا تَفْذَرُ وَلَهُ انْتِفَاعٌ لَا يَنْقُصُهُ
 كَرَكُوبٍ وَتُسْكُنِي لَا بِنَاءَ وَغَرَّاسٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُقْلَعْ قَبْلَ مُحَاوَلِ
 بَلْ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ تَفِ الْأَرْضُ بِاللَّيْنِ وَزَادَتْ بِهِ تَمَّ إِنْ أَمَكْنَ
 بَلَا اسْتِرْدَادٍ انْتِفَاعٌ يَرِيدُهُ لَمْ يُسْتَرَدَّ وَإِلَّا فَيَسْتَرَدُّ وَيُشْهَدُ

ان اتهمه وله باذن مرتبه مامنه لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل أو
 رهن ثمنه وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف بعده لغى
 (فصل) إذا لزم فاليد للمرتبه غالباً وإلها شرط وضعه عند
 ثالث أو اثنين ولا يتفرد أحدها بحفظه إلا باذن وينقل ممن
 هو بيده باتفاقهما وإن تغير حاله وتشاها وضعه حاكم عند عدل
 ويبيعه الراهن باذن مرتبه للحاجة ويقدم بضمنه فان أبى
 الأذن قال له الحاكم لأذن أو أبرى أو الراهن يبعه ألزمه الحاكم
 به أو بوفاء فان أصر باعه الحاكم ولمرتبه يبعه باذن رهن
 وحضرته وللثالث يبعه إن شرطاه وأن لم يرجع الراهن بضمن
 مثله حالاً من نقد بلده فان زاد راغب قبل لزومه فليبعه وإلا
 انفسخ والتمن عنده من ضمان الراهن فان تلف في يده ثم
 استحق المرهون رجع المشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه
 وعليه مؤنة المرهون ولا يمنع من مصلحته كفصد وحجم وهو
 أمانة بيد المرتبه وأصل فاسد كل عقد من رشيد كصحيحه
 في ضمان وشرط كونه مبيعاً له عند محل مفسد وهو قبله
 أمانة وحلف في دعوى تلف لارد ولو وطى لزمه مهر

إِنْ عَذِرْتَ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِلَا شُبْهَةٍ حُدٍّ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلًا وَالْوَلَدُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ وَإِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَا لِكُلِّهِمَا وَلَوْ أُتْلِفَ
 مَرْهُونٌ فَبَدَلَهُ رَهْنٌ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالُ فَلَوْ وَجِبَ قَصَاصُ
 وَاقْتَصَصَ فَاتَّ الرَّهْنُ أَوْ مَالٌ لَمْ يَصَحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا أِبْرًا الْمَرْهُونُ
 الْجَانِيَّ وَسَرَى رَهْنٌ إِلَى زِيَادَةِ مِثْلِهِ وَدَخَلَ فِي رَهْنٍ حَامِلٌ
 سَحْلُهُا وَلَوْ جَنَى مَرْهُونٌ عَلَى أَجْنَبِيٍّ قَدَّمَ بِهِ فَإِنْ اقْتَصَصَ أَوْ بَاعَ
 لَهُ فَاتَّ الرَّهْنُ كَمَا لَوْ تَلَفَ أَوْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَصَ لَا إِنْ وَجَدَ
 سَبَبُ مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونٌ مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ اقْتَصَصَ
 فَاتَّ الرَّهْنَانِ وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ مَرْتَنٍ الْقَتِيلِ
 فَيُبَاعُ إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيمَتُهُ عَلَى الْوَاجِبِ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ فَإِنْ كَانَ
 مَرْهُونَيْنِ بَدَيْنِ أَوْ بَدَيْنَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ فَإِنْ اقْتَصَصَ سَيِّدُ فَاتَّ الْوَيْثِقَةُ
 وَإِلَّا نَقَصَتْ فِي الْأُولَى وَتَقِلُّ فِي الثَّانِيَةِ لِنَرَضٍ وَيَنْفَكُ بِنَفْسِ
 مَرْتَنٍ وَبِرَاءَةٍ مِنَ الدَّيْنِ لَابْعَضِهِ فَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَعَدَّدَ
 عَقْدٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ أَوْ مَدِينٌ أَوْ مَالٌ مُعَارٍ رَهْنًا (فَصْلٌ)
 اخْتِلَافُ فِي رَهْنٍ تَبَرُّعٍ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ قَدْرِ مَرْهُونٍ بِهِ
 حُلْفَ رَاهِنٌ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمَائَةٍ وَأَقْبَضَاهُ

وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيْبُهُ رَهْنٌ بِخَمْسِينَ وَحَلَفَ الْمَكْذِبُ وَتَقَبَّلَ
 شَهَادَةُ الْمَصْدُقِ عَلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ وَهُوَ يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ
 مُرْتَهِنٍ وَقَالَ الرَّاهِنُ غَضَبْتَهُ أَوْ أَقْبَضْتَهُ عَنْ جِهَةٍ أُخْرَى حَلَفَ
 وَلَوْ أَقْرَبَ بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ لِإِقْرَارِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ
 وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي جَنَائَةِ مُرْهُونٍ أَوْ قَالَ الرَّاهِنُ
 بَجَنِي قَبْلَ قَبْضِ حَلَفَ مُنْكَرًا وَإِذَا حَلَفَ فِي الثَّانِيَةِ غَرِمَ الرَّاهِنُ
 الْأَقْلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضَ وَلَوْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ ثُمَّ يَبِيعُ
 لِلْجَنَائَةِ إِنْ اسْتَعْرَقَتْ وَلَوْ أَذِنَ فِي بَيْعِ مُرْهُونٍ فَبِيعَ ثُمَّ قَالَ
 رَجَمْتُ قَبْلَهُ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ حَلَفَ الْمُرْتَهِنُ كَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنَانِ
 بِأَحَدِهِمَا وَثِيقَةٌ فَأَذَى أَحَدُهُمَا وَنَوَى دَيْنَهَا وَإِنْ أَطْلَقَ جَعَلَهُ عَمَّا
 شَاءَ (فَصْلٌ) مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِرَكَّتِهِ كَمُرْهُونٍ
 يَمْنَعُ إِرْتَاكَفًا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِهَا وَلِلْوَارِثِ إِمْسَاكُهَا بِالْأَقْلِ مِنْ
 قِيَمَتِهَا وَالْدَّيْنُ وَلَوْ تَصَرَّفَ وَلَا دَيْنَ فَظَهَرَ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ وَنُسَخَ
 « كِتَابُ التَّفْلِيسِ » مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ آدَى لَزِمَ
 حَالٌ زَائِدٌ عَلَى مَالِهِ حُجِرَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى وَلِيِّهِ وَجَوَابًا بَطْلُهُ أَوْ
 طَلَبَ غَرْمَائِهِ أَوْ بَعْضِهِمْ وَدَيْنُهُ كَذَلِكَ وَمَنْ إِشْهَادُهُ عَلَى حَجَرِهِ

ولا يحلُّ مؤجلٌ بحجرٍ وبه يتعلَّقُ حقُّ الغرماءِ بماله فلا يصحُّ
تصرفه فيه بما يضرُّهم كوقفٍ وهبةٍ ولا يبيعه ويصحُّ إقراره
بعينٍ أو جنانية أو بدنيٍّ أسنداً وجوبه لما قبل الحجر ويتعدَّى
الحجرُ لما حدث بعده بكسبٍ كاضطیادٍ ووصیةٍ وشراءٍ ولبائعٍ
جَهِيلٍ أن يتراحمَ « فصل » يُبادرُ قاضٍ ببيعِ ماله ولو
مركوبه ومسكنه وخادماً به مُحضَرته مع غرمائه في سوقه وقسم
ثمنه ندباً بضمنٍ مثله حالاً من نقدٍ ببلدٍ محله وجوباً وليقدِّم ما يخافُ
فسادهُ فما تعلَّقَ به حقٌّ خيواناً فنقولاً فعقاراً ثم إن كان النقدُ
غيرَ دينهم اشترى إن لم يرضوا وإلا صرفَ اليهم إلا في نحو
سلمٍ ولا يُسلمُ مبيعاً قبل قبضٍ ثمنه وما قبضَ قسمةً فإن عثرَ
آخرَ ولا يكلفون إثباتَ أن لا غريمَ غيرهم فلو قسمَ فظهرَ
غريمٌ أو حدثَ دينٌ سبقَ سببه الحجرُ شاركَ بالحصَّةِ ولو
استحقَّ مبيعٌ قاضٍ قدَّم مُشترٍ ويمونُ مموَّنه حتى يمضي يومُ
قسمِ ماله بليته إلا أن يفتي بكسبٍ ويتركُ لمونه دَسْتُ
ثوبٍ لا تُثقُّ ويلزمُ بعد القسمِ إجارةُ أمٍّ ولديه وموقوفٍ عليه
بقية دينٍ لا كسبه وإجارةُ نفسه وإذا أنكرَ غرماءُ أعساره

فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ حُفَّ وَإِلَّا لَزِمَهُ بَيْنَةٌ تَجْبِرُ بَاطِنُهُ وَتَشْهَدُ
أَنَّهُ مُعَسَّرٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا يَبْقَى لِمَوْنِهِ وَإِذَا اثْبَتَ أَهْمَلٌ وَالْعَاجِزُ
عَنْهَا يُوَكِّلُ الْقَاضِيَ مَنْ يَبْحَثُ عَنْهُ فَإِذَا ظَنَّ إِعْسَارَهُ بِقَرَأَتِهِ
إِضَافَةً شَهْدَ بِهِ « فَصْل » لَهُ فُسْخٌ مُعَاوَضَةٌ مُحْضَةٌ لَمْ تَقْعَ بَعْدَ
حَجَرِ عَالَمِهِ فَوْرًا إِنْ وَجَدَ مَا لَهُ فِي مِلْكٍ غَرِيمِهِ وَلَمْ يَتَّعَلِقْ بِهِ حَقٌّ
لَا زَمٌ وَالْعَوَاضُ حَالٌ وَتَعَذُّرُ حَصُولِهِ بِأَفْلَاسٍ وَإِنْ قَدَّمَهُ الْغَرَمَاءُ
بِالْعَوَاضِ بَنَحَوْا فَسَخَتِ الْعُقْدَ لَا بِوُطْءٍ وَتَصْرِفٍ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِجَنَاحَةٍ
بَاطِعٍ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَخَذَهُ وَضَارَبَ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ
الْقِيَمَةِ وَإِلَّا أَخَذَهُ أَوْ ضَارَبَ بِثَمَنِهِ وَلَهُ أَخْذُ بَعْضِهِ وَيَضَارِبُ بِحِصَّةِ
الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ أَخْذَ مَا يُقَابِلُ بَاقِيَهُ وَالزِّيَادَةُ
الْمُتَّصِلَةُ لِلْبَاطِعِ وَالْمُنْفَصِلَةُ لِمُشْتَرِيٍّ فَإِنْ كَانَتْ وَلَدَ أَمَةٍ لَمْ يَمِيزْ وَلَمْ يَبْذُلْ
الْبَاطِعُ قِيَمَتَهُ يَبِيعُ وَأَخْذَ حِصَّةِ الْأُمِّ وَلَوْ وَجَدَ حَمْلٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ
يُظْهَرْ عِنْدَ بَيْعٍ أَوْ رُجُوعٍ أَخْذَهُ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى فَإِنْ اتَّفَقَ هُوَ
وَالْغَرَمَاءُ عَلَى قَلْعِهِ قُلَعُوا أَوْ عَدَمِهِ تَمْلِكُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ قَلْعَهُ وَغَرِمَ
أَرْضَ تَقْصِهِ وَلَوْ كَانَ مِثْلِيًّا كَبُرَ خُطْأُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بَارِدًا رَجَعَ بِقَدَرِهِ
مِنَ الْخُلُوطِ أَوْ بِأَجُودَ فَلَا وَلَوْ طَحَنَهُ أَوْ قَصَرَهُ أَوْ صَبَغَهُ بِصَبْغِهِ

وزادت قيمته فالفلس شريك بالزيادة أو بصبغ اشتراه منه أو
من آخر فإن لم تزد قيمته إلى الثوب فالصبغ مفقود وإلا أخذ
البائع مبيعته لكن الفلاس شريك بالزيادة على قيمتهما (باب) الحجر
مجنون وصبا وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية إلى أفاقة
والصبا كذلك إلا ما استثنى إلى بلوغ بكال خمس عشرة سنة
أو أمناء وإمكانه كمال تسع سنين أو حيض وحبل أنثى أمانة
كنبت عانة كافر خيشنة فإن بلغ رشيدا أعطي ماله والرشد
صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرما يطل عدالة ولا يبدّر بأن
يضمّ مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو زميه في بحر أو صرفه
في محرّم لاخير ونحو ملا بسر ومطاعم ويختير رُشد قبل بلوغه
فوق مرة فولد تاجر بما كسبه في معاملة ثم يعقيد وليه وزراع
بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر عزل وصون نحو أطعمة عن
نحو هرّة فلو فسق بعد فلا حجر أو بدّر حجر عليه القاضي وهو
وليّه أو جن فوليّه وليّه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح
من محجور سفه إقراره بنكاح أو بدّين أو إتلاف مال ولا
تصرف مالي كبيع ولا يضمّن ما قبضه من رشيد بأذنه وتلف

قَبْلَ طَلَبٍ وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِعَقُوبَةٍ وَتَقِيَهُ نَسْبًا وَعِبَادَتُهُ بِدَنِيَّةٍ
 أَوْ مَالِيَّةٍ وَاجِبَةٌ لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا تَعْيِينَ وَإِذَا سَافَرَ
 لِنَسْكَ وَاجِبٌ فَقَدْ مَرَّ أَوْ تَطَوُّعٌ وَزَادَتْ مُؤَنَةُ سَفَرِهِ عَلَى
 تَقَقُّتِهِ الْمَعْهُودَةِ فَلَوْلَا كَيْفِهِ مَنَعُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِهِ كَسَبٌ قَدَرَ
 الزِّيَادَةَ وَهُوَ كَمُحْصَرٍ (فَصْلٌ) وَلِيٌّ صَبِيٍّ أَبٌ فَأَبُوهُ فَوْصِيٌّ
 فَقَاضٍ وَيَتَصَرَّفُ بِمَصْلَحَةٍ وَلَوْ نَسِئَةً وَبَعْضٌ وَأَخَذَ شَفْعَةً
 وَيُشْهَدُ فِي بَيْعِهِ نَسِئَةً وَيَرْتَهُنُّ وَيَنْتَقِي عَقَارُهُ بَطِينٌ وَآجِرٌ وَلَا
 يَبِيعُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ وَزَكَاةٍ مَالُهُ وَيَمُونُهُ بِمَعْرُوفٍ
 فَإِنْ ادَّعَى بَعْدَ كَمَالِهِ بَيْعًا بِمَا لَمْ يَصْلَحْ عَلَيْهِ عَلَى وَصِيٍّ أَوْ أَمِينٍ حَلَفَ
 أَوْ أَبٍ أَوْ أَبِيهِ حَلَفَا (بَابُ الصَّلَاحِ) شَرْطُهُ بِلَفْظِهِ سَبَقُ
 الْمُخْصُومَةِ وَهُوَ يَجْرِي بَيْنَ مُتَدَايِعِينَ فَإِنْ كَانَ عَلَى إِقْرَارٍ وَجَرَى
 مِنْ عَيْنٍ مُدْعَاةٍ عَلَى غَيْرِهَا فَبَيْعٌ أَوْ لِمَا جَارَتْهُ أَوْ غَيْرُهَا أَوْ عَلَى بَعْضِهَا
 فَهَسْبُهُ لِلْبَاقِي فَتَثْبُتُ أَحْكَامُهَا أَوْ مِنْ دَيْنٍ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدْ مَرَّ أَوْ
 عَلَى بَعْضِهِ فَأَبْرَأَهُ عَنْ بَاقِيهِ وَصَحَّ بِلَفْظِ نَحْوِ اِبْرَأْتُ أَوْ مِنْ حَالٍ عَلَى
 مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَنِي وَصَحَّ تَعْجِيلٌ لِأَنْ ظَنُّ صِحَّةٍ أَوْ
 مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ خَمْسَةٍ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ

حالة أو عكسَ لَنَا أو كَانَ عَلَى غَيْرِ أَقْرَارٍ لَنَا وَصَالِحِي عَمَّا تَدْعِيهِ
 لَيْسَ أَقْرَارًا وَيَجْرِي بَيْنَ مُدْعٍ وَأُجْنَبِيٍّ فَإِنْ صَالِحٌ عَنْ عَيْنٍ وَقَالَ
 وَكَانِي الزَّيْمُ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ أَوْ وَهِيَ لَكَ صَحٌّ وَإِنْ صَالِحٌ عَنْهَا
 لِنَفْسِهِ صَحٌّ إِنْ قَالَ وَهُوَ مُقَرَّرٌ وَإِلَّا فَشَرَاءٌ مَخْصُوبٌ إِنْ قَالَ وَهُوَ
 مُبْطَلٌ وَإِلَّا أَمَّا ﴿فَصْلٌ﴾ الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ
 بِنَاءً أَوْ غَرْسٌ وَلَا بِمَا يُضَرُّ مَرَّةً أَوْ لَا يَخْرُجُ فِيهِ مُسْلِمٌ جَنَاحًا أَوْ
 سَابِطًا إِلَّا إِذَا لَمْ يُظْلَمْ وَرَفَعَهُ بِحَيْثُ يُرْتَضَى تَحْتَهُ مُنْتَصَبٌ وَعَلَيْهِ
 حُمُولَةٌ غَالِبَةٌ وَرَاكِبٌ وَمَحْمَلٌ بِكَنِيسَةٍ عَلَى بَعِيرٍ إِنْ كَانَ مَرَّةً
 فَرَسَانٍ وَقَدَوَائِلَ وَغَيْرِ النَّافِذِ الْخَالِي عَنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ يَحْرُمُ
 إِخْرَاجُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ وَلِبَعْضِهِمْ بَلَا إِذْنٍ كَفَتْحِ بَابِ أَبَدٍ مِنْ
 رَأْسِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَعَ تَطَرُّقٍ مِنَ الْقَدِيمِ وَجَازَ صَالِحٌ بِمَالٍ عَلَى فَتْحِهِ
 لَا عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي نَافِذٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَهْلُهُ مَنْ نَفَذَ بَابَهُ إِلَيْهِ وَتَخْتَصُّ
 شَرَكَةٌ كُلٌّ بِمَا بَيْنَ بَابِهِ وَرَأْسِ غَيْرِ النَّافِذِ وَلِغَيْرِهِمْ فَتَحُ بَابُ إِلَيْهِ
 لَا لِتَطَرُّقٍ وَلِلْمَالِكِ فَتَحُ كَوَاتٍ وَبَابٌ بَيْنَ دَارِيهِ وَالْجِدَارُ بَيْنَ
 مَا لِكَيْنِ إِنْ اخْتَصَّ بِهِ أَحَدُهُمَا مَنَعَ الْآخَرَ مَا يُضَرُّ كَوَضْعِ
 خَشَبٍ أَوْ بِنَاءٍ عَلَيْهِ فَلَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ مُجَانًا فَاغَارَةً فَإِنْ رَجَعَ

بعد وضع أبقاه بأجرة أو رفعه بأرض أو بموضع فإن أجر
 العلو للوضع فاجارة أو باعه لذلك أوحق الوضع فعقد مشوب
 ببيع وإجارة فاذا وضع لم يرفعهُ مالكُ الجدار ولو أنه دم فأعاده
 فللمستحق الوضع متى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وسمكه
 وصفته وصفة سقف عليه أو على أرض كفى الأول وإن اشتركا
 فيه منع كل ما يضر بالرضا فله كأجنبي أن يستند ويستند
 إليه ما لا يضر ولا يلزم شريكاً عمارةً ويمنع إعادة مُسهدِم
 بنقضه لآبالة نفسه والمعاد ملكه ولو أعاده بنقضه فمشتريه
 أو أحدهما وشرط له الآخر زيادة جازوله مُصلح بمال على إجراء
 ماء غير مُغسالة في ملك غيره أو القاء ثلج في أرضه ولو تنازعا
 جدراً أو سقفاً بين ملكهما فإن علم أنه بُني مع بناء أحدهما فله
 اليد وإلا فاهما فإن أقام أحدهما يئنه أو حلف قضى له وإلا
 جُمِلَ بينهما (باب الحوالة) أركانها تحيلٌ ومحتالٌ ومحالٌ عليه
 ودينانٌ وصيغةٌ وشرطٌ لها رضا الأولين وثبوت الدينين
 وصحة اعتياض عنها كسمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدينين
 قدرًا وصفة وتساويهما كذلك ويرأ بها محيلٌ ويسقط دينه

ويلزم دينُ مُحْتالٍ مُحالاً عليه فإنْ تعذرَ أخذهُ لم يرجعْ على مُحيلٍ وإنْ شرطَ يسارهُ أو جهلهُ ولو فُسِّخَ بيعٌ وقدْ أُلْحِلَ مُشْتَرٍ بِشْمَنِ بَطَلَتْ لَابَائِعُ بِهِ وَلَوْ أُلْحِلَ بِشْمَنِ رَقِيقٍ فَاتَّقَى الْبَيْعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَصَحِّ الْحَوَالَةُ فَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالُ وَلَا يَدْنِيهِ فَلَكَ تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَبَقِيَتْ وَلَوْ اخْتَلَفَا هَلْ وَكَّلَ أَوْ أُلْحِلَ خُلْفَ مُنْكَرِ الْحَوَالَةِ لَا مَعَ اتِّفَاقٍ عَلَى لَفْظِهَا وَلَمْ يَحْتَمَلْ وَكَالَةً

(كتاب الضمان) أَرْكَانُهُ مَضْمُونٌ عَنْهُ وَلَهُ وَفِيهِ وَصِيْفَةٌ وَمُضَامِنٌ وَشَرْطٌ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ تَبَرُّعٌ وَاخْتِيَارٌ وَصَحٌّ ضَمَانٌ رَقِيقٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَا لَهُ فَإِنْ عَيْنَ لِلْأَدَاءِ جِهَةً وَإِلَّا فَمِا يَكْسِبُهُ بَعْدَ إِذْنٍ وَمِمَّا يَبْدُو مَا تُؤْنِ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ مَعْرِفَتُهُ لَا رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَمَعْرِفَتُهُ فِي الْمَضْمُونِ فِيهِ ثُبُوتُهُ وَصَحُّ ضَمَانٍ دَرَكٌ بَعْدَ قَبْضٍ مَا يَضْمَنُ كَانَ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِ الثَّمَنَ وَلِبَائِعِ الْمُبِيعِ إِنْ خَرَجَ مُقَابَلَهُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيَبًا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ صِفَةٍ أَوْ صُنْجَةٍ وَلِزَوْمِهِ وَلَوْ مَا لَا كَشْمَنٍ وَعَلِمْتُ بِهِ إِلَّا فِي لِابِلٍ دِيَّةٍ كَابِرَاءٍ وَلَوْ ضَمِنَ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةِ صَحٍّ فِي تِسْعَةٍ كَا قَرَارٍ وَنَحْوِهِ وَتَصَحُّ كِفَالَةٍ

عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم
لحق لله مالي أو لا دمي بأذنه ولو صبيًا ومجنونًا ومحبوسًا وميتًا
ليشهد على صورته فإن كفّل بدن من عليه مال شرط لزومه
لا علم به ثم إن عين محل تسليم وإلا فحطبها ويرأ كفيل
بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فإن غاب لزمه
احضاره إن أمكن ويمهل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا
يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يغرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ
يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو
تكفّلت ببدنه أو آنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل
ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتأقيت ولو كفّل
وأجل احضارًا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلًا به وعكسه
ولا يلزم تعجيله والمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو برئ
برئ ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه
وإضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء ان طواب ورجوع
عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع إلا بما غرم ومن
أدّى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم انما يرجع مؤدّ إذا

أشهد بأداء ولو رجلاً ليحلف معه أو أدنى بحضرة مدين أو
صدقة دائن

كتاب الشركة (هي شركة أبدان بان يشتركا ليكون بينهما
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبها وعليهما ما يفرم
ووجوه ليكون بينهما ربح ما يشتريانه لهما وعنان وهي الصحيحة
وأركانها عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ
يشعر بأذن في تجارة وفي العاقدين أهلية وتوكيل وتوكل وفي
المعقود عليه كونه مثلياً خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو
مشاعاً لا تساوي ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصالحة
بحال ونقد بلد فلا يبيع بضمن مثل وتم راغب بأزيد ولا يسافر
به ولا يبيعه بلا إذن ولكل فسخها وينعزلان بما ينزل به
الوكيل لا عازل بعزله للآخر والربح والخسر بقدر المالكين وإن
شرطاً خلافه وتفسد به فلكل على الآخر أجره عمله له وتقد
التصرف والشريك كمودع وحلف في إشتريته أو أن ما يدي لي
أو للشركة لافي اقتسمنا وصار لي

(كتاب الوكالة) أركانها موكل ووكيل وموكل فيه

وصيغته^١ وشرط في الموكل صحة^٢ مباشرته^٣ الموكل فيه غالباً
 فيصح^٤ توكيل^٥ ولي^٦ وفي الوكيل صحة^٧ مباشرته^٨ التصرف^٩ لنفسه^{١٠}
 غالباً وتعينه^{١١} وفي التوكيل فيه أن يملك^{١٢} الموكل فلا يصح^{١٣} في بيع
 ما سيملك^{١٤} وطلاق^{١٥} من سينكحها^{١٦} إلا تبعاً وأن يقبل^{١٧} نيابة^{١٨} فيصح^{١٩}
 في عقد^{٢٠} وفسخ^{٢١} وقبض^{٢٢} وإقباض^{٢٣} وخصومة^{٢٤} وتملك^{٢٥} مباح^{٢٦} وإستيفاء^{٢٧}
 عُقوبة^{٢٨} لا إقرار^{٢٩} والتقاط^{٣٠} وعبادة^{٣١} إلا في نكاح^{٣٢} ودفع نحو زكاة^{٣٣}
 وذبح^{٣٤} نحو أضحية^{٣٥} ولا شهادة^{٣٦} ونحو ظهار^{٣٧} وعين^{٣٨} وإن يكون معلوماً^{٣٩}
 ولو بوجه^{٤٠} كبيع^{٤١} أموال^{٤٢} وعق^{٤٣} إر^{٤٤} قائل^{٤٥} لا نحو كل^{٤٦} أموري^{٤٧} ويجب^{٤٨}
 في شراء^{٤٩} عبد^{٥٠} إبيان^{٥١} نوعه^{٥٢} ودار^{٥٣} إبيان^{٥٤} محلة^{٥٥} وسكة^{٥٦} إلا بمن^{٥٧} أوفى^{٥٨}
 الصيغة^{٥٩} لفظ^{٦٠} موكل^{٦١} يشعر^{٦٢} برضاه^{٦٣} كموكالتك^{٦٤} أو بع^{٦٥} وصح^{٦٦}
 تأقيتها^{٦٧} وتعليق^{٦٨} لآلها^{٦٩} ولا لعزل^{٧٠} ولو قال^{٧١} وكالتك^{٧٢} ومتى عزلتك^{٧٣}
 فأنت^{٧٤} وكيلى^{٧٥} صحت^{٧٦} فإن عزله^{٧٧} لم يصرو^{٧٨} وكيلاً^{٧٩} ونفذ^{٨٠} تصرفه^{٨١}
 (فصل^{٨٢}) الوكيل^{٨٣} بالبيع^{٨٤} مطابقاً^{٨٥} كالشريك^{٨٦} فلا يبيع^{٨٧} بثمن^{٨٨} مثل
 وتم^{٨٩} راغب^{٩٠} بأزيد^{٩١} وبغبن^{٩٢} فاحش^{٩٣} فلو خالف^{٩٤} وسلم^{٩٥} ضمن^{٩٦} ولو وكله^{٩٧}
 ليبيع^{٩٨} مؤجلاً^{٩٩} صح^{١٠٠} وتحمل^{١٠١} مطلق^{١٠٢} أجل^{١٠٣} على^{١٠٤} عرف^{١٠٥} ولا يبيع^{١٠٦}
 لنفسه^{١٠٧} وموالياً^{١٠٨} وله قبض^{١٠٩} ممن^{١١٠} حال^{١١١} ثم يسلم^{١١٢} المبيع^{١١٣} فإن سلم^{١١٤} قبله^{١١٥}

ضمنَ وليس لوكيلٌ بشراءٍ شراءٍ معيبٍ فان اشتراه جاهلاً وقعَ
 للموكل والشراء في الذمة. ولكلُّ ردهُ لا إن رضى مُوكلٌ أو
 اشترى بعينِ ماله فلا يُردُّ وكيلٌ ولوكيلٌ توكيلٌ بلا إذنٍ فيما
 لا يتأتى منه وإذا وكلَ باذنٍ فالثاني وكيلٌ الموكلُ فلا يعزلهُ
 الوكيلُ فان قال وكلَ عنك فوكيلُ الوكيلِ فينزلُ بعزل
 وانزالٍ وحيث له توكيلٌ فليوكلُ أميناً إلا إن عينَ له غيرهُ
 (فصلٌ) أمرهُ ببيعٍ لمعينٍ أو به أو فيه تعيينَ فلو أمرهُ بمائةٍ لم
 يبيعْ بأقل ولا بأزيدَ إن نهاهُ أو عينَ مشترياً أو بشراءٍ شاةٍ
 موصوفةٍ بدینار فاشترى به شاتينِ بالصفةٍ وسأوته إحداهما وقعَ
 للموكلُ ومتى خالفه في بيعِ مالهٍ أو شراءٍ بعينه لُما أو شراءٍ في ذمة
 وقعَ للوكيلِ وإن سُمي الموكلَ ولا يصحُّ إيجابُ بيعتِ مُوكلِكِ
 والوكيلُ أمينٌ فان تعدَّى ضمنَ ولا ينزلُ وأحكامُ عقدهِ
 كرويةٍ ومفارقةٍ بحاسٍ وتقابضٍ فيه تتعلقُ به ولبائعٍ مطالبةُ
 بشئٍ إن قبضه. وإلا فلا إن كان مُعيناً وإلا طالبهُ إن لم يعترفْ
 بوكالتهِ وإلا طالبَ كلاً والوكيلُ كضامنٌ ولو تليفَ ثمنٌ
 قبضه واستحقَّ مبيعِ طالبهُ مُشترٍ والقرارُ على الموكلِ (فصلٌ)

الوكالة جائزة فترتفع حلاً بعزل أحديهما وتعمده إنكارها
 بلا غرض وزوال شرطه وملك موكل ولو اختلفا فيها أو قال
 قبل تسليمه المبيع أو بعده بحق قبضت الثمن وتلف أو قال
 أتيت بالتصرف فأنكر الموكل حلف ولو اشترى أمة بعشرين
 وزعم أن الموكل أمره فقال بل بعشرة وحلف فإن اشترى
 بعين مال الموكل وسماه في عقد بطل أو بعده واشترى في ذمة
 وسماه كما مر وصدقه البائع فكذلك وإلا وقع للوكيل وحلف
 البائع على نفي العلم إن كذبه أو سكت وقد اشترى بالعين
 وسماه بعد العقد وسن لقاض حينئذ فرق بالبائع في هذه وبالموكل
 مطابقاً لبيعاها للوكيل ولو بتعليق ولو قال قضيت الدين فأنكر
 مستحقه حلف ولمن لا يصدق في أداء تأخيرها لاشهاد به ومن
 ادعى أنه وكيل بقبض ما على زيد لم يجب دفعه إلا بنيسة ويجوز
 إن صدقه أو أنه محتمل به أو وارث له وصدقه وجب
 (كتاب الأقرار) أركانه مقرر ومقر له وبه وصيغة
 وشرط فيها لفظ يشعر بالتزام كـ زيد على أو عندي كذا وعلى
 أو في ذمتي للدين ومعني أو عندي للعين وجواب لي عليك

الفم أو أليس لي عليك ألف يبلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر
 به أو نحوها لإقرار كجواب اقض الألف الذي لي عليك بنعم
 أو أقضى غداً أو أمهلني أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد أو نحوها
 لا بزنه أو أخذه أو اختم عليه أو اجعله في كيسك أو أنا مقر به
 أو أقر به أو نحوها وفي المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح
 من صبي ومجنون ومكره فإن ادعى بلوغاً بامناء ممكناً صدق ولا
 يحلف أو بسن كلف بينة والسفيه والمفلس أمر حكمهما وقبل إقرار
 رقيق بموجب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق بذمته فقط إن لم
 يصدق سيدة وقبل عليه بدن تجارة أذن له فيها وإقرار مريض
 ولو لوأرث ولا يقدم إقرار صحة ولا مورث وفي المقر له أهلية
 استحقاق فلا يصح لذابة فإن قال بسببها لفلان صح كحمل
 هند وإن أسند لجهة لا تمكن في حقه وعدم تكذيبه وفي المقر
 به أن لا يكون للمقر قفوله داري أو ديني لعمر و لغو لا هذا
 وكان لي إلى أن أقررت به وأن يكون بيده ولو ما لا فلو أقر
 بحرية شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه افتداء من جهته
 وبيعاً من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلو قال على شيء

أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس لا يُقتي ولو
أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم قبل تفسيره بمأكل منه وبمستولدة
ولو قال شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو شيء أو كذا كذا
فشيئان أو كذا درهم برفع أو نصب أو جر أو سُكون أو
كذا كذا درهم بها بلا نصب فدرهم أو به فدرهمان أو ألف
ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما
فالكُلُّ دراهم أو الدراهم التي أقرت بها بأقصة الوزن أو
مغشوشة فإن كانت دراهم البلدي كذلك أو وصله قبل أو
درهم في عشرة فإن أراد مئة فأحد عشر أو حساباً بغيره فمشرة
وإلا فدرهم (فصل) قال له عندي سيف أو خف في ظرف أو
عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه لزمه فقط أو دابة
بسرجه أو ثوب مطرز لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف
فاقرا على أبيه بدين أو ميراثي من أبي فوعد هبة أو على درهم
درهم لزمه درهم أو درهم فدرهمان أو درهم ودرهم فثلاثة
إلا أن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان ومتى أقر بمنهم
كثوب وطولب ببيانها فأبي حابس ولو بين وكذبه المقر له

فليسين وليدع ويحليف المقر على نفسه ولو أقرب ألف وبألف فالف
ولو اختلف قدر فالأكثر فلو تعذر جمع لزم ما ولو قال له على
ألف قضيت أو لا تزم أو من ثمن نحو خمر لزمه أو من ثمن نحو
عبد لم أقبضه قبل أو علق فلا شيء وحلف مقر في على أو عندي
أو معي ألف وفسره بوديعة فقال لي عليك ألف ثم آخر وفي
دعواه تلقاً ورداً بعده ومقر له في قوله في ذمتي أو ديناً ولو أقرب
بيع أو هبة وقبض فادعي فساداً لم يقبل وله تحليف المقر له فان
نكل حلف المقر وبطل أو قال هذا لزيد بل نعمرو أو غصبته
من زيد بل من عمر وسلم لزيد وغرم بدله لعمر وصح استثناء
نواه قبل فراغ الأقرار واتصل ولم يستغرق ولا يجمع في استغراق
وهو من إثبات نفى وعكسه فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا
ثمانية لزمه تسعة وصح من غير جنسه كالف درهم إلا ثوباً لمن
بين ثوب قيمته دون ألف ومن معين كهذه الدار له ألا هذا
البيت أو هؤلاء العبيد إلا واحداً وحلف في بيانه

(فصل في) أقرب بنسب فان ألحقه بنفسه شرط إمكان

وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان أهلاً لحق

مَنْ صَدَّقَهُ وَأَمْتُهُ إِنْ كَانَتْ فِرَاشًا فَوَلَدَهَا لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا فَانْ قَالَ هَذَا
وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ لَا إِبْلَادُ أَوْ وَعَلَقْتَ بِهِ فِي مِاسِكِي ثَبَتَا وَإِنْ
الْحَقُّ بغيرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي شُرْطَ مَعَ مَا مَرَّ كَوْنُ الْمَلْحَقِ
بِهِ رَجُلًا مِيتًا وَإِنْ نَقَاهُ وَكَوْنُ الْمُقَرَّرِ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ وَارِثًا
حَائِزًا فَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ حَائِزِينَ بِثَالِثٍ دُونَ الْآخِرِ لَمْ يُشَارِكِ الْمُقَرَّرُ
ظَاهِرًا فَإِنْ مَاتَ الْآخَرُ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا الْمُقَرَّرُ ثَبَتَ النِّسْبُ أَوْ ابْنُ
حَائِزٍ بِأَخٍ فَإِنْ كَرِهَ نَسَبُهُ لَمْ يُوْثِرْ وَلَوْ أَقْرَأَ بِنْتٌ يَحِبُّهُ كَأَخٍ أَقْرَأَ
بِابْنٍ ثَبَتَ النِّسْبُ لَا الْارْثُ

﴿ كِتَابُ الْعَارِيَةِ ﴾ أَرْكَانُهَا مُسْتَعِيرٌ وَمُعَارِثٌ وَصِيفَةٌ وَمُعِيرٌ
وَشُرْطَانٌ فِيهِ مَا فِي مُقَرَّضٍ وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ كَمَا كَثُرَ لَا مُسْتَعِيرٌ
وَفِي الْمُسْتَعِيرِ تَعْيِينٌ وَاطْلَاقٌ تَصَرُّفٌ وَلَهُ إِبَانَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ
وَفِي الْمُعَارِثِ ائْتِنَاعٌ مُبَاحٌ مَعَ بَقَائِهِ وَتَكْرَهُ اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ
فَرَعٌ أَصْلُهُ خِدْمَةٌ وَكَافَرٌ مُسَلِّمًا وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْإِذْنِ
فِي الْإِئْتِنَاعِ كَأَعْرَ تَكَ أَوْ بَطْلِهِ كَأَعْرَ فِي مَعَ لَفْظٌ الْآخِرُ أَوْ فَعْلُهُ
وَأَعْرَ تَكَ لِمَتْلَفُهُ أَوْ لَتَعِيرَ فِي فَرَسِكَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ وَمَوْتَةٌ رَدُّهُ
عَلَى مُسْتَعِيرٍ فَإِنْ تَلَفَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ ضَمْنَهُ لَا مُسْتَعِيرٌ

من نحو مكثر كئلف في شغل مالك وله انتفاع مأذون ومثله ضرراً
إلا إن نهاه فلزراعة بر يزرعه وشعيراً لا عكسه ولبناء أو
غرس يزرع لا عكسه ولبناء لا يفرس وعكسه وإن أطلق
الزراعة صح وزرع ماشاء لا إغارة متعدّد جهة بل يمين
أو يعمم (فصل) لكل رجوع بشرط في بعض كدفن فأنما
يرجع قبل المواراة أو بعد اندراس وإن أعار لبناء أو غرس ولو
إلى مدة ثم رجع فإن شرط قلعه لزمه وإلا فإن اختاره قلع
مجاناً ولزمه تسوية الأرض وإلا خير مُعير بين تملكه بقيته
وقلعه بأرش وتبقيته بأجرة فإن لم يختَر تركا حتى يختار أحدها
ولمُعير دخولها وانتفاع بها ولمستعير دخولها لأصلاح ولكل
بيع ملكه وإذا رجع قبل إذرالك زرع لم يُعقد قلعه لزمه
تبقيته إليه بأجرة ولو عين مدة ولم يُدرِك فيها لتقصير قلم
مجاناً كما لو حمل نحو سبل بذراً إلى أرضه فبنت ولو قال من
بيده عين أعزني فقال ما لكها أجر تك أو غصبتني ومضت مدة لها
أجرة صدق فإن تلفت في الثانية أخذ قيمة وقت تلف بلاعين
فإن كانت دون أقصى قيمه حلف للزائد

(كتاب الغصب) هو استيلاءٌ على حقٍّ غير بلاحقٍ
 كركوبه دابةً غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره
 ودخوله لها بقصدٍ إستيلاءٍ فان كان المالك فيها ولم يزعه
 فغاصبٌ لنصفها إن عُدَّ مستولياً ولو منع المالك بيتاً منها فغاصبٌ
 له فقط وعلى الغاصب ردُّ ضمانٍ مُتموّلٍ تلفَ كما لو أُلْقِيَ بِيَدِ
 مالِكِهِ أو فُتِحَ زِقاً مطروحاً فخرج ما فيه بالفتح أو منصوباً
 فسقط به وخرج ما فيه أو باباً عن غيرٍ مميزٍ كطيرٍ فذهب
 حالاً وضمن أخذُ مغصوبٍ والقرارُ عليه إن تلفَ عنده إلا
 إن جهلَ ويده أمانةٌ بلا إتهابٍ كوديعةٍ فعكسه ومتى أُلْقِيَ فالقرارُ
 عليه وإن حملهُ الغاصبُ عليه لا لغرضه كأن قدّم له طعاماً فأكله
 فلو قدّمه للمالك فأكله بريء

(فصلٌ) يُضمنُ مغصوبٌ متقومٌ تلفَ بأقصى قيمه من
 غصب إلى تلفٍ وأبعاضه بما نقص منه إلا إن تلفت من رقيقٍ
 ولها مُقدَّرٌ من حرٍّ فبأكثر الأمرين ومثلي وهو ما حصره
 كيلٌ أو وزنٌ وجاز سله كماءٍ وترابٍ ونحاسٍ ومسكٍ وقطنٍ
 ودقيقٍ بمثله في أي مكان حلَّ به المثلي فإن فُقدَ فبأقصى قيمٍ

المكان من غصب إلى فقد ولو نقل المصوب طول برده
وبأقصى قيمه لحيلولة ولو تلف المثلث فله مطالبة بمثله في غير
المكان لم يكن لنقله مؤنة وأمن وإلا فأقصى قيم المكان
ويضمن متقوم ثم أتلف بلا غصب بقيته وقت تلف فإن تلف
بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق مُسكر على ذمي لم يظهره ويرد
عليه كحترم على مسلم ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهُو
وتفصل بلا كسر فإن عجز أبطالها كيف تيسر ويضمن في غصب
ممنفعة ما يؤجر إلا حراً فبتفويت كبضع ونحو مسجد (فصل)
يُخلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رقيق وعيب خلقي ولو
ردّه ناقص قيمة فلا شيء ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصارت
برخص درهماً ثم لبس نصفه ردّه مع خمسة أو تلف أحد
خفين مَغصوباً بقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهمان لزمه ثمانية
كما لو أتلفه بيد مالكة ولو حدث نقص يسري لتلف كأن جعل
البر هريسة فكتالف ولو جنى مَغصوب فتعلق برقبته مال فداء
الغاصب بالأقل من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه المالك
وللمجنى عليه أخذ حقه مما أخذ المالك ثم يرجع المالك

على الغاصب كما لو ردَّ فيبيع في الجنابة ولو غصب أرضاً فنقل
 ترابها رده أو مثله كما كان يطلب أو لغرضه وعليه أجرة مدقِّرد
 مع أرش نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عينه رده
 وغرم الذاهب أو قيمته لزومه أرش أو هما غرم الذاهب ورد
 الباقي مع أرش نقصه ولا يجبر سمين نقص هزال ويجبر النسيان
 صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عميراً فنخمر ثم تخال
 رده مع أرش أو خمرًا فخللت أو جلد ميتة فذبته ردهما (فصل)
 زيادة المنصوب إن كانت أثراً كفصارة فلا شيء للغاصب وأزالها
 إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزومه أرش نقص أو عيناً كبناء
 وغراس كلثف القلع والأرث وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن
 فصله كالفه وإلا فإن نقصت قيمته لزومه أرش أو زادت لإشتراك
 ولو خلط مغصوباً بغيره وأمكن تمييزه لزومه وإلا فكتالف وله
 أن يعطيه منه إن خلطه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى
 عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلثف
 إخراجها ولو وطىء مغصوبة حدَّ زان منها ووجب مهر إن لم
 تكن زانية ووطء مشترك منه كوطئه وإن أحبلها بزنا فالولد رقيق

غير نسيبٍ أو بغيره فخر نسيبٌ وعليه قيمته وقت انفصاله حياً
ويرجعُ على الغاصبِ بها وبأرشٍ نقصٍ بنائه وعراسه لا بغير
ما تلف أو تعيبَ عنده أو منفعة استوفاهَا وكلُّ ما لو غريمه رجعَ
به لو غريمه الغاصبُ لم يرجعْ به وما لا فيرجعُ ومن انبنت يدهُ
على يدِ غاصبٍ فكشتر

(كتاب الشفعة) أركانها أخذٌ ومأخوذٌ منه ومأخوذٌ
وشرطٌ فيه إن يكون أرضاً بتابعها غير نحو ممرٍ لا غنى عنه وأن
يملكَ بمعرضٍ كمبيعٍ ومهرٍ وعوضٍ خلعٍ وصالحٍ ديمٍ وأن لا يطلَّ
نفعه المقصود لو قسم كطاحونٍ وحمامٍ كبيرين وفي الآخذِ كونه
شريكاً وفي المأخوذِ منه تأخُرُ سببٍ ماسِكٍ عن سببٍ ملكٍ
الآخذِ فلو ثبت خيارٌ لبائعٍ لم يثبت إلا بعد لزومٍ أو لمشتريٍّ
فقط ثبت ولا يُردُّ بعيبٍ رضى به الشفيعُ ولو كان لمشتريٍّ حصّةً
اشترك مع الشفيع ولا يشترطُ في ثبوتها حكمٌ ولا حضور ثمنٍ
ولا مشترٍ وشرطٌ في تملكٍ بها رؤية شفيع الشقص ولفظٌ يشعرُ
به كتملكتُ أو أخذتُ بالشفعة مع قبضٍ مشتركٍ الثمن أو رضاهُ
بذمة شفيع ولا رباً أو حكمٍ له بها (فصل) يأخذ في مثلى

بمثله ومتقوم بقيمته وقت العقد وخير في مؤجل بين تعجيل مع
أخذ حالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه
محصته من الثمن ويمتنع أخذ بجهل ثمن فان ادعى علم مشتر
بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم
الشركة والشراء فان أقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن
له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فان كان
معيّنًا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيًا وإذا دفع الشفيع مستحقًا
لم تبطل وإن علم ولم يشر تصرف في الشقص وشفيع فسخه
بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص
ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لا خرفالشفعة
في الأول للشريك القديم فان عفا شاركة المشتري الأول في
الثاني ولو عفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل
أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب أو أخذ الكل فاذا
حضر الغائب شاركة وتعددت الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص
وطلبها كرد بعيب لا في إسهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه
لعذر توكيل فإسهاد فان ترك مقدوره منها أو آخر لتكذيبه

ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها
عالمًا بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر قترك فبان بأكثر
لا بدونه أو اني المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته

(كتاب القراض) أركانه مالك وعامل وعمل وربح

وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقدًا خالصًا معلومًا معينًا بيد عامل

فلا يصح على عرض ومنغشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد

غيره وفي المالك مافي مؤكل وفي العامل مافي وكيل وإن يستقل

بالعمل وفي العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا

يصح على شراء بر يطلحنه ويحزبه ويبيعه وشراء معين ونادر

ومعاملة شخص ولائان أقت فان منعه الشراء فقط بعد مدة

صح وفي الربح كونه لهما ومعلومًا بجزئية فلا يصح على أن

لأحدهما الربح أو شركة أو نصيبًا فيه أو عشرة أو ربح صنف

أو أن للمالك النصف وصح في قارضتك والربح بيننا وكان

نصفين وفي الصيغة مافي البيع كقارضتك (فصل) قارض

العامل آخر ليشاركة في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني

بغير إذن المالك غصب فان اشتري بعين مال القراض لم يصح

أَوْ فِي ذِمَّةٍ فَالرَّيْحُ لِلأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرَتُهُ وَيُجُوزُ تَعْدُّ كُلِّ
وإذا فسد قراضٌ صحَّ تصرفُ العاملِ والرَّيْحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ
يَقُلْ وَالرَّيْحُ لِلْأَجْرَةِ وَيَتَصَرَّفُ وَلَوْ بَعْرَضٍ بِمَصَاحَةِ لَابْنَيْنِ فَاحْشٍ
وَلَا نِسْئَةً بِلَا إِذْنٍ وَلِكُلِّ رَدٍّ يَبِيبُ إِنْ فَقَدَتْ مَصْلَحَةُ الْأَبْقَاءِ
فَإِنْ اخْتَلَفَ عَمَلُ بِالْمَصْلَحَةِ وَلَا يَعْمَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي بِأَكْثَرِ
مِنْ مَالِ الْقَرَاظِ وَلَا زَوْجَ الْمَالِكِ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ
فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ فِي ذِمَّةٍ وَلَا يَسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ
وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَعْتَادُ كَطِيٍّ تُؤَبِّ وَوَزْنُ خَفِيفٍ
كَذَهَبٍ وَلَهُ أَكْثَرُ لَغَيْرِهِ وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ بِقِسْمَةِ وَلِلْمَالِكِ مَا حَصَلَ
مِنْ مَالِ قَرَاظٍ كَثْمٍ وَتَنَاجٍ وَكَسْبٍ وَمَهْرٍ وَيَجْبِرُ بِالرَّيْحِ نَقْصُ
بِرْخَصٍ أَوْ غَيْبٍ حَدَثٍ أَوْ تَلَفٍ بَعْضُهُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ (فَصْل)
لِكُلِّ فُسْخُهُ وَيَنْفَسَخُ بِمَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ ثُمَّ يُلْزَمُ الْعَامِلُ
اسْتِيفَاءً وَرَدُّ قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ لِمَثَلِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ رَيْحٍ
وَحَسَرَ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ لِلْبَاقِي أَوْ بَعْدَ رَيْحٍ فَلَا خَوْذُ رَيْحٍ وَرَأْسُ
مَالٍ مِثْلَهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالرَّيْحُ عَشْرُونَ وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَسَدَسَهَا
مِنْ الرَّيْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ خَسَرٍ فَالْخَسَرُ

مُوزَعٌ عَلَى الْمَأْخُودِ وَالْبَاقِي مِثَالُهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالْخَسِرُ عَشْرُونَ
وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَخَصَّتْهَا رُبْعُ الْخَسِرِ وَحَافَ عَامِلٌ فِي عَدَمِ رِبْحٍ
وَقَدَرَهُ وَشَرَاءٌ لَهُ أَوْ لِقَرَضٍ وَفِي لَمْ تَنْهَى عَنْ شِرَاءٍ كَذَا وَقَدَرُ
رَأْسِ الْمَالِ وَدَعْوَى تَلَفٍ وَرَدٍّ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ
تَحَالُفًا وَلَهُ أَجْرَةٌ

« كِتَابُ الْمَسَاقَةِ » أَرْكَانُهَا عَاقِدَانِ وَعَمَلٌ وَثَمَرٌ وَصِغَةٌ
وَمَوْزِدٌ وَشَرْطٌ فِيهِ كَوْنُهُ نَحْلًا أَوْ عِنَبًا مَرْتَبًا مُعِينًا يَبْدُو عَامِلٌ
مَغْرُوسًا لَمْ يَبْدُ صِلَاحُ ثَمَرِهِ وَفِي الْعَاقِدَيْنِ مَا فِي الْقَرَضِ وَشَرِيكُ
مَالِكٍ كَأَجْنَبِيٍّ وَفِي الْعَمَلِ أَنْ لَا يُشَرِّطَ عَلَى الْعَاقِدِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ وَأَنْ
يُقَدَّرَ بَزْمَنٍ مَعْلُومٍ يُثْمَرُ فِيهِ الشَّجَرُ غَالِبًا وَفِي الثَّمَرِ مَا فِي الرِّبْحِ
وَلِمَسَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ أَنْ يُسَاقِيَ غَيْرَهُ وَفِي الصِّغَةِ مَا فِي الْبَيْعِ كَسَاقِيَتِكَ
لَا تَفْصِيلُ أَعْمَالٍ بِنَاحِيَةٍ فِيهَا تُعْرَفُ غَالِبٌ عُرْفًا وَيُحْمَلُ الْمَطَاقُ
عَلَيْهِ وَعَلَى الْعَامِلِ مَا يَحْتَاجُهُ الثَّمَرُ مِمَّا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ كَسَقْيٍ وَتَنْقِيَةٍ
نَهْرٍ وَاصْلَاحِ أَجَاجِينَ وَتَلْقِيحٍ وَتَنْحِيَةٍ حَشِيشٍ وَقَضْبَانٍ مُبْضَرَةٍ
وَتَعْرِيشٍ جَرَتْ بِهِ عَادَةٌ وَحَفْظِ الثَّمَرِ وَجَذَاذِهِ وَتَجْفِيفِهِ وَعَلَى
الْمَالِكِ مَا يُقْصَدُ بِهِ حَفْظُ الْأَصْلِ وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ كِبْنَاءِ

حيطانٍ وحفرٍ نهرٍ ويملكُ العاملُ حصتهُ بالظهورِ « فصل »
هي لازمةٌ فلو هرب العاملُ وتبرعَ غيره بالعملِ بقى حق العاملِ
وإلا اكترى الحاكِمُ عليه من يعملُ ثم اقترضَ ثم عملَ المالكُ
أو أنفقَ بأشهادٍ شرطٍ فيه رجوعاً ولو مات المساقى في ذمته
وخلفَ تركته عملَ وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانته
حاملٍ اكترى من ماله مُشرفٌ فإن لم يتحفظ به فعاملٌ ولو
استحق الثمر فله على عامله أجره ولا تصحُ مخاربةٌ ولو تبعاً وهي
معاملةٌ على أرضٍ ببعضٍ ما يخرجُ منها والبذر من العاملِ ولا
مزارعةٌ وهي كذلك والبذر من المالكِ فلو كان بين الشجرِ
بياضٌ صحَّتْ مع المساقاةِ إن اتحدَ عقدٌ وعاملٌ وعسرَ أفرادُ
الشجرِ بالسقي وقدِّمتْ المساقاةُ وإن تفاوتَ الجزآنِ المشروطانِ
فان أفردتْ المزارعةُ فالمنعِلُ للمالكِ وعليه للماملِ أجره وعمله
وآلاته وطريقُ جعلِ الغلةِ لهما ولا أجره كأن يكترى به بنصفٍ
البذر ومنفعةِ الأرضِ أو بنصفه ويُعيره نصفُ الأرضِ ليزرعَ
بأقننه في باقيها

« كتاب الأجرة » أركانها صيغةٌ وأجرةٌ ومنفعةٌ وعاقدةٌ

وشرط فيه مافي البيع وفي الصيغة مافيه خيرٌ عدم التأقيد
 كأجرتك هذا أو منافعهُ أو ملكتكم سنةً بكذا لا بعثكم أو ترد
 على عينٍ كأجرة معينٍ كأكتريتك بكذا وعلى ذمةٍ كأجرة
 موصوفٍ وإلزام ذمته عملاً وفي الأجرة مافي الثمن فلا تصح
 بعارةٍ وعلف ولا لسلخٍ بجلد وطحن ببعضٍ دقيقٍ وتصح ببعضٍ
 رقيقٍ حالاً لأرضاع باقيهِ وهى فى إجارة ذمة كراشٍ مالٍ سلم
 وفى إجارة عينٍ كشمسٍ لكن ملكها مراعى فلا تستقر كلها إلا
 بمضى المدّة ويستقر فى فاسدةٍ أجرةٌ مثلٍ بما يستقر به مسمى
 فى صحيحةٍ غالباً وفى المنفعة كونها متقومةً معاومةً مقدورةً
 التسلم واقعةً للمكترى لا تتضمن استيفاءً عينٍ قصداً فلا يصح
 أكترام شخصٍ بما لا يتعبُ ونقدٍ وكابٍ ومجهولٍ وأبقٍ ومنصوبٍ
 وأعمى لحفظٍ وأرضٍ لزراعةٍ لأماءٍ لها دائماً ولا غالبٌ يكفيها ولا
 لقلعٍ سنٍّ صحيحةٍ ولا حائضٍ مسلاةٍ لخدمةٍ مسجدٍ وحرّةٍ بغيرٍ
 إذنٍ زوجها ولا لعبادةٍ تجبُ فيها نيّةٌ ولم تقبلٍ نيابةً ولا مسلمٍ
 لنحو جهادٍ ولا بستانٍ لثمرهِ وصحّ تأجيلها فى إجارةٍ ذمةٍ لا عينٍ
 وصحّ كراؤها للمالكٍ منفعتها مُدةً تلى مدته وكرأى العقبِ بأن

لَوْ جَرَدَا بَ لِرَجُلٍ لِرَكْبِهَا بَعْضَ الطَّرِيقِ أَوْ رَجُلَيْنِ لِرَكْبِ
 كُلِّ زَمَنًا وَيُسَيِّنُ الْبَعْضِينَ وَتَقْدَرُ بَزْمِنٍ لِسَكْنَى وَتَعْلِيمٍ سَنَةً
 وَبِمَحَلٍّ عَمَلٍ كَرَكُوبٍ إِلَى مَكَّةَ وَتَعْلِيمٍ مَعِينٍ وَخِيَاطَةٍ ذَا الثُّوبِ
 لَا بَهَا كَذَا كَثَرَتْ لَتَخِيْطَةُ النَّهَارِ وَيَبِينُ فِي بِنَاءِ عَمَلِهِ وَقَدَرَهُ وَصَفَتُهُ
 إِنْ قَدَّرَتْ بِمَحَلٍّ وَفِي أَرْضٍ صَالِحَةٍ لِبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ أَحَدَهَا
 وَلَوْ بِدُونِ إِفْرَادِهِ وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ أَوْ إِنْ شِئْتَ
 فَازْرَعْ أَوْ اغْرِسْ صَبْحٌ وَشَرِطَ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرَكُوبٍ مَعْرِفَةُ
 الرَّاكِبِ وَمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْرُدْ عَرَفٌ وَهُوَ لَهُ وَمَعَالِيقُ
 شُرْطَ حَمَلَهَا بِرُؤْيَا أَوْ وَصَفٍ تَامَ مَعَ وَزْنِ الْأَخِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ
 لَمْ يَسْتَحَقْ وَفِي إِجَارَةِ عَيْنِ رُؤْيَا الدَّابَّةِ وَفِي ذِمَّةٍ لِرَكُوبٍ ذِكْرُ
 جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَذِكْرُ أَوْ أَثَوَةٍ وَصِفَةٍ سَيْرٍ وَفِيهَا لَهُ ذِكْرُ قَدَرٍ
 سُرِّي أَوْ تَأْوِيلٍ حَيْثُ لَمْ يَطْرُدْ عَرَفٌ وَلِحْمَلِ رُؤْيَا مَحْمُولٍ أَوْ
 امْتِحَانِهِ يَبْدُ أَوْ تَقْدِيرُهُ وَذِكْرُ جِنْسٍ مُكْمِلٍ وَفِي ذِمَّةٍ لِحْمَلِ نَحْوِ
 زِجَاجٍ ذِكْرُ جِنْسٍ دَابَّةٍ وَصِفَتِهَا وَتَصَحُّحُ لِحْضَانَةٍ وَلَا أَرْضَاعٍ وَلَا
 يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَلَهُمَا فَإِنْ انْقَطَعَ اللَّبَنُ انْقَسَخَ فِي الْأَرْضِ
 وَالْحِضَانَةُ تَرْبِيَةٌ صَبِيٍّ بِمَا يُصْلِحُهُ «فصل» عَلَيْهِ تَسْلِيمٌ مُقْتَنَحٌ

دار المكثر وعمارتهما وكُنس ثلج سطحها فان بادراً ولا فللمكثري
 خيارٌ وعليه تنظيف عرصتها من ثلج وكناسه وعلى مكر دابة
 ركوب إكاف وبرذعة وحزام وقرورة وخطام وعلى مكثري
 تحمل ومظلة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع في نحو سرج وجرير
 وكل عرف مطرذ وعلى مكر في إجارة ذمة ظرف محمول
 وتعد دابة وإعانة ركب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
 حمل وحطه وشدة تحمل وحله (فصل) تصح الإجارة
 مدةً تبقى فيها العين غالباً وجاز إبدال مستوف ومستوفى به
 كمحمول وفيه بمثلها لا مستوفى منه كدابة إلا في إجارة ذمة فيجب
 تلف أو تعيب ويجوز مع سلامة برضا مكثري والمكثري
 أمين ولو بعد المدة كأجير فلا ضمان إلا بتقصير كأن ترك
 الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو انتفع بها سلمت وكان
 ضربها أو نخمها فوق عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حداً
 أو قصاراً أو تحملها مائة رطل شعير بدل مائة رطل أو عكسه أو عشرة
 أقفزة بر بدل شعير لا عكسه ولا أجره لعمل بلا شرطها ولو
 اكثري لحمل قدر حمل زائد أثنى منه أجره مثله وإن تلفت ضمنها

إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا وَإِلَّا ضَمِنَ قَسْطُهُ إِنْ تَلَقَتْ بِالْحَمْلِ كَمَا لَوْ
 سَلِمَ ذَلِكَ لِلْمُكْرِي خَمْلُهُ جَاهِلًا وَلَوْ وَزَنَ الْمُكْرِي وَحَمَلَ فَلَا
 أَجْرَةَ لِلزَّائِدِ وَلَا ضَمَانَ وَلَوْ قَطَعَ ثَوْبًا وَخَاطَهُ قِبَاءً وَقَالَ بَذَا
 أَمْرُتَنِي فَقَالَ بَلْ قَمِيصًا حَلَفَ الْمَالِكُ وَلَا أَجْرَةَ وَلَهُ أَرْشُ (فصل)
 تَنْفَسَخُ بَتَلَفٍ مُسْتَوْفٍ مِنْهُ مُعَيَّنٌ فِي مُسْتَقْبَلٍ وَبِجَسٍّ غَيْرِ مُكْتَرٍ
 لَهُ مَدَّةٌ حَبَسَهُ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَدَّةٍ لَا يَمُوتُ عَاقِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِدٌ
 وَلَا يَبْلُوغُ بغير سنٍّ وَلَا بزيادة أَجْرَةَ وَلَا بظهور رَاغِبٍ بِهَا وَلَا
 بِاعْتِاقٍ رَقِيقٍ وَلَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةَ وَلَا بِخِيَارٍ وَلَا بِبَيْعِ الْمُؤْجَرَةِ وَلَا
 بِعَذْرِ كَتَعَذَّرَ وَتَوَدَّ حَمَامٌ وَسَفَرٌ وَمَرَضٌ وَهَلَاكٌ زَرْعٌ وَخَيْرٌ
 فِي إيجَارَةِ عَيْنٍ بِعَيْنٍ كَانَقْطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ اكْتَرَيْتَ لِرِزَاعَةٍ وَعَيْبٌ
 دَابَّةٌ وَغَضَبٌ وَإِبَاقٌ وَلَوْ أَكْرَى جَسَّالًا وَسَلَمَهَا وَهَرَبَ مَوْنَهَا
 الْقَاضِي مِنْ مَالٍ مُكْرْتَمٍ اقْتَرَضَ ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا قَدْرَ مَوْنَتِهَا وَلَهُ أَنْ
 يَأْذَنَ لِمُكْتَرٍ فِي مَوْنَتِهَا لِيَرْجِعَ

(كتاب أحياء الموات) مَا لَمْ يُعْمَرَ إِنْ كَانَ يَبْلَدًا مِلْكُهُ
 مُسْلِمٌ بِأَحْيَاءٍ وَلَوْ بِحُرِّمْ لَا عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةُ وَمِنَى أَوْ يَبْلَدٌ كُفَّارٌ مِلْكُهُ
 كَافِرٌ وَكَذَا مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَذْثُونَا عَنْهُ وَمَا عَمَّرَ لِمَالِكِهِ فَانْجَبِلَ

والعمارة الإسلامية فمال ضائع أو جاهلية فيملك بأحياء ولا يملك
به حريم عامر وهو ما يحتاج إليه لتمام انتفاع فلقرية ناد
ومرتكض ومناخ ليل ومطر حرماد ونحوها ولبئر استقاء
موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو حفر فيه نقص ماؤها
أو خيف انهيارها ولدار ممر وفناء ومطر حرماد ولا حريم
لدار مخوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها ضمن
وله أن يتخذ حماماً واصطبلًا وحانوت حداد إن أحكم جدرانها
ويختلف الأحياء بالعرض في مسكن تحويط ونصب باب
وسقف بعض وفي زريبة الأولان وفي مزرعة جمع نحو تراب
حوها وتسويها وتهيشة ماء إن لم يكنها مطر وفي بستان تحويط
ولو بجمع تراب وتهيشة ماء بعادة وغرس ومن شرع في إحياء
ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطعه له إمام فتجبر وهو
أحق به ولو أحياء آخر ملكه ولو طالت مدة تجبر قال له
الإمام إحيى أو ترك فان استعمل أهل مدة قرية ولا مام أن
يحمي لنحو نعم جزية مواتاً وينقض حمام لمصلحة (فضل)
منفعة الشارع مرور وكذا جلوس لنحو حرقة إن لم يضيق

وله تظليل بما لا يضر؛ وقدّم سابق ثم أقرع ومن سبق إلى
حلّ منه لحرقة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع
الآفه فحقه باق أو من سجد لنحو إفتاء فكمحترف أو لصلاة
وفارقه بعذر ليعود فحقه باق في تلك الصلاة أو من نحو رباط
وخرج لحاجة فحقه باق (فصل) المدين الظاهر ما خرج
بلا علاج كنقط وكبريت وقار وموميا وبرام والباطن بخلافه
كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهر عامه بأحياء ولا الباطن
بمخفر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتججر ولا إقطاع فان ضاقت
قدّم سابق إن علم وإلا أقرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتا
فظهر به أحدهما ملكه والماء المباح يستوى الناس فيه فان
أراد قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول إلى الكعبيين
ويفرد كل من مرفع ومنخفض بسقى وما أخذ منه ملك
وحافر به بموات لا رتفاقه أولى بماثا حتى يرثحل أو تملك أو
بملكه مالك لماثا وعليه بذل ما فضل عنه حيوان والقناة
المشتركة يتقسم ماؤها مياثاة أو بخشبة بعرضه مثقبة بقدر
حصصهم

(كتاب الوقف) أركانه موقوف وموقوف عليه وصيغة
 وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهلاً تبرع وفي الموقوف كونه
 عيناً معينة مملوكة تنقل وتفيد لا يفوتها نفعاً مباحاً مقصوداً
 كمشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي الموقوف عليه إن لم
 يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية
 كعمارة كنيسة وإن تعين مع مامرٍ إمكان تملكه فيصح على
 ذى لاجنين وبهيمة ونفسه وعبد لنفسه فإن أطلق فعلى سيده
 ولا مُرتدٍّ وحرّبي وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحة
 كوقفتُ وسبّلتُ وحبستُ وتصدّقتُ صدقة محرمة أو
 موقوفة أو لاتباع أو لا توهب وجعلته مسجداً أو كناية
 كحرمتُ وأبذتُ وكتصدّقتُ مع إضافته لجهة عامة وشرط
 له تأييد وتنجيز وإلزام لا قبول ولو من معين فإن ردّ المعين
 بطل حقه ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لي
 ولو انقراضوا في منقطع آخر فمصرفه الفقير الأقرب رحماً
 للواقف حينئذٍ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فأت أحدهما
 فنصيبه للآخر ولو شرط شيئاً اتبع (فصل) الواو

للتسوية كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي وَإِنْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا
أَوْ بَطَنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَنَحْمٌ وَالْأَعْلَى فَالْأَعْلَى وَالْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ لِلتَّرْتِيبِ
وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فِي ذُرِّيَّةِ وَنَسْلِ وَعَقْبِ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ إِلَّا
إِنْ قَالَ عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَى مِنْهُمْ لَأَفْرُوعُ أَوْلَادٍ فِيهِمْ وَالْمَوْلَى
يَشْمَلُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ وَالصِّفَةَ وَالْإِسْتِثْنَاءُ يُلْحِقَانِ الْمَتَعَاطِفَاتِ بِمُشْرِكِ
لَمْ يَتَخَلَّلْهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ (فَصْلٌ) الْمَوْقُوفُ مِلْكٌ لِلَّهِ تَعَالَى
وَفَوَائِدُهُ كَأَجْرَةِ وَثْمَرَةٍ وَوَلَدٍ وَمَهْرٍ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَيُخْتَصُّ
بِجَلْدٍ بِهَيْمَةٍ مَاتَتْ فَإِنْ ائْتَبَعَ عَادَ وَقَفًا وَلَا يَمْلِكُ قِيَمَةُ رَقِيقٍ
أَتْلَفَ بَلٍ يَشْتَرِي الْحَاكِمُ بِهَا مِثْلَهُ ثُمَّ بَعْضُهُ وَيَضَعُهُ مَكَانَهُ وَلَا يُبَاعُ
مَوْقُوفٌ وَإِنْ خُرِبَ

(فَصْلٌ) إِنْ شَرَطَ وَقَفَ النَّظَرُ اتَّبَعَ وَإِلَّا فَلِلْقَاضِي
وَشَرَطُ النَّظَرِ عَدَالَةٌ وَكِفَايَةٌ وَوُظُيفَتُهُ عِمَارَةٌ وَاجَارَةٌ وَحِفْظُ
أَصْلٍ وَغَلَّةٍ وَجَمْعٍ وَقَسَمَتِهَا فَإِذَا فُوضَ لَهُ بَعْضُهَا لَمْ يَتَعَدَّ وَلَوْ أَقِفَ
نَظَرٌ عَزَلَ مِنْ وَلَا يَنْصَبُ غَيْرُهُ

(كِتَابُ الْمُبَةِ) هِيَ تَمْلِكُ تَطَوُّعٍ فِي حَيَاةٍ فَإِنْ مَلَكَ
لَا حَتَّيَاجٍ أَوْ لُثُوبٍ آخِرَةٍ فَصَدَقَةٌ أَوْ نَقْلُهُ لِلْمُهَبِّ إِكْرَامٌ أَفْهَدِيَّةٌ

وأركانها صيغةٌ وعاقدهٌ وموهوبٌ وشرطٌ فيها ما في البيع لكن
تصحُّ هبةٌ نحو حبسِي بُرٍّ لا موصوفٍ وفي الواهبِ أهليةٌ تبرع
وهبةُ الدينِ للمدينِ إبراءٌ ولغيرهٌ صحيحةٌ وتصحُّ بعمرَي ورُقْبَي
كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا مات عادٍ لي وأرقتك أو جعلته
رُقْبِي أي لم مت قبلي عادٍ لي وإن مت قبلك استقرَّ لك وشرطُ
في ملكٍ موهوبٍ قبضٌ باذن أو قباضٌ فلو مات أحدهما قبله
خلفه وارثه وكره تفضيلٌ في عطيةٍ بعضه ولا أصلٍ رجوعٌ فيما
أعطاه بزيادةٍ المتصلةٍ إن بقي في سلطته فيمتنع بزوالها لا بنحو
رهنه وهبته قبل قبضٍ ويحصل بنحو رجعتٍ فيه أو ردته
إلى ملكي لا بنحو بيعٍ وإعتاقٍ ووطءٍ والهبةُ إن أطلقت فلا
ثوابٌ وإن كانت لأعلى أو قيدت بثوابٍ مجهولٍ فباطلةٌ أو بمعلومٍ
فبيعٌ وظرفُ الهبةِ إن لم يعتدَّ ردهُ كقوصرة تمر هبةٌ وإلا فلا
وحرَمَ استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيدَ

(كتابُ اللقطة) سنَّ لقطٌ لوائحٌ بأمانته وإشهاد به
وكره لفاسقٍ فيصحُّ منه كمرٌ تد وكافرٍ معصومٍ لا بدَّ من حربٍ
وتنزع اللقطة لعدلٍ ويضمُّ لهم مشرفٌ في التعريفِ ومن صبي

وَمُجْنُونَ وَيَنْزِعُهَا وَلِيَهُمَا وَيُعْرِفُهَا وَيَتَمَلَّكُهَا لَهَا حَيْثُ يَقْتَرِضُ لَهَا
فَإِنْ قَصَّرَ فِي تَرْعَاهَا قَلِيلًا فَتَضْمِنُ لَهَا مِنْ رَقِيقٍ بِإِذْنِ فُلُو أَخَذَتْ
مِنْهُ كَانَ لَقَطًا وَيَصْحُ مِنْ مَكَاتِبِ صَحِيحَةٍ وَمُبْعُضٍ وَلَقَطَتُهُ لَهُ
وَلِسِيدِهِ وَفِي مُهَيَاةٍ لَذِي نُوبَةٍ كَبَاقِ الْأَكْسَابِ وَالْمُؤْنِ إِلَّا أَرْضُ
جَنَائِيهِ (فصل) الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ الْمَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ
كَبِيرٍ وَظَبْيٍ وَحَمَامٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ إِلَّا مِنْ مَفَازَةٍ آمَنَةٍ لِمَلِكٍ وَمَا
لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاةٌ يَجُوزُ لَقَطُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ لَقَطَهُ لِمَلِكٍ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَهُ
أَوْ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَ ثَمَنَهُ أَوْ تَمَلَّكَ الْمَلْقُوطَ مِنْ
مَفَازَةٍ حَالًا وَأَكَلَهُ وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ وَلَهُ لَقَطُ رَقِيقٍ غَيْرِ مُمِيزٍ أَوْ زَمَنٍ
نَهَبٍ أَوْ غَيْرِ مَالٍ لاختصاصٍ أَوْ حِفْظٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ فَإِنْ تَسَارَعَ
فَسَادَهُ كَهَرِيسَةٍ فَلَهُ الْأَخِيرَتَانِ وَإِنْ وَجَدَهُ بَعْمَرَانِ وَإِنْ بَقِيَ بَعْلَاجٍ
كَرُطَبٍ يَتَتَمَّرُ وَيَبِيعُهُ أَغْبَطُ بَاغِهِ وَإِلَّا يَبَاعُ بَعْضُهُ لِعِلَاجٍ بَاقِيهِ إِنْ لَمْ
يَتَبَرَّغْ بِهِ وَمَنْ أَخَذَ لَقَطَةً لَخِيَانَةٍ فَأَمِينٌ مَا لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِنْ
قَصَدَهَا وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا وَإِنْ لَقَطَ لِحَفْظٍ لَهَا فِضْلًا مِنْ وَلَيْسَ لَهُ تَعْرِيفُهَا
لِمَلِكٍ وَلَوْ دَفَعَ لَقَطَةً لِقَاضٍ لَزِمَهُ قَبُولُهَا وَيَعْرِفُ جَنْسَهَا وَصِفَتَهَا
وَقَدَرَهَا وَاعْتَفَا صَبْرَهَا وَوَكَّاءَهَا ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي نَحْوِ سَوْقٍ سَنَةً وَلَوْ

مُتَّفَرِّقَةً عَلَى الْعَادَةِ أَوْ لَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ثُمَّ طَرَفُهُ ثُمَّ كُلُّ أَسْبُوعٍ
ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ وَيَذَكَّرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَيَعْرِفُ حَقِيرُهَا لَا يَعْزِضُ عَنْهُ
غَالِبًا إِلَى أَنْ يَظُنَّ إِعْرَاضَ فَاقِدِهِ عَنْهُ غَالِبًا وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ تَعْرِيفُ إِنْ
قَصَدَ تَمْلِكًا وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ مَالٍ أَوْ مَالِكٍ وَإِذَا عَرَفَهَا
لَتَمَلِّكَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بِالْفِظْ كَتَمَلَّكَتُ فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ أَمَّا لَكَ وَلَمْ
يَرْضَ بِبَدْلِهَا لَزِمَهُ رَدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَأَرَشَ نَقِصَ فَإِنْ تَلَقَّتْ
غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا وَقَدْ تَمَلَّكَ وَلَا تَدْفَعُ الْمُدَّعِ بِلَا وَصْفٍ وَلَا
حُجَّةٍ وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صَدَقَهُ جَازَ فَإِنْ دَفَعَهَا فَتَبَيَّنَتْ لَا آخِرَ
تُحَوَّلَتْ لَهُ فَإِنْ تَلَقَّتْ فَلَهُ تَضْمِينُ كُلِّ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُدْفُوعِ لَهُ وَلَا
يَحِلُّ لِقَطُّ حَرَمَ مَكَّةَ إِلَّا لِحَفْظٍ وَيَجِبُ تَعْرِيفُ

(كِتَابُ الْقَيْطِ) لَقَطُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِشْهَادُهُ عَلَيْهِ

وَعَلَى مَا مَعَ الْقَيْطِ وَالْقَيْطُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ مُنْبُوذٌ لَا كَافِلَ لَهُ
وَاللَّاقِطُ حُرٌّ رَشِيدٌ عَدْلٌ فَلَوْ لَقَطَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَصَحَّ لَكِنْ لِكَافِرٍ
لَقَطَ كَافِرٌ فَإِنْ أَذِنَ لِرَقِيقَةٍ غَيْرِ الْمَسْكُوتِ وَأَقْرَبَهُ فَهُوَ اللَّاقِطُ وَلَوْ
ازْدَحَمَ أَهْلَانِ قَبْلَ أَخْذِهِ عَيْنَ الْحَالِ لَمْ يَرَاهُ أَوْ بَعْدَهُ فَدُمَ سَابِقُ
وَلَوْ لَقَطَاهُ مَعًا فَغَنَى عَلَى فَقِيرٍ وَعَدَلَ عَلَى مُسْتَوْرٍ ثُمَّ أَقْرَعَ وَلَهُ نَقْلُهُ

من بادية لقرية ومنها لبلد لا عكسه ومن كل لثله ومؤنته في ماله
 العام كوقف على اللقطاء أو الخاص كثياب عليه أو تحتة ودنانير
 كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدفون وموضوع بقربه ثم
 في بيت مال ثم يقرض عليه حاكم ثم على موسرينا قرضاً ولاقطه
 استقلال بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بشهاد (فصل)
 اللقيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا بينة إن وجد بحمل به مسلم
 ولا يكفي اجتيازه بدار كفر ويحكم بإسلامه لغير لقيط صبي أو
 مجنون تبعاً لأحد أصوله ولسايقه المسلم إن لم يكن معه أحد هم
 فإن كفر بعد كماله فيها فمرتد (فصل) اللقيط حر إلا أن
 تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك أو يقر به ولم يكذبه المقر
 له ولم يسبق إقراره بحرية ولا يقبل إقراره به في تصرف ماض
 مضر بغيره فلو لزمه دين فأقر برقه ويده مال قضى منه ولو
 استلحق نحو صنير رجل لحقه أو اثنان قدم بيشنة فسبق
 استلحاق مع يد من غير لقط فبفائت فإن عدم أو تحير أو نفاه
 عنها أو ألحقه بها انتسب بدم كماله إلى من يميل طبعه إليه
 (كتاب الجمالة) أركانها عمل وجعل وصيغة وعاقدة

وشرط فيه اختياره وإطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كلفة وعدم تعيته وتأقينه وفي الجعل ما في الثمن وللعامل في فاسد يقصد أجره وفي الصيغة لفظ من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجعل فلو عمل بقول أجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا وكان كاذباً فلا شيء له ولن ردّه من أقرب قسطه ولورده إنان فلها الجعل إلا إن عين أحدهما فله كله إن قصد الآخر إعادته وإلا فقسطه ولا شيء للآخر وقيل فراغ الملتزم تغييره فإن كان بعد شروع أو عمل جاهلاً فله أجره ولكل فسخ وللعامل أجره إن فسخ الملتزم بعد شروع وإلا فلا شيء كما لو تلف مردوده أو هرب قبل وصوله ولا يجسه لاستيفاء وحلف ملتزم أنكر شروط جعله أو ردّه

(كتاب الفرائض) يبدأ من تركه ميت بما تعلق بعينه كزكاة وجان ومردّه ونحوه ومات مشتريه مفلساً فيمؤن تجهيز ممونه بمعروف فدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح أو ولاء أو اسلام والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابنه

وإن نزلَ أبٌ وأبوه وإن علاَ وأخٌ مطلقاً وعمٌ وابنه وإن أخ
 لغير أمٍّ وزوج وذو ولائٍ ومنَ الأناثِ سبعٌ بنتٌ وبنتُ ابنٍ
 وإن نزلَ وأمٌ وجدّةٌ وأختٌ وزوجةٌ وذاتُ ولائٍ فلو اجتمعَ
 الذكورُ فالوارثُ أبٌ وابنٌ وزوجٌ أو الأناثُ فبنتٌ وبنتُ ابنٍ
 وأمٌ وأختٌ لأبوينِ وزوجةٌ أو الممكنُ منها فأبوانِ وابنٌ وبنتٌ
 وأحدُ زوجينِ فلو لم يستغرقوا صرفتْ كلها أو باقيةا لبيتِ مالٍ
 إن انتظمَ وإلا رُدَّ ما فضلَ على ذوي فروضٍ غير زوجينِ بنسبتها
 ثمَّ ذُو أرحامٍ وهم جدُّ وجدّةٌ ساقطانِ وأولادُ بناتٍ وبَناتُ إخوةٍ
 وأولادُ أخواتٍ وبنو إخوةٍ لأمٍّ وعمٍّ لأمٍّ وبناتُ أعمامٍ وعماتٍ
 وأخوالٌ وخالاتٌ ومُدُلونٌ بهم

(فصلٌ) الفروضُ في كتابِ اللهِ نصفٌ لزوجٍ ليس
 لزوجتهِ فرعٌ ووارثٌ ولبنتٌ وبنتُ ابنٍ وأختٌ لغيرِ أمٍّ مُنفرداتٍ
 وربعٌ لزوجٍ لزوجتهِ فرعٌ ووارثٌ ولزوجةٍ ليس لزوجها ذلكَ وثمانٌ
 لها معه وثلاثانِ لصنفٍ تعدَّدَ ممنَ فرضه نصفٌ وثلاثُ لأمٍّ ليسَ
 لميتها فرعٌ ووارثٌ ولا عددٌ من إخوةٍ وأخواتٍ ولعددٌ من ولديها
 وقد يفرضُ لجدٍّ مع إخوةٍ وسدسٌ لأبٍ وجدٍّ لميتها فرعٌ

وارثٌ ولا أمٌ ليستها ذلك أو عدد من إخوة وأخواتٍ ولجدةٌ
 لم تدل بذكر بين اثنين ولبناتٍ ابنٍ فأكثر مع بنتٍ أو بنتٍ
 ابنٍ أعلى ولاختٍ فأكثر لأبٍ مع أختٍ لأبوين ولو احسد من
 ولد أم (فصل) لا يحجب أبوان وزوجان وولد بأحد بل ابن
 ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه وجد بم توسط بينه وبين الميت
 وأخ لأبوين بأب وابن وابنه ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولا أم
 بأب وجد وفرع وارث وابن أخ لأبوين بأب وجد وابن وابنه
 وأخ لأبوين ولأب ولأب بهؤلاء وابن أخ لأبوين وعم لأبوين
 بهؤلاء وابن أخ لأب ولأب بهؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين
 بهؤلاء وعم لأب ولأب بهؤلاء وابن عم لأبوين وبنات ابن
 بابن أو بنتين إن لم يعصبن وجدة أم بأم ولأب بأب وأم وبعمدي
 كل جهة بقرابها وبعمدي جهة أبٍ بقربي جهة أمٍ لا العكس
 وأختٌ كأخ وأخواتٌ لأبٍ بأختين لأبوين وعصبة باستغراق
 ذوى فروض ومن له ولأب بعصبة نسب والعصبة من لا مقدر
 له من الورثة فيرث التركة أو ما فضل عن الفرض (فصل) لابن
 فأكثر التركة ولبنات فأكثر ما مر ولو اجتمعا فلذلك مثل

حظَّ الأُنثيين وولدُ الأَبْنِ كالولدِ فلو اجتمعوا والولدُ ذَكَرٌ حجب
 ولدَ الأَبْنِ أو أنثى فلهُ ما زادَ على فرضها ويعصبُ الذَكَرُ من في
 درجته وكذا من في فوقه إن لم يكن لها سُدسٌ فإن كان أنثى
 فلها مع بنتِ سُدسٌ ولا شيءَ لها مع أكثر وكذا كل طبقتين منهم
 (فصل) الأب يرثُ بفرضٍ مع فرعٍ ذكرٍ وارثٍ
 وبتعصيبٍ مع فقدِ فرعٍ وارثٍ وبهما مع فرع أنثى وارثٍ ولأمُّ
 مع أبٍ وأحدِ زوجينِ ثلثُ باقٍ وجدٌ كأبٍ إلا أنه لا يرثُ ثلثَ
 باقٍ ولا يُسقطُ ولدٌ غير أمٍّ ولا أمُّ أبٍ (فصل) ولدُ أبوينِ
 كولدٍ وولدُ أبٍ كولدِ أبوينِ إلا في المشتركة وهي زوجٌ وأمُّ
 وولدُ أمٍّ وأخٌ لأبوينِ فيشاركُ الأخُ ولدى الأمِّ ولو كان لأبٍ
 سَقَطَ واجتماعُ الصنفين كاجتماعِ الولدِ وولدِ الأَبْنِ إلا أن الأختَ
 لا يعصبها إلا أخوها وأختٌ لغير أمٍّ مع بنتٍ أو بنتٍ ابنِ عصبَةٍ
 فتسقطُ أختُ لأبوينِ مع بنتٍ ولدٍ أبٍ وابنٍ أخٍ لغير أمٍّ كأبيه
 لكن لا يرثُ الأمُّ للسُدسِ ولا يرثُ مع الجدِّ ولا يعصبُ
 أختهُ ويسقطُ في المشتركة وعمٌ لغير أمٍّ كأخٍ كذلك وكذلك باقٍ
 عصبَةٍ نسبٍ (فصل) من لا عصبَةٍ له بنسبٍ فتركته

أو الفاضل لمعتقة فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يُقدّم
 أخو مُعتق وابن أخيه على جدّه فلمعتق المعتق فعصبته كذلك
 ولا زب امرأة بولاء إلا عتيقها أو مُنتمياً اليه بنسب أو ولاء
 (فصل) لجدّ مع ولد أبوين أو أب بلا ذى فرض الأكثر
 من ثلث ومُقسمة كأخ وبه الأ أكثر من سُدس وثلث باق
 ومُقسمة فإن لم يبق أكثر من سُدس أخذه ولو عاثا لوسقطت
 الأخوة وكذا معها ويعد ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة
 فإن كان ولد الأبوين ذكراً سقط ولد الأب وإلا فتأخذ الواحدة
 الى النصف ومن فوقها الى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد
 يفضل عن النصف فيكون لولد الأب ولا يفرض لأخت مع
 جدّ إلا في الأكدريّة وهى زوج وأمّ وجد وأخت لغير أمّ
 فلزوج نصف وللأمّ ثلث وللجدّ سدس وللأخت نصف
 فتقول ثمّ يقدم الجدّ والأخت نصيبهما أثلاثاً « فصل »

الكافران يتوارثان لاجربى وغيره ولا مُسلم وكافر ولا متوارثان
 ما تانحو غرق ولم يُعلم أسبقهما ولا يرث نحو مُرتد ولا يورث
 كز نديق ومن به رِق إلا مُبعضاً فيورث ولا يرث قاتل

وإن لم يضمن ومن وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم
 قاض به بمضي مدة لا يعيش فوقها ظناً فيعطى ماله من يرثه
 حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالأشوء
 ولو خلف حملاً يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فإن
 لم يكن وارثاً سواه أو كان من قد يحجبه أو لا مقدراً له كولد
 وقف المتروك أو له مقدراً أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة
 حامل وأبوين وإنما يرث إن انفصل حياً وعلم وجوده عند
 الموت والمشكل إن لم يختلف إرثه كولد أم أخذه وإلا عمل
 باليقين فيه وفي غيره ويقف ماشك فيه ومن جمع جهتي فرض
 وتعصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبنت هي أخت
 لأب بأن يطاء بنته فتلد بنتاً فبالبنوة أو جهتي فرض فبأقواهما
 بأن تحجب إحداهما الأخرى كبنت هي أخت لأم بأن يطاء أمه
 فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطاء بنته فتلد
 أو تكون أقل حجباً كأم أم هي أخت أم يطاء بنته الثانية فتلد
 ولداً ولو زاد أحد عاصيين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ
 لأم لم يقدم ولو حجبه بنت عن فرضه « فصل »

أَنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ عَصَبَاتٍ قَسَمَ الْمَتْرُوكُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَضُّوا ذِكْرًا
 أَوْ إِنَانَا فَإِنْ اجْتَمَعَا قَدَّرَ الذِّكْرُ اثْنَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ عَدَدُ رُؤُسِهِمْ
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذُو فَرْضٍ أَوْ فَرْضَيْنِ مِثْلًا لِيُخْرَجَ فَأَصْلُهَا مِنْهُ
 فَمُخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ وَالرُّبْعِ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدُسِ
 سِتَّةٌ وَالثَّمَنِ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مُخْتَلِفِينَ فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا بَانَ فَنِي
 الْإِكْثَرُ بِالْأَقَلِّ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَأَصْلُهَا أَكْثَرُهُمَا كَثَلْتُ وَسُدُسِ
 أَوْ تَوَافَقَا بَانَ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا عَدَدُ ثَالِثٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقِ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ كَسُدُسٍ وَثَمَنِ وَالْمُتَدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ وَلَا
 عَكْسَ أَوْ تَبَايَنَا بَانَ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا وَاحِدٌ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ كَثَلْتُ وَرُبْعٍ فَلَا أَصُولُ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ
 وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ
 لِعَشْرَةٍ وَتَرَا وَشَفْعًا وَالْإِثْنَا عَشْرَةَ لِسَبْعَةٍ عَشْرَةٍ وَتَرَا وَالْأَرْبَعَةَ
 وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ « فَرَع » إِنْ انْقَسَمَتْ سَهْمُهَا
 مِنْ أَصْلِهَا عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ أَوْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ فَإِنْ بَايَنَتْهُ ضَرْبُ
 فِي الْمَسْئَلَةِ بِعَوْلِهَا عَدَدُهُ وَإِلَّا فَوْقَهُ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ أَوْ
 صَنِيفَيْنِ فَمَنْ وَافَقَتْ سَهْمُهُ عَدَدَهُ رُدُّ لَوْفَقِهِ وَمَنْ لَا تَرِكَ هِمٌّ

ثم إن تماثل عدداً ضرب فيهما أحدهما أو تدّاخلاً فأكثرهما أو
توافقاً فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تبايناً فاصل
ضرب أحدهما في الآخر ويُقاس بهذا الانكسار على ثلاثة أو
أربعة ولا يزيدُ فإن أريدَ معرفة نصيب كلِّ صنفٍ من مبلغِ المسئلة
ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فما بلغ فهو نصيبه يُقسم
على عدده « فرع » مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة
فإن لم يرَ غيرُ الباقيين ولمنهم منه كمن الأول جعل كأن
الثاني لم يكن كأخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا
فصحّح مسألة كلِّ فإن انقسم نصيب الثاني على مسألتيه وإلا
فإن توافقاً ضرب في الأولي وفق مسألتيه وإلا فكلها ومن له
شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها أو من الثانية أخذه
مضروباً في نصيب الثاني أو وفقه

« كتاب الوصية » أركانها موصي له وبه وصيفة وموص
وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصي
له مطلقاً عدم معصية وغير جهة كونه معلوماً أهلاً للملك فلا
تصح لحمل سيحدث ولا لأحد هذين ولا لميت ولا لدابة

إلا إن فسرَ بملغها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد
ومصلحيه ومطلقاً وتحملُ عليهما ولكافرٍ وقاتلٍ ولجملٍ إن انفصلَ
حيّاً أو لدون ستة أشهرٍ منها أو لأربع سنينَ فاقلْ ولم تكنِ
المرأة فراشاً وراثٍ إن أجازَ باقي الورثة والعبرةُ بأنهم وقتَ
الموتِ وبردعهم وإجازتهم بعده ولا تصح لوارثٍ بقدر حصته
والوصية للرفيقِ وصية لسيده فإن عتقَ قبلَ موته فله وفي الموصى
به كونه مباحاً ينقلُ فتصحُ بحملٍ إن انفصلَ حيّاً أو مضموناً
وعلم وجوده عندها وبثمرٍ وحملٍ ولو معدومين وبهم وبجنس
يقتضى ككلبٍ قابلٍ للتعليم وزبلٍ وخمرٍ محترمة ولو أوصى من
له كلابٌ بكلبٍ أو بها وله يتمولُ صحت أو من له طبلٌ لهو
وطبلٌ حلٌ بطبلٍ حملٍ على الثاني وتلغو بالأول إلا إن صلحَ
للثاني وفي الضعيفة لفظٌ يشعرُ بها صريحة كأوصيتُ له بكذا
أو أعطوه له أو هو له بعد موتي وكفاية كهو له من مالي وتلزم
بثبوتٍ مع قبولٍ بعده ولو تراخى في مُعينٍ والردُّ بعد موتٍ فإن
ماتَ لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك
الموصى له موقوفٌ إن قيلَ بأن أنه ملكه بالموت وتنبه

الفوائد والمؤنة ويطلب موسى له بها إن توقف في قبول ورد
 (فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده
 وارث وإن أجاز فتنفيذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من
 الثلث عتق عاق بالموت وتبرع نجس في مرضه كوقف وهبة
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحصت
 عتقا أقرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فان ترتيبا قدم أول
 فأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غائما فسلم حر فاعتق
 غائما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا
 أقرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موسى له على
 شيء منه حالا (فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ
 ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات ولم يحمل على فجأة فكذا وإن
 شك فيه لم يثبت إلا بطييين مقبولي الشهادة ومن المخوف
 قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج
 الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق وابتداء فالج وحى
 مطبقة أو غيرها إلا الربع وأسر من اعتاد القتل والتجام قال بين
 متكاثرين وتقديم لقتل واضطراب ربح في راكب سفينة وطلق

وبقاء مشيمة (فصل) يتناولُ شاةٌ وبعيرٌ غيرُ سخلةٍ وفصيلٍ
وجملٌ وناقةٌ بخاتنٍ وعراباً لا أحدهما الآخرَ ولا بقرةٌ ثوراً
وعكسهُ ويتناولُ دابةً فرساً وبغلاً وحماراً ورفيقٌ صغيراً وأنثى
ومعيباً وكافراً وعكسُها ولو أوصى بشاةٍ من غنمه ولا غنمَ له
لفتٌ أو من ماله اشترت له أو بأحدٍ أرقائه فتلفوا قبل موتِه
بطلتْ وإن بقيَ واحدٌ تمينَ أو بامتاقٍ رقابِ فتلاتٍ فإن عجز
ثلاثةُ عنهنَّ لم يُشترِ شقصٌ فإن فضلَ عن نفيسةٍ أو نفيستينِ
شيءٌ فلورثةٌ أو بصرفِ ثلثه للعتقِ اشترى شقصُ أو أوصى لهما
فلن انفصلَ حياً ولو قالَ إن كانَ حملكِ ذكراً أو قالَ أنثى إلهُ
كذا فولدتها لفتٌ أو بطنك ذكراً فولدتها فالذكرُ أو ذكرينِ
أعطاهُ الوارثُ من شاءَ منها أو لجيرانه فلا ربعينِ داراً من كلِّ
جانبٍ أو للعالماءِ قِيلاً أصحابِ علومِ الشرعِ من تفسيرٍ وحديثٍ
وفقهٍ أو للفقراءِ دخلَ المساكينِ وعكسهُ أو لهما شركٌ نصفينِ
أو لجمعٍ مُعينٍ غيرِ منحصرٍ كالمלוيةِ صحتْ ويكفي ثلاثةٌ من
كلِّ ولهُ التفضيلُ أو لزيدٍ والفقراءِ فكأحدهمَ لسن لا يحرمُ أو
لأقاربٍ زيدٍ فلكلِّ قريبٍ من أولادٍ أقربِ جدهُ يُنسبُ

أَؤَامُهُ لَهُ وَيَمَدُّ قَبِيلَةً إِلَّا أَبَوَيْنِ وَوَلَدًا أَوْ لَا قَرَبٍ أَقَارِبِهِ فَلذَرَيْتُهُ
 قَرَبِي فَقَرَبِي فَأَبُوهُ فَأَخُوهُ فَبَنُوهُمَا جَدُودُهُ وَلَا يَرْجِعُ بِذِكْرِهِ
 وَوَرَاثَةُ أَرْثُ لَا أَقَارِبَ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرِثَتُهُ (فَصْل) تَدْعِي بِمَنَافِعِ
 فَيَدْخُلُ كَسْبٌ مَعْتَادٌ وَمَهْرٌ وَالْوَلَدُ كَأُمِّهِ وَعَلَى مَالِكٍ مَوْنَةٌ
 مَوْصِيٌّ بِمَنْفَعَتِهِ لَهُ إِيْتَاؤُهُ وَيُيَمِّعُهُ لِمَوْصِيٍّ لَهُ وَكَذَا لغيرِهِ إِنْ أَقْبَتِ
 بِمَعْلُومَةٍ وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَبَدَ وَإِلَّا حَسَبَ مِنْهَا مَا تَقْصَرُ
 وَتَصَحُّ بِحُجٍّ وَبِحُجٍّ مِنْ مِيقَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبِلَ بِأَمَدٍ فَهُوَ وَحُجَّةُ
 الْأَسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا إِنْ قَبِلَ بِالثَّلَاثِ فَهُوَ وَلغيرِهِ أَنْ يَحُجَّ
 عَنْهُ فَرَضًا بغيرِ إِذْنِهِ وَيُؤَدِّي وَارِثٌ عَنْهُ كِفَارَةُ مَالِيَةٍ وَكَذَا غَيْرُهُ
 مِنْ مَالِهِ بغيرِ إِعْتِقَاقٍ وَيَنْفَعُهُ صَدَقَةٌ وَدَعَاءٌ (فَصْل) لَهُ رُجُوعٌ
 بِنَحْوِ تَقْضِيَتِهِ وَهَذَا لِوَارِثِيٍّ وَيَبِيعُ وَرَهْنٌ وَكِتَابَةٌ وَلَوْ بِلا قَبُولٍ
 وَبِوَصِيَّةٍ بِذَلِكَ وَتَوَكُّيلٍ بِهِ وَعَرْضٌ عَلَيْهِ وَخُلْطُهُ وَصَبْرُهُ وَصِيٌّ
 بِصَاعٍ مِنْهَا بِأَجُودَ وَطَاحَنُهُ بِرَّكَاءٍ وَبَذَرُهُ لَهُ وَعِجْنُهُ دَقِيقًا وَغَزْلُهُ
 قَطْنًا وَنَسِجُهُ غَزَلًا وَقَطْعُهُ ثَوْبًا قَيْصًا وَبَنَانُهُ وَغَرَسُهُ (فَصْل)
 فِي الْإِبْصَاءِ أَرْكَانُهُ مُوصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ فِيهِ وَصِيْفَةٌ وَشَرْطٌ
 فِي الْمَوْصِيِّ بِمَنْفَعَتِهِ حَقٌّ مَا مَرَّ وَأَمْرٌ نَحْوُ طِفْلٍِّ مَعَهُ وَلَايَةٌ لَهُ عَلَيْهِ

ابتداءً وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في
 مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمى وأنوثة والام أولى
 وينزل ولي بفسق لا إمام وفي الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً
 مباحاً فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر
 به كأوصيت أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً
 وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسن إيصاء
 بأمر نحو طفل وقضاء حق لم يعجز عنه حالاً أو به شهود
 ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين
 لم ينفرد واحد إلا بأذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في
 إلتفاق على موليهِ لا يثق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع
 وشرط فيهما مافى مُوكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن
 وفي عكسه إنما يضمن بالتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي
 الصيغة مافى وكالة كأودعتك هذا أو استحفظتك أو كخذه
 فإن عجز عن حفظها حرّم أخذها أو لم يثق بأمانته كره
 وإلا سُن إن لم يتعين وترتفع بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه

واسترداد ورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كان ينقلها من
 حلة ودار لأخري دونها حرزاً وكان يؤدعها بلا إذن ولا عذر
 وله استعانة بمن يحملها لحرز وعليه لعذر كارادة سفر ردّها
 للمالكها أو وكيله فلقاض فلا ميين ويغنى عن الأخيرين وصية
 اليهما فإن لم يفعل ضمن إن تمكن وكان يدفعها بموضع ويسافر ولم
 يعلم بها أميناً راقبها وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب
 صوف أو لبسها عند حاجتها أو علف دابة لا إن نهاه فإن أعطاه
 علماً علفها منه وإلا راجعه أو وكيله فالقاضي وكان تلفت بمخالفة
 مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به
 وتلف ما فيه به لا بنيره ولا إن نهاه عن قفلين فأقفاها ولو أعطاه
 دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخر بلا عذر أو اربطها في
 كحك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها بيده بلا ربط فيه فضاعت
 بنحو غفلة ضمن لا بأخذ فاصب ولا بجعلها بحبيه أو اجعلها
 بحبيك ضمن بربطها وكان يضعها في خير حرز مثلها أو يدل عليها
 ظالماً أو يسامها له بمكرها ويرجع عليه وكان ينتفع بها كلبس
 وركوب لا لعذر وكان يأخذها لينتفع بها لا إن نوى الأخذ

وكان يخطئها بمالٍ ولم تميز ولو للودع وكان يجدها أو يؤخر
تخليتها بلا عذر بعد طلب مالها ومتى خان لم يبرأ إلا بإيداع
وحلف في ردّها على مؤتمنه وفي تلقاها مطلقاً أو بسبب خفي
كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عمومه فإن عرف عمومه
ولم يتهم فلا وإن جهل طول بيئته ثم يخاف أنها تلقت به
« كتاب قسم الفقه والغنيمه » الفقه نحو مال حصل من
كفار بلا إيجاب كجزية وعشر تجارة وما خلوه عنه وتركه مرتد
وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسه لمصالحنا كنفور
وقضاة وعلماء يقدم الأهم ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء
ويفضل الذكور كالارث واليتامى الفقراء منا واليتيم صغيره لأب
له وللماكين ولابن السبيل الفقير ويعم الإمام الأربعة الأخيرة
والاخماس الأربعة للمرتزقة فيعطي كلاً بقدر حاجة ممونه فإن
مات أعطي أصوله وبناته وزوجاته إلى أن يستغنوا وبنيسه إلى
أن يستقلوا وسن أن يضع ديواناً وينصب لكل جمع عريفاً
ويقدم إثنائاً وإعطاء قرشياً ويقدم منهم بنى هاشم والمطلب فبعد
شمس فنوفل فبعد العزي فسائر البطون الأقرب إلى النبي صلى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نَصَارَ فَسَائِرُ الْعَرَبِ فَالْعَجَمُ وَلَا يُثَبَّتُ فِي
 الدِّيَوَانِ مَنْ لَا يَصْلَحُ لِلْغَزَا وَمِنْ مَرَضٍ فَكَصَحِيحٍ وَإِنْ لَمْ يُرَجَّ
 بَرُّهُ وَيَمْحَى مَنْ لَمْ يُرَجَّ بَرُّهُ وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ وَزَعَّ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ
 مَوَاتِهِمْ وَلَهُ صَرْفُ بَعْضِهِ فِي ثَعُورٍ وَسِلَاحٍ وَخَيْلٍ وَوَقْفٍ عَقَارٍ
 فِيءٍ أَوْ بَيْعَةٍ وَقَسَمَ غَلَّتُهُ أَوْ ثَمَنُهُ كَذَلِكَ (فصل) الْغَنِيمَةُ نَحْوُ
 مَالٍ حَصَلَ مِنَ الْحَرْبِيِّينَ بِأَيْحَافٍ فَيَقْدَمُ السَّلْبُ لِمَنْ زَكَبَ غَرَارًا
 مِنَّا بِإِزَالَةِ مَنَعَةٍ حَرْبِيٍّ فِي الْحَرْبِ وَهُوَ مَادَّةٌ مِنْ ثِيَابٍ كَخَفِّ
 وَرَأَنٍ وَمِنْ سِوَارٍ وَمَنْطِقَةٍ وَخَاتَمٍ وَتَفَقَّةٍ وَجَنِيْبَةٍ مَعَهُ وَآلَةٍ حَرْبٍ
 كَدَرَنُغٍ وَمَرْكَوبٍ وَآلَتِهِ لَا حَقِيْقِيَّةَ ثُمَّ تَخْرُجُ الْمُؤْنُ ثُمَّ يُخْمَسُ
 الْبَاقِي وَخَمْسُهُ كَخَمْسَةِ الْفَيْءِ وَالنَّفْلِ وَهُوَ زِيَادَةٌ يَدْفَعُهَا الْإِمَامُ
 بِاجْتِهَادِهِ لِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ أَمْرٌ مَحْمُودٌ أَوْ يَشْتَرِطُهَا لِمَنْ يَفْعَلُ مَنْ يُنْكِي
 الْحَرْبِيِّينَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ الَّذِي سَيَغْنَمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ أَوْ الْحَاصِلِ
 عِنْدَهُ وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ لِلْغَنَائِمِ وَهُمْ مَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ وَلَوْ فِي
 أَثْنَائِهِ بَنِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ أَوْ لَا بَنِيَّتَهُ وَقَاتَلَ كَأَجِيرٍ لِحَفْظِ أَمْتَةٍ
 وَتَاجِرٍ وَمُحْتَرِفٍ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْحِيَازَةِ حَقَّةً
 لَوَارِثِهِ وَلَوْ أَجَلَ سَهْمٍ وَلِفَارِسٍ ثَلَاثَةً وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ

فيه نفعٌ ويرضخ منها لعبدٍ وصبيٍّ ومجنونٍ وامرأةٍ وخنثى حضروا
ولكافرٍ معصومٍ حضرَ بلا أجرٍ وبأذن الإمام والرضخُ دون
سهمٍ يجتهدُ الإمامُ في قدره.

« كتابُ قسمِ الزكاة » هي لفقيرٌ من لأمالٍ له ولا كسبٍ
لا ثِقٌ يقعُ موقعا من كفايته ولو غيرَ زمنٍ ومُتَعَفِّفٌ ولمسكينٍ
من له ذلك ولا يكفيه ويعنعُ فقرَ الشخصِ ومسكنته كفايته
بنفقةٍ قريبٍ أو زوجٍ واشتغاله بنوافلٍ لا بعلمٍ شرعيٍّ والكسبُ
يعنعه ولا مسكنه وخادمه وثيابٌ وكتبٌ محتاجها ومالٌ له غائبٌ
بمحلّتين أو مؤجلٌ ولعاملٍ كساعٍ وكاتبٍ وقاسمٍ وحاشرٍ لا قاضٍ
ووالٍ ولمؤلفةٍ ضعيفٍ إسلامٍ أو شريفٍ يتوقعُ إسلامٌ غيره أو
كافٍ شرٌّ من يليه من كفارٍ أو مانعي زكاةٍ ولرقابٍ مكاتبونٍ لغيرِ
مُزَكٍّ ولغارٍ من تداينَ لنفسه في مباحٍ أو غيره وتابٍ أو صرفه
في مُباحٍ مع الحاجة أو لاصلاح ذاتِ البين ولو غنياً أو لضمانٍ
إن أُعسرَ مع الأصيل أو وحده وكان متبرعاً ولسبيلِ الله غازٍ
متطوعٍ ولو غنياً ولابنٍ سبيلٍ منشيءٍ سفرٍ أو محتسزٍ إن احتاجَ
ولا معصيةٍ بسفره وشرطٌ آخذ حريته وإسلامٌ وأن لا يكون

هاشمية ولا مطلبياً ولا مولياً لهما (فصل) مَنْ عِلْمَ الدَّافِعِ حَالَهُ
 عَمَلَ بَعْلِهِ وَمَنْ لَا فَاِنْ ادَّعَى ضَعْفَ إِسْلَامٍ صَدَّقَ أَوْ فَقْرًا أَوْ
 مَسْكَنَةً فَكَذًا إِلَّا اِنْ ادَّعَى عِيَالًا أَوْ تَلَفَ مَالٌ مُعْرِفَ لَهُ فَيَكْفُ
 يَتْنَهُ كَعَامِلٍ وَلِمَكَاتِبٍ وَغَارِمٍ وَبَقِيَةِ الْمُؤَلَّفَةِ وَصَدَّقَ غَازٍ وَابْنُ
 سَبِيلٍ فَإِنْ تَخَلَّفَا اسْتَرَدَّ وَالْيَتْمَانَةُ لِأَخْبَارِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ وَامْرَأَتَيْنِ
 وَيَفْنَى عَنْهَا اسْتِفَاضَةٌ وَتَصَدِّقُ دَائِنٍ وَسَيِّدٍ وَيُعْطَى فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ
 كَفَايَةُ عَمْرِ غَالِبٍ فَيَشْتَرِيَانِ بِهِ عَقَارًا يَسْتَعْلَانَهُ وَمَكَاتِبٌ وَغَارِمٌ
 مَا عَجَزَ عَنْهُ وَابْنُ سَبِيلٍ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصَدُهُ أَوْ مَالُهُ وَغَازٍ حَاجَتُهُ
 ذَهَابًا وَإِبَابًا وَإِقَامَةً وَيَمْلِكُهُ وَيَهْيَأُ لَهُ مَرْكُوبٌ إِنْ لَمْ يُطَقْ الْمَشْيُ
 أَوْ طَالَ سَفَرُهُ وَمَا يَحْمِلُ زَادَهُ وَمَتَاعُهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ مِثْلُهُ حَمَلُهَا
 كَابْنِ سَبِيلٍ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يَأْخُذُ بِأَحَدَاهُمَا (فصل)
 يَجِبُ تَعْيِيمُ الْأَصْنَافِ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَنَ وَجَدَ عَلَى الْإِمَامِ
 تَعْيِيمُ الْآحَادِ وَكَذَا الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرُوا بِالْبَلَدِ وَوَفَّى الْمَالُ وَإِلَّا
 وَجِبَ اعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لِابْنِ آحَادٍ
 الصَّنْفِ إِلَّا أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ وَتَتَسَاوَى الْحَاجَاتُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ
 نَقْلُ زَكَاةٍ فَإِنْ عُدِمَتِ الْأَصْنَافُ أَوْ فَضِّلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ وَجِبَ

ثقل^١ وإن^٢ عدم^٣ بعضهم أو فضل^٤ عنه شيء^٥ رد^٦ على الباقي^٧ إن^٨
 نقص^٩ نصيبهم^{١٠} وشرط^{١١} العامل أهلية^{١٢} الشهادات^{١٣} وقته^{١٤} زكاة^{١٥} إن^{١٦} لم^{١٧}
 يعين^{١٨} له ما يؤخذ^{١٩} ومن^{٢٠} يأخذ^{٢١} وسن^{٢٢} أن^{٢٣} يعلم^{٢٤} شهر^{٢٥}اً لا^{٢٦} أخذها^{٢٧} ويسم^{٢٨}
 نعم^{٢٩} زكاة^{٣٠} وفي^{٣١} في^{٣٢} محل^{٣٣} جلب^{٣٤} ظاهر^{٣٥} لا^{٣٦} يكثر^{٣٧} شعره^{٣٨} وحرم^{٣٩} في^{٤٠}
 الوجه^{٤١} (فصل^{٤٢}) الصدقة^{٤٣} سنة^{٤٤} وتحل^{٤٥} لغيري^{٤٦} وكافر^{٤٧} ودفعها^{٤٨}
 سر^{٤٩}اً وفي^{٥٠} رمضان^{٥١} ولنحو^{٥٢} قريب^{٥٣} بخار^{٥٤} أفضل^{٥٥} وتحرم^{٥٦} بما^{٥٧} يحتاجه^{٥٨}
 لمونه^{٥٩} أولدين^{٦٠} لا^{٦١} يظن^{٦٢} له^{٦٣} وفاء^{٦٤} وتسن^{٦٥} بما^{٦٦} فضل^{٦٧} عن^{٦٨} حاجته^{٦٩} إن^{٧٠}
 صبر^{٧١} وإلا^{٧٢} كره^{٧٣}

« كتاب^١ النكاح^٢ » سن^٣ لتائق^٤ له^٥ إن^٦ وجد^٧ أهبت^٨ وإلا^٩
 فترك^{١٠}ه^{١١} أولى^{١٢} وكسر^{١٣} توقانه^{١٤} بصوم^{١٥} وكره^{١٦} لغيره^{١٧} إن^{١٨} فقد^{١٩}ها أو كان^{٢٠}
 به^{٢١} علة^{٢٢} كبر^{٢٣}م وإلا^{٢٤} فتخل^{٢٥} لعبادة^{٢٦} أفضل^{٢٧} فان^{٢٨} لم^{٢٩} يتعبد^{٣٠} فالنكاح^{٣١}
 أفنل^{٣٢} وسن^{٣٣} بكر^{٣٤} إلا^{٣٥} لعذر^{٣٦} دينية^{٣٧} جميلة^{٣٨} ولود^{٣٩} نسبية^{٤٠} غير^{٤١} ذات^{٤٢}
 قرابة^{٤٣} قريبة^{٤٤} ونظر^{٤٥} كل^{٤٦} للآخر^{٤٧} بعد^{٤٨} قصده^{٤٩} نكاحه^{٥٠} قبل^{٥١} خطبة^{٥٢}
 غير^{٥٣} عورة^{٥٤} وله^{٥٥} تكريره^{٥٦} وحرم^{٥٧} نظر^{٥٨} نحو^{٥٩} خل^{٦٠} كبير^{٦١} ولو^{٦٢} مر^{٦٣} أهقاً^{٦٤}
 شيئاً^{٦٥} من^{٦٦} كبيرة^{٦٧} أجنبية^{٦٨} ولو^{٦٩} أمة^{٧٠} وله^{٧١} بلا^{٧٢} شهوة^{٧٣} نظر^{٧٤} سيده^{٧٥}
 وهما^{٧٦} عفيفان^{٧٧} ومحرمه^{٧٨} خلا^{٧٩} ما بين^{٨٠} سر^{٨١}ة وركبة^{٨٢} كعكسه^{٨٣} وحل^{٨٤}

بَلَا شَهْوَةَ نَظَرٌ لِّصَغِيرَةٍ خَلَا فَرْجٌ وَنَظَرٌ مَّسُوحٌ لِأَجْنَبِيَّةٍ
وَعَكْسُهُ وَرَجُلٌ لِّرَجُلٍ وَإِمْرَأَةٌ لِّإِمْرَأَةٍ كَسَنَظَرٍ لِّحَرَمٍ وَحَرَمٌ
نَظَرٌ كَافِرَةٌ لِّمُسْلِمَةٍ وَنَظَرٌ أَمْرَدٌ جَمِيلٌ أَوْ بِشَهْوَةٍ لَا نَظَرٌ لِّحَاجَةٍ
كِعَامَلَةٍ وَشَهَادَةٍ وَتَعْلِيمٍ وَحَيْثُ حَرَمٌ نَظَرٌ حَرَمٌ مَسٌّ وَيُحَاطَنُ
لِعِلَاجِ كَقَصْدِ بَشَرٍ طَهٍ وَلِخَلِيلٍ إِمْرَأَةٌ نَظَرٌ كُلُّ بَدْنِهَا بَلَا مَانِعٌ لَهُ
كَعَكْسِهِ (فصل) تَحِلُّ خُطْبَةُ خَلِيَةٍ عَنِ نِكَاحٍ وَعَدَّةٌ وَتَعْرِيزٌ
لِمُعْتَدَةٍ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ كَجَوَابٍ وَيَحْرُمُ عَلَى عَالِمٍ خُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةٍ
جَائِزَةٍ مِّنْ صُرْحٍ بِأَجَابَتِهِ إِلَّا بِاعْرَاضٍ وَيَجِبُ ذِكْرُ عَيُوبٍ مَّنْ أُرِيدَ
إِجْتِمَاعٌ عَلَيْهِ لِمُرِيدِهِ فَإِنْ أُنْذِفَ بِدُونِهِ حَرَمٌ وَسَنُّ خُطْبَةٍ قَبْلَ
خُطْبَةٍ وَقَبْلَ عَقْدٍ وَلَوْ أَوْجَبَ وَلِيٌّ نَفْطَبَ زَوْجٌ خُطْبَةً قَصِيرَةً
فَقَبْلَ صَحٍّ لَكِنَّمَا لَا تَسَنُّ (فصل) أَرْكَانُهُ زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ
وَوَلِيٌّ وَشَاهِدَانِ وَصِغَةٌ وَشَرْطٌ فِيهَا مَا فِي الْبَيْعِ وَلَفْظُ تَزْوِيجٍ
أَوْ إِنْكَاحٍ وَلَوْ بِعَجْمِيَّةٍ وَصَحٌّ بِتَقْدِيمِ قَبُولٍ وَبَزَوْجِيٍّ وَبَزَوْجِيَّةٍ
مَعَ زَوْجَتِكَ أَوْ تَزَوَّجْتَ لَا بِكِتَابَةٍ فِي الصِّغَةِ وَلَا بِقَبْلِ وَلَا
نِكَاحٍ شَفَارٍ كَزَوْجَتِهَا عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِتَنكِاحٍ وَبِضْعٍ كُلِّ صَدَاقٍ
الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ وَكَذَا لَوْ سَمِيََا مَعَهُ مَالًا فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبِضْعُ

صَدَاقًا صَحُّهُ فِي الزَّوْجِ حِلٌّ وَاخْتِيَارُهُ وَتَعْيِينُهُ وَعِلْمُهُ بِحِلِّ الْمَرْأَةِ
 لَهُ وَفِي الزَّوْجَةِ حِلٌّ وَتَعْيِينُهُ وَخُلُوعُ مَمَاسَرٍ وَفِي الْوَلِيِّ لِمُخْتَارِ
 وَقَدْ مَانَعُ وَفِي الشَّاهِدَيْنِ مَا فِي الشَّهَادَاتِ وَعَدَمُ تَعْيِينِ لِلْوَلَايَةِ
 وَصَحُّ بَابِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدْوِيهِمَا وَظَاهِرًا بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ
 وَحَرِيَّةٍ وَيَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِاِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا
 لَا الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَنْمَعُ صَحَّتُهُ فَإِنْ أَقْرَأَ الزَّوْجُ بِهِ فسخَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ
 إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَنَصْفُهُ أَوْ الزَّوْجَةُ بِخُلُوعٍ فِي وَلِيٍّ أَوْ شَاهِدٍ حَلْفٍ
 وَسَنُّ اشْهَادِهِ عَلَى رِضَا مَنْ يَعْتَبَرُ رِضَاهَا (فصل) لَا تَقْدُرُ
 امْرَأَةٌ نِكَاحًا وَيُقْبَلُ اِقْرَارُ مَكْفَةِ بِهِ لِمَصْدَقِهَا وَمُجْبِرُهُ وَلَا بِ
 تَرْوِيجٍ بَكْرٍ بِلَا إِذْنٍ بِشَرْطِهِ وَسَنُّ لَهُ اسْتِثْنَانُهَا مُكْفَةٍ وَسَكُوتُهَا
 بَعْدَهُ إِذْنٌ وَلَا يَزُوجُ وَلِيٌّ ثَنِيًّا بِوَطْءٍ فِي قُبُلِهَا وَلَا غَيْرُ أَبٍ بَكْرًا
 إِلَّا بِإِذْنِهَا بِالْغَيْنِ وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَبٌ فَأَبُوهُ فَسَائِرُ الْعَصْبَةِ الْمَجْمُوعِ
 عَلَى إِرْثِهِمْ كَأَرْثِهِمْ فَالْسلْطَانُ وَلَا يَزُوجُ ابْنٌ بِنَوَّةٍ وَيَزُوجُ عَتِيقَةً
 امْرَأَةً حَيَّةً مَنْ يَزُوجُهَا وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَإِذَا مَاتَتْ زَوْجٌ مِنْ لَهُ
 الْوَلَاءُ وَيَزُوجُ السُّلْطَانُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ أَحْرَمَ
 أَوْ عَضَلَ مُكْفَةً دَعَتْ إِلَى كَفْوٍ وَلَوْ عَيَّنَتْ كَفْوًا فَلِلْمُجْبِرِ تَعْيِينُ

آخر. (فصل) يمنع الولاية رقبته وصبا وجنونه وفسقه غير
 الامام وحجره سفه واختلال نظر واختلاف دين وينقلها كل
 لا بعد لاعمي واغما بل ينتظر زواله ولا إحرام ولا يعقد وكيل
 محريم ولو حلالا ولجبر توكيل بتزويج مؤلسته وإن لم تأذن ولم
 يعين زوجة على الوكيل احتياط كغيره إن لم تهه وأذنت في
 تزويج وعين من عينته وليقل وكيل ولي زوجتك بنت فلان
 وولي لو كيل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول قبلت نكاحها له
 وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة وولي اجابة من
 سألته تزويجا وإذا اجتمع أولياء في درجة وأذنت لكل سن
 أفقههم فأورعهم فأسنهم برضاهم فان تشاحوا واتحدوا
 أقرعوا فلو تزوج مفضل صح أو أحدهم زيدا وآخر عمرأ وعرف
 سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي وجب توقف حتى يتبين
 وإلا بطلا فلو ادعى كل عليها بسبق نكاحه سمعت فان أنكرت
 حلفت أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه وللآخر تحليفها ولجد
 تولى طرفي تزويج بنت ابنه ابن ابنه الآخر ولا يزوج نحو
 ابن عم نفسه ولو بوكالة فيزوجه مساويه فقاض وقاضيا قاض

آخر (فصل) زَوْجَهَا غَيْرَ كَفَوِّ بِرْضَاهَا وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ أَقْرَبُ
 أَوْ بَعْضُ مُسْتَوِينَ رَضَى بِأَقْوَاهُمْ صَحَّ لَا حَاقِمٌ وَخَصَالُ الْكِفَاءَةِ
 سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ وَحَرِيَّةٌ فَمَنْ مَسَّهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ رَقٌّ
 لَيْسَ كَفَوِّ سَلِيمَةٍ وَنَسَبٌ وَلَوْ فِي الْعَجَمِ فَعَجَمِيٌّ لَيْسَ كَفَوِّ عَرَبِيَّةٍ
 وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ لِقُرَشِيَّةٍ وَلَا غَيْرُهَا شَمِيٌّ وَمَطْلَبِيٌّ لَهَا وَعِفَّةٌ
 فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفَوِّ عَفِيفَةٍ وَحِرْفَةٌ فَلَيْسَ ذُو حِرْفَةٍ ذَنْيَةٌ كَفَوِّ أَرْفَعٍ
 مِنْهُ فَتَحَوَّ كُنَاسٍ وَرَاعٍ لَيْسَ كَفَوِّ بَنْتٍ خِيَاطٍ وَلَا هُوَ بَنْتٌ
 تَاجِرٍ وَبَزَازٍ وَلَا هُمَا بَنْتٌ عَالِمٍ وَقَاضٍ وَلَا يُقَابِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَهُ
 تَرْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ مَنْ لَا تَكَافُؤُهُ لَا مَعِيَّةٌ وَلَا أُمَةٌ (فصل)
 لَا يَزُوجُ مَجْنُونًا إِلَّا كَبِيرًا لِحَاجَةِ فَوَاحِدَةٍ وَلَا أَبٍ تَرْوِيجُ صَغِيرٍ
 عَاقِلٍ أَكْثَرَ وَمَجْنُونَةٍ لِمَصْلَحَةِ فَتَدَّ زَوْجَهَا حَاقِمًا إِنْ بَلَغَتْ
 وَاحْتِاجَتْ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ صَحَّ نِكَاحُهُ وَمَوْئِدُهُ فِي كَسْبِهِ
 أَوْ لِسْفِهِ نِكَاحٌ وَاحِدَةٌ لِحَاجَةِ بَازْنٍ وَلِيهِ أَوْ قَبْلَ لَهُ وَلِيُّهُ بَازْنٍ
 بِمَهْرٍ مِثْلٍ فَأَقْلٌ فَلَوْ زَادَ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنَ الْمُسَمَّى وَلَوْ نِكَاحٌ
 غَيْرُ مَنْ عَيْنُهَا لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ عَيْنَ لَهُ قَدْرًا لَا امْرَأَةً نِكَاحٌ
 بِالْأَقْلِ مِنْهُ وَمَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَطْلَقَ نِكَاحٌ لَا ثَقَّةً وَلَوْ نِكَاحٌ بِلَا

إِذْنٌ لَمْ يَصَحَّ فَإِنْ وَطِئَ فَلَاشَى ظَاهِرًا لِرُشِيدَةٍ وَالْعَبْدُ يَنْكَحُ
 بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بِحَسْبِهِ وَلَا يَجْبِرُهُ عَلَيْهِ كَمَكْسِهِ وَلَهُ اجْبَارُ أُمَّتِهِ
 لَا مُكَاتَبَةٌ وَلَا مُبْعَضَةٌ وَلَا أُمَةٌ سَيِّدَهَا وَتَرْوِجُهُ بِمَلِكٍ فَيَزُوجُ
 مُسْلِمٌ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ وَفَاسِقٌ وَمُكَاتَبٌ وَلَوْلَى نِكَاحٌ وَمَالٌ تَرْوِجُ
 أُمَةٌ مُوَلِيهِ (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ) تَحْرِمُ أُمٌّ وَهِيَ مَنْ
 وَلَدَتْكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ وَبِنْتُ وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ مِنْ وَلَدِهَا لَا مَخْلُوقَةٌ
 مِنْ زِنَاهُ وَأَخْتُ وَبِنْتُ أَخٍ وَأَخْتُ وَعَمَّةٌ وَهِيَ أَخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ
 وَخَالَتُ وَهِيَ أَخْتُ أَنْثَى وَلَدَتْكَ وَيَحْرُمُ بِالرِّضَاعِ فَرَضْتِكَ
 وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا أَوْ وَلَدَتْهَا أَوْ أَبَا مَنْ رَضَاعٌ أَوْ أَرْضَعْتَهُ أَوْ مَنْ
 وَلَدَكَ أُمُّ رَضَاعٍ وَقَسِ الْبَاقِي وَلَا تَحْرِمُ مَرْضِعَةُ أَخِيكَ أَوْ أَخْتُكَ
 أَوْ نَافِلَتِكَ وَلَا أُمُّ مَرْضِعَةٍ وَلَدَكَ وَبِنْتُهَا وَلَا أَخْتُ أَخِيكَ وَتَحْرِمُ
 زَوْجَةُ ابْنِكَ أَوْ أُمُّ ابْنِكَ وَأُمُّ زَوْجَتِكَ وَبِنْتُ مَدْخُولَتِكَ وَمَنْ
 وَطِئَ لِمَرْأَةٍ بِمَلِكٍ أَوْ شَبَهٍ مِنْهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا وَحَرَّمَتْ
 عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحْرَمُهُ بِغَيْرِ مَحْصُورَاتٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ
 وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ كَوَطِئِ زَوْجَةِ ابْنِهِ بِشَبَهٍ وَحَرَّمَ
 جَمْعُ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا

حرمَ تناكحهما كأمرأة وأختها أو خالتها فإن جمعَ بينهما بعقدٍ بطلَ
أو بعدين فكأن زوج من اثنين وله تناكحهما فإن وطئَ إحداهما
حرمتِ الأخرى حتى يحرّمَ الأولي بإزالة ملك أو نكاح أو كتابة
ولو ملكها ونكحَ أخرى حانتِ الأخرى دونها ولحرّ أربعٌ
ولغيره ثنتان فلو زاد في عقدٍ بطلَ أو عقدين فكما مرّ وتحلّ
نحو أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلقَ حرّاً ثلاثاً أو غيره
ثنتين لم تحلّ له حتى يغيبَ بقبلها مع افتضاض حشفة ممكّن
وطؤه أو قدرها في نكاح صحيح مع انتشار (فصل) لا ينكحُ
من يملكه أو بعضه فلو طراً ملك تامّ على نكاح انفسخ ولا
حرّ من بهارق لغيره إلا بعجزه عنّ تصلح التمتع كأن ظهرت
مشقة في سفره لغائبة أو خاف زناً مدته أو وجد حرّة بمؤجل
أو بلا مهر أو بأكثر من مهرٍ مثل لا بدونه وبخوفه زناً وباسلامها
للسلم وطرّ ويسار أو نكاح حرّة لا يفسخ الأمة ولو جمعها حرّة
بعقد صحّ في الحرّة (فصل) لا يحلّ نكاح كافرة إلا
كتاية خالصة بكره والكتاية يهودية أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة

تنسخه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه إن تجنبوا
الحرّف وهي كمسلة في نحو نفقة فله إجبارها على غسل من
حدث أكبر وتنظيف وترك تناول خبيث وتحرم سامرية
خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك
ومن انتقل من دين لاخر تعين إسلامه فلو كان امرأة لم تحل
لمسلم فإن كانت منكوبة فكمرتدة ولا تحل مرتدة وردة
قبل دخول تنجز فرقة وبعده فإن جمعها إسلام في العدة دام
نكاحه وإلا فالفرقة من الردة وحرم وطء ولا حد

(باب نكاح المشرك) أسلم على كفاية تحل دام نكاحه
أو غيرها وتخلفت أو أسلمت وتخلف فكردة أو أسلما معاً دام
والمعية بأخر لفظ وحيث دام لا تضر مقارنته لمفسد زائل
عند إسلام ولم يعتدوا فسادهم فيقر على نكاح بلا ولي وشهود
وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتدوه مؤبداً كنكاح
طرات عليه عدة شبهة وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم
ثم أسلم الآخر والأول محرم لا نكاح محرم ونكاح الكفار
صحيح فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم لم تحل له إلا بمحلول ولمقررة

مُسَمًّى صَحِيحٌ وَالْفَاسِدَانِ قَبْضَتُهُ كَأَنَّهُ قَبِلَ إِسْلَامَ فَلَا شَيْءَ أَوْ
بَعْضُهُ قَتَسَطٌ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِلَّا فَهَرُ مَثَلٍ وَمِنْ دَفْعَةِ
بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ كَهْرَزَةٍ أَوْ قَبْلَهُ مِنْهُ فَنُصِفَتْ أَوْ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ
وَلَوْ تَرَفَعَ الْيَنَّا ذَمِّيَانِ أَوْ مُسْلِمٌ وَذَمِّيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ هُوَ وَذَمِّيٌّ
وَجِبَ الْحُكْمُ وَتُقَرَّرُ عَلَى مَا تُقَرَّرُ لَوْ أَسْلَمُوا وَبَطُلَ بِمَا لَا تُقَرَّرُ
(فصل) أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ مُبَاحٌ لَهُ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ
أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ أَهْلُ اخْتِيَارٍ مُبَاحٌ وَانْدَفَعَ مَنْ زَادَ أَوْ
أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي عِدَّةٍ مُبَاحٌ تَعَيَّنَ أَوْ عَلَى أُمٍّ وَبَنَتِهَا
كِتَابِيَّتَيْنِ أَوْ أَسْلَمَتَا فَإِنْ دَخَلَ بَهُمَا أَوْ بِالْأُمِّ حُرْمَتَا أَبَدًا وَإِلَّا
فَالْأُمُّ أَوْ أُمَّةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ أَقْرَبَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حِينَئِذٍ
أَوْ لِأُمِّهِ أَسْلَمَ كَمَا مَرَّ اخْتَارَ أُمَّةٌ حَلَّتْ لَهُ حِينَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهَا
أَوْ حُرَّةٌ وَلِأُمِّهِ وَأَسْلَمَ كَمَا مَرَّ تَعَيَّنَتْ وَإِنْ أَصْرَتْ اخْتَارَ
أُمَّةٌ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّةٍ فَكَحْرَائِرٌ وَالْاخْتِيَارُ
كَأَخْتَرْتُ نِكَاحَكَ بِنْتَهُ أَوْ كَأَخْتَرْتُكَ أَمْسَكَتُكِ كَطَلَاقٍ لِأَقْرَابِ
وَوُطْءٍ وَظَهَارٍ وَأَيْلَاءٍ وَلَا يُعْلَقُ اخْتِيَارٌ وَفُسْخٌ وَلَهُ حَصْرُ اخْتِيَارٍ
فِي أَكْثَرِ مَنْ مُبَاحٌ وَعَلَيْهِ تَعْيِينٌ وَمَوْنَفْحِي يَخْتَارُ فَإِنْ تَرَكَ

حُبْسَ فَإِنْ أَصْرَ عَزَّرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَّتْ حَامِلٌ بِوَضْعِ وَغَيْرِهَا
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ إِلَّا مَوْطُوءَةً ذَاتُ اقْرَاءٍ فَبِالْأَكْثَرِ مِنْهُمَا
وَوُتِفَ إِرْثُ زُوجَاتٍ يُعْلَمُ لِصَلَحِ (فصل) أَسْلَمًا مَعًا أَوْ هِيَ
بَعْدَ دُخُولِ قَبْلِهِ أَوْ دُونَهُ اسْتَمَرَّتْ الْمُؤَنَةُ كَأَنْ ارْتَدَّ دُونَهَا

(بابُ الْخِيَارِ وَالْأَعْفَافِ وَنِكَاحِ الرِّقِيِّ) يَثْبُتُ خِيَارُ
لِكُلِّ بَجْنُونٍ وَمُسْتَحْكَمٍ جَذَامٍ وَبَرَصٍ وَإِنْ تَمَازَلَا وَلَوْ لَيْسَ بِكُلِّ
مِنْهَا إِنْ قَارَنَ عَقْدًا وَلَوْ رَتَقَهَا وَبَقَرْنَهَا أَوْ لَهَا بِجِبَةٍ وَبَعْتَهُ قَبْلَ
وُطْءٍ وَلَا خِيَارَ بَغِيرِ ذَلِكَ فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ وُطْءٍ فَلَا مَهْرٌ أَوْ بَعْدَهُ
بِحَادِثٍ بَعْدَهُ فَمُسْمًى وَإِلَّا فَمَهْرٌ مِثْلٍ وَلَوْ انْفُسَخَ بَرْدَةً بَعْدَهُ
فَمُسْمًى وَلَا يَرْجِعُ زَوْجٌ عَلَى مَنْ غَرَّهُ وَشَرَطَ رَفْعُ لِقَاضٍ وَتَثْبُتُ
عَنْتُهُ بِاقْرَارِهِ وَبِإِيمَانِهِ رُدَّتْ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ قَاضٍ سَنَةً بِطَلِبِهَا
وَبَعْدَهَا تَرْفَعُهُ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَطَّئْتُ وَهِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ
حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَفَتْ أَوْ أَقَرَّ فُسِّخَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْقَاضِي ثَبَتَتْ عَنْتُهُ
وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَ الْمُدَّةَ لَمْ تَحْسَبْ وَلَوْ شَرَطَ فِي أَحَدِهِمَا
وَصَفَّ فَأَخْلَفَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلِكُلِّ خِيَارٍ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ
لَا إِنْ بَانَ مِثْلُهُ أَوْ ظَنَّهُ بِوَصْفٍ فَلَمْ يَكُنْ وَحَكْمُ مَهْرٍ وَرَجُوعُ بِهِ

كعيبٍ والمؤثر تغيرٌ في عقد ولو غرَّ بحرية انعقد ولده قبل علمه
 حراً وعليه قيمته لسيدها لا إن غرَّه أو انفصل ميتاً بلا جناية
 ورجع على غار إن غرَّ مهاfan كان من وكيل سيدها أو منها تعلق
 الغرم بذمة ومن عتقت تحت من به رق تخيرت لا إن عتق
 أو لزم دور وخيار ما مرَّ فوري وتحلف في جهل عتق أمكن
 أو خيار به أو فور وحكم مهر كعيب (فصل) لزم مؤسراً
 أقرب فوارثاً إعفاف أصل ذكر حرٍّ معصوم عاجز عنه أظهر
 حاجته له بقوله بلا يمين بأن يهيء له مستمتعاً وعليه مؤنتها
 والتعيين بغير اتفاق على مهر أو ثمن له لكن لا يمين من لا تغفُّه
 وعليه تجديد إن مات أو انفسخ أو طلق أو أعتق بعذر ومن
 له أصلان وضاق ماله قدم عصبته فأقرب فيقرع وحرم وطء
 أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن
 تنقيب لأحد ولده حرٍّ نسيب وتصير أم ولد له إن كان حراً
 ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمتها لا قيمة ولد ونكاحها إن
 كان حراً لكن لو ملك زوجة أصله لم ينفسخ وحرم نكاح
 أمة مكاتبه فإن ملك مكاتب زوجة سيده لا ينفسخ

فَإِنْ عَادَ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ وَلَوْ وَهَبَتْهُ النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي أَوْ رُبْعُ
 بَدَلِ كُلِّهِ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَرْجِعْ وَلَيْسَ لَوَلِيِّ عَفْوٍ عَنْ مَهْرٍ
 (فصل) لَزُوجَةٍ لَمْ يَجِبْ لَهَا نِصْفُ مَهْرٍ فَقَطْ مَتَعَةٌ بِفِرَاقٍ
 لَا بِسَبَبِهَا أَوْ بِسَبَبِهَا أَوْ مِلْكِيٍّ أَوْ مَوْتٍ وَسِنْ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ
 ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فَإِنْ تَنَازَعَا قَدْرَهَا قَاضٍ بِحَالِهَا « فصل » اخْتَلَفَا
 أَوْ وَارِثَاهُمَا أَوْ وَارِثُ أَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ فِي قَدْرِ مُسَمًّى أَوْ صَفْتِهِ
 أَوْ تَسْمِيَّتِهِ تَحَالَفَا كَزَوْجٍ ادَّعَى مَهْرَ مِثْلٍ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً
 زِيَادَةً ثُمَّ يَنْسَخُ الْمُسَمًّى وَيَجِبُ مَهْرُ مِثْلٍ وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا
 وَمَهْرَ مِثْلٍ فَاقْرَأَ بِالنِّكَاحِ فَقَطْ كَلَفَ بَيَانًا فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ
 تَحَالَفَا أَوْ أَصَرَ حَلْفًا وَقَضِيَ لَهَا وَلَوْ أُثْبِتَتْ لِأَنَّهُ نَكَحَهَا أَمْسَ
 بِأَلْفٍ وَالْيَوْمَ بِأَلْفٍ لَزِمَاهُ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ صَدَقَ بِيَمِينِهِ وَتَشَطَّرَ
 أَوْ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَمْ يَصَدَّقْ « فصل » الْوَلِيَّةُ سَنَةٌ
 وَالْإِجَابَةُ لِعَرَسٍ فَرَضُ عَيْنٍ وَلَغَيْرِهِ سَنَةٌ بِشُرُوطٍ مِنْهَا إِسْلَامُ
 دَاعٍ وَمَدْعُوٍّ وَعَهْوٌ وَأَنْ يَدْعُوَ مُعِينًا وَلِعَرَسٍ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
 وَتَسْنُ لَهَا فِي الثَّانِي ثُمَّ تَكْرَهُ وَأَنْ لَا يَدْعُوهُ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَلَا
 بَعْذَرٍ كَأَنْ لَا يَدْعُوهُ آخِرُ وَلَا يَكُونُ ثُمَّ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ أَوْ تَقْبَحُ

مُجَالَسَتُهُ وَلَا مَنَكْرُ كَفَرٍ حَرْمَةُ وَصُورِ حَيَوَانٍ مَرْفُوعَةٌ إِنْ لَمْ
يَزَلْ بِهِ وَحَرَمَ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ وَلَا تَسْقُطُ أَجَابَةُ بِصَوْمٍ فَانْشِقْ
عَلَى دَاعِ صَوْمٍ نَفْلٍ فَالْفَطْرُ أَفْضَلُ وَلِضَيْفٍ أَكْلٌ مِمَّا قَدَّمَ لَهُ بَلَا
لَفْظٍ إِلَّا أَنْ يَنْتَظَرَ ذِيْرَهُ وَلَهُ أَخْذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ وَحَلُّ نَثْرِ نَحْوِ
سُكْرِ فِي إِمْلَاكِ وَخْتَانٍ وَالتَّقَاطُهُ وَتَرْكُهُمَا أَوَّلَى

« كِتَابُ الْقِسْمِ وَالنَّشُوزِ » يَجِبُ قِسْمُ لَزَوَّجَاتٍ بَاتَ عِنْدَ
بَعْضِهِنَّ فَيَلْزِمُهُ لِمَنْ بَقِيَ وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عَذْرٌ كَمَرْضٍ وَحَيْضٍ لَانَشُوزِ
وَلَهُ إِعْرَاضٌ عَنْهُنَّ وَسُنُّ أَنْ لَا يَعْطِلَهُنَّ كَوَاحِدَةٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ
يَدُورَ عَلَيْهِنَّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعُوهُنَّ لِمَسْكَنِ إِحْدَاهُنَّ وَلَا يَجْمَعُهُنَّ
بِمَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ وَلَا يَدْعُو بَعْضًا لِمَسْكَنِ وَيَمْضِي لِبَعْضٍ إِلَّا بِهِ
أَوْ بِقَرَعَةٍ أَوْ غَرَضٍ وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ وَلَمَنْ عَمَلَهُ لَيْلًا
النَّهَارُ وَلِمَسَافِرٍ وَقْتَ نَزْوِلِهِ وَلَهُ دُخُولٌ فِي أَصْلِ عَلَى أُخْرَى لِمُضْرُورَةٍ
كَمَرْضِهَا الْخَوْفِ وَفِي غَيْرِهِ لِحَاجَةٍ كَوْضْعِ مَتَاعٍ وَلَهُ تَمَتُّعٌ بِغَيْرِ
وُطْءٍ فِيهِ وَلَا يُطِيلُ مَكْنَهُ فَإِنْ أَطَالَهُ قَضَى كدُخُولِهِ بِسَبَبٍ
وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي إِقَامَةٍ فِي غَيْرِ أَصْلِ وَأَقْلُ قِسْمٍ وَأَفْضَلُهُ
لَيْلَةٌ وَلَا يَجَاوِزُ ثَلَاثًا وَلِيَقْرَعَ لِلْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ لَكِنْ لِحَرْمَةِ مِثْلِهِ

غيرها ولجديده بكر سبع وثيب ثلاث ولاه بلا قضاء وسن
تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت
لا معه بلا إذن أو به لا لغرضه ومن سافر لنقلة لا يصحب
بعضهن ولا يخلفهن أو لغيرها مباحاً حل ذلك بقرعة في الأولى
وقضى مدة الإقامة إن ساكن مصحوبته ومن وهبت حقها
فلززوج رد فان رضى ووهبته لمعينة بات عندها ليلتيها أو لمن
أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص «فصل» ظهر أماره نشوزها
وعظاً أو علم وعظاً أو هجر في مضجع وضرب إن أفاد فلو منعها
حقاً كقسم الزمة قاض وفاءه أو إذاها بلا سبب نهاه ثم عززه
أو ادعى كل ثمدي صاحبه منع الظالم بخبر ثقة فان اشتد
شفاق بعث لكل حكماً برضاها وسن من أهلها وهما
وكيلان لها فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها
ببذل وقبول

«كتاب الخلع» هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها
ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه
فيصح من تبذ ونجور بسفه ويدفع عوض لملك أمرها

وفي الملتزم إطلاقُ تصرفٍ مالى فلو اختلعت أمةٌ بلا إذن سيِّد
 بعين بانت بمهرٍ مثل في ذمتها أو بدين فيه تيين أو بآذنه فإن أطلقه
 وجب مهرٌ مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين
 عيناً له تعينت أو محجورة بسفه طُلقت رجعيّاً أو مريضة مرضاً
 موت صحٍّ وحسب من الثالث زائدٌ على مهرٍ مثل وفي البضع
 ملكٌ زوج له فيسح في رجعة وفي العوض صحة اصداقه فلو
 خالها بفاسد يقصد بانت بمهرٍ مثل أو لا يقصد فرجعى ولهما
 توكيل فلو قدر لو كيله مالا فنقص لم تطلق أو أطلق فنقص
 عن مهرٍ مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع
 لها بانت بمهرٍ مثل عليها أو له لزمه مُسماه أو أطلق فكذا أو
 رجع بما سمى وصحَّ توكيل كافر وامرأة وعبد ومن زوج
 توكيل محجور بسفه ولا يوكله بقبض ولو وكلاً واحداً تولى طرفاً
 فقط وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تخلل كلام يسير وصريح
 خلع وكهته دريح طلاق وكهته منها فسح بيعه
 صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بلا عوض بنيسة التماس
 قبول فمهرٌ مثل وإذا بدأ بمعاوضة كطلقتك بألف فمعاوضة بشوب

(فصل ٨) لا يضمنُ سيدهُ بذنه في نكاح عبده مَهراً
ومؤنةً وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن
له فيها ثم في ذمته كزائد على مُقدَّر ومهر بوطء برضا مالكة
أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه وعليه تخليته ليلاً لتمامه ويستخدمة
نهاراً إن تحملها وإلا خلاه ليكسبها أو دفع الأقل منها ومن
أجرة مثل وله سفر به وبأتمته المزوجة ولزوجها صحبتها وليس سيده
غير مكاتبه لاستخدامها نهاراً وتسليمها لزوجها ليلاً ولا مؤنة عليه
إذاً ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أتمته أو
قتلت نفسها قبل وطء سقط مهرها ولو باعها فالمرء أو نصفه له
إن وجب في ماله ولو زوج أتمته عبده ولا كتابة فلا مهر
« كتاب الصداق » سن ذكره في العقد وكره إخلاؤه
عنه وما صح ثمناً صح صداقاً ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل
قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت بيده أو
أتلفها هو وجب مهر مثل أو هي فقابضة أو أجنبي أو تعييت
لا بها تخيرت فإن فسخت فمهر مثل وإلا غرمت الأجنبي ولا
شيء في تعييتها بغيره أو عيين فتلفت واحدة قبل قبضها إنفسخ

فيها وتخيرت فإن فسخت فمهرٌ مثلٍ وإلا فحصة التاليف منه ولا
يضمنُ منافعَ فائتة يبيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم
بعد طلبٍ ولها حبسُ نفسها لتقبضَ غير مؤجل ملكته بنكاح
ولو تنازعا في البداءة أجرا فيؤمرُ بوضعه عند عدل وتؤمرُ
بتمكينٍ فإذا مكنت أعطاهُ لها ولو بادرت فمكنت طالبتهُ فإن لم
يطأ امتنعت ولو بادرت فسلم فلتمكن فإن امتنعت لم يسترد وتصل
لنحو تنظيفٍ بطلبٍ ما يراه قاضٍ من ثلاثة أيام فأقل ولا طاقة
وطءٍ وكره تسليم قبلها وتقرر بوطءٍ وإن حرم وبموتٍ

« فصل » نكحها بما لا يملكه وجب مهرٌ مثل أو به

وبغيره بطل فيه فقط وتخير فإن فسخت فمهرٌ مثلٍ وإلا فلها مع
مملوك حصة غيره منه بحسب قيمتهما وفي زواجك بنتي وبعثك
نوبها بهذا العبد صح كلٌّ ووُزع العبدُ على الثوب ومهر المثل
ولو نكح لموليه بفوق مهرٍ مثل من ماله أو أنكح بنتاً لارشيده
أو رشيدة بكرّاً بلا إذن بدونه أو عينت له قدراً فنقص عنه أو
أطلقت فنقص عن مهرٍ مثل أو نكح بألف على أن لا يها أو
أن يعطيه الفاً أو شرطاً في مهر خيارٍ أو في نكاح ما يخالف

مقتضاهُ ولم يَحُلْ بمقصوده الأصلي كأن لا يتزوجَ عليها صحَّ
النكاحُ بمهرٍ مثلٍ أو أُخِلَّ بهِ كشرطيٍّ محتملةٍ وطءٍ عدمه أو
شرطٍ فيه خيارٌ بطلَ النكاحُ أو ما يوافقُ مقتضاهُ أو مالا ولا لم
يؤثر ولو نكحَ نسوةً بمهرٍ فلكلِّ مهرٍ مثلٌ ولو ذكرُوا مهرَ أسراً
وأكثرَ جهراً لزمَ ما عَقَّدَ بهِ « فصلٌ » صحَّ تقويضُ
رَّشيدةٍ بزَوْجِيٍّ بِلَا مهرٍ فزَوْجٌ لا بمهرٍ مثلُ كسيِّدٍ زوجٍ بِلَا
مهرٍ ووجبَ بو طءٍ أو موتُ مهرٍ مثلُ حالٍ عَقَدَوطها قبلَ وطءٍ
طلبُ فرضٍ مهرٍ وجبَسُ نفسها له ولتسليمِ مفروضٍ وهو مَارضيا
بهِ فلو امتنعَ منه أو تنلَزَعَا فيه فرضٌ قاضٍ مهرٍ مثلُ علمهُ حالاً من
نقدٍ بلَدٍ ولا يصحُّ فرضُ أجنبيٍّ ومفروضٌ صحَّحُ كسميٍّ
ومهرٌ المثلُ ما يرغبُ بهِ في مثلها من عَصَبَاتِهَا القَرَبِيِّ فَالْقَرَبِيِّ
فَتَقَدَّمَ أُخْتُ لَأَبَوَيْنِ فِلَا بَ فَبَتُ أُخْ فَعَمَةٌ كَذَلِكَ فَانْ تَعَذَّرَ
مَعْرِفَتُهُ فَرَحِمٌ كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ وَيَعْتَبَرُ مَا يَخْتَفُ بِهِ غَرَضٌ كَسَنِ
وَعَقْلٍ فَانْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقَصَ فَرَضٌ لَأَثَقٍ وَتَعْتَبَرُ مَسَاحَةٌ
مِنْ وَاحِدَةٍ لِنَقْصِ نَسَبٍ يَنْشُرُ رَغْبَةً وَمِنْهُنَّ لِنَحْوِ عَشِيرَةٍ وَفِي وَطءٍ
شَبْهَةِ مَهْرٍ مِثْلَ وَقْتِهِ وَلَا يَتَعَدَّدُ بَتَعَدُّدِهِ إِنْ اتَّحَدَتْ وَلَمْ يُوَدَّ قَبْلَ

تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال . « فصل ٥ » الفراق قبل
 وطء بسببها كفسخ بعيب يسقط المهر وما لا كطلاق وإسلامه
 وردته ولعانه ينصفه بعود نصفه إليه بذلك وإن لم يحتتره فلو
 زاد بعده فله ولو فارق بعد تلقه فنصف بدله أو تعينه بعد
 قبضه فإن قنع به وإلا فنصف بدله سليماً أو قبله فله نصفه بلا
 أرش ونصفه إن عيسه أجنبي أو زيادة منفصلة فهي لها أو
 متصلة خيرت فإن شحت فنصف قيمة بلا زيادة وإن سمحت
 لزمه قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة وحمل وتعلم صنعة
 مع برص فإن رضى بنصف العين وإلا فنصف قيمتها وزرع
 أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة متصلة وإن فارق
 وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه فإن قطع فنصف النخل ولو
 رضى بنصفه وتبقى الثمر إلى جذاه أجبرت ويصير النخل
 يديها ولو رضيت به فله امتناع وقيمة ومتى ثبت خيار ملك
 نصفه باختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصدق إلى قبض
 ولو اصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان وهبته له فله نصف بدله

وله رجوع قبله فإن قال طلق بألف فطلقت بآنت به أو طلق ونوى
عدداً فطلقت ونوته أو غيره فما تواففا فيه وإلا فواحدة أو طلق
ثلاثاً فوحدت أو عكسه فواحدة (فصل) نوي عدداً
بصريح كأنت طالق واحدة أو كناية كأنت واحدة وقع ولو
أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فمات قبل تمام طالق لم يقع أو
بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً
وتخلل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث
فثلاث أو بالأخيرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيده أن بالثالث لا أول
بغيره ولو قال طلبة قبل طلبة أو بعدها طلبة أو طلبة بعد
طلبة أو قبها طلبة فثنتان في مدخول بها وفي غيرها طلبة مطلقاً
ولو قال لزوجته إن دَخَلت فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان
كأنت طالق طلبة مع طلبة أو معها طلبة أو في طلبة وأراد مع
وإلا فواحدة ولو قال طلبة في طلفتين وقصد معية فثلاث أو
حساباً عرفه فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلبة أو نصف
طلفتين أو نصف طلبة في نصف طلبة أو نصف وثلاث طلبة

أو نصفى طلاقاً ولم يرد كل جزء من طلاق فطلاقاً أو ثلاثة أنصاف طلاقاً أو نصف طلاقاً وثلاث طلاقاً فثنتان أو لأربع أو قمت عليك أو يئسكن طلاقاً أو طلاقين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلاقاً فإن قصد توزيع كل طلاقاً عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فإن قصد بمضهن ديسن (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فواحدة أو ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا ثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً إلا نصف طلاقاً فثلاث ولو عقب طلاقه بأن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن يشأ الله وقصد تعليقه منع إنعقاده لكل عقد وحل ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع

(فصل) شك في طلاق فلا أو في عدد فلا أقل ولو

علق اثنان بنقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزواجه طلق أحدهما ولزمه بحث وبيان أو لزوجه وعبد منع منها إلى بيان فإن مات لم يقبل بيان وارنه إن اتهم بل يقرع فإن قرع عتق أو قرعت بقي الاشكال ولو طلق أحدي زوجتيه بعينها وجهلها

وتفحّتى يعلم ولا يطالبُ ببيان إن صدّقته في جهله ولو قال
لزوجته وأجنبية إحداكما طالق وقصد الأجنبية قبل يمينه
لا إن قال زينب طالق وقصد أجنبية أو لزوجته إحداكما
طالق وقع ووجب فوراً في بائنٍ تعيينها إن أبهم وبينها إن عين
واعتزلها ومؤنتها إلى تعيين أو بيان والوطء ليس تعيناً ولا بياناً
ولو قال في بيانه أردت هذه فيان أو هذه وهذه أو هذه بل
هذه طلقتا ظاهراً ولو ماتتا أو إحداهما قبل ذلك بقيت مطالبة
لبيان الأثر ولو مات قبل بيان وارثه لا تعيينه (فصل)
طلاق موطوءة تعدّ باقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يطأ في
طهر طلق فيه أو علق بمضى بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا
في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي وطلاق
غيرها وخلع زوجة في بدعة بعوض منها لا ولا البدعي حرام
وسنّ لفاعله رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة حسنة أو
أحسن طلاق أو أجمله أو أنت طالق لبدعة أو طلقة قبيحة أو
أقبح طلاق أو أخشه وهي في سنة أو بدعة طلقت وإلا فبالصفة
أو طلقة سنّية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالا وجرّ جمع الطلقات

ولو قال ثلاثاً أو ثلاثاً لِسَنَّةٍ وفسرها بتفريقها على اقراء قبل
 ممن يعتقد تحريم الجمع ودين غيره ومن قال أنت طالق وقال
 أردت إن دخلت أو إن شاء زيد ومن قال نسائي طوالق أو كل
 امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن ومع قرينة كأن خاصمته
 فقالت تزوجت فقال ذلك يقبل (فصل) قال أنت طالق
 في شهر كذا أو غرته أو أوله وقع بأول جزء منه أو نهاره أو
 أول يوم منه فبفجر أوله أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلاً
 إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهاراً فبمثل وقته من غده
 أو اليوم وقال نهاراً فبغروب شمس أو ليلاً فبأول شهر وسنة أو
 أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طلاقاً في نكاح آخر
 وعرف أو أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلف وللتعليق
 أدوات مكن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما وأى ولا يقتضين
 فوراً في مثبت بلا عوض وتعليق بمشيئتها ولا تكراراً إلا كلما
 فلو قال إذا طلقته فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت
 فطلقته في موطوءة أو كلما وقع طلاق فطلق ثلاثاً فيها وطلقة
 في غيرها أو إن طلقته واحدة فبعد حر وإن ثنتين فبعد أن

تعلق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك
بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة
فلغو أو بألف فثلاث به أو بتعلق كمتى أعطيتني فتعلق فلا
رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً إلا في نحو إن وإذا
أو بدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جعالة فلها
رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحّد فثلاثه وراجع إن شرط
رجعة ولو قالت طلقني بكذا فارتداً أو أحدهما فأجاب إن كان
قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال
ولا طلق به (فصل) قال طلقتك بكذا أو على أن لي
عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقتك وعليك أو ولي عليك
كذا أو سبق طلبها به أو قال أردت الإلزام فصدّقته وقبلت وإن
لم يقله فرجعي أو إن أو متى ضمننت لي الفأنت طالق فضمننته
أو أكر ولو تراخى في متى بانت بألف كطلق نفسك إن ضمننت لي
أنما فطنت وضمننت أو علق بإعطاء مال فوضعت بين يديه
بانت فيلزمه كأن علق بنحو اقباض واقرن به ما يدل على
الاعطاء أخذه بيده منها ولو مكرهه شرط في إن قبضت

ويقع رَجْعاً ولو علقَ باعطاءِ عبدٍ بصفةٍ سلمٍ أو دونها فأعطته
 لا بها لم تطلق أو بها طلقت به في الأولى وبمهر مثل في الثانية
 فإن بانَ معيياً في الأولى فله ردهُ ومهرٌ مثل أو بلا صفة طلقت
 بعبد أن صحَّ بيعها له وله مهرٌ مثل ولو طلبت بألف ثلاثاً وهو إنما
 يملكُ دونها فطلق ما يملكُ فله ألفٌ أو طلقةً فطلق به أو مطلقاً وقعَ
 به أو بمائة وقعَ بها أو طلاقاً غداً فطلق غداً أو قبله بانتَ بمهرٍ مثلٍ
 ولو قال إن دخلتِ فأنت طالقٌ بألفٍ فقبلت ودخلت طلقت به
 واختلاعُ أجنبيٍّ كاختلاعها ولو كيلها أن يختلع له ولا أجنبي
 توكيلها فتخير فإن اختلع بماله فذاك أو بماله وصرحَ بوكالةٍ
 كاذباً أو بولايةٍ لم تطلق أو باستقلالٍ نخلع بمغصوب « فصل »
 ادعتُ خلعاً فأنكرَ حلف أو ادعاهُ فأنكرتِ بانت ولا عوضَ
 ولو اختلفا في عددٍ طلاقٍ أو صفةٍ عوضه أو قدره ولا بنيةَ
 تحالفاً ويجبُ بفسخِ مهرٍ مثلٍ ولو خالعه بألفٍ ونوا نوعاً لزمَ
 « كتابُ الطلاق » أركانهُ صيغةٌ ومحلٌ وولايةٌ وقصدٌ
 ومطلقٌ وشرطٌ فيه تكليفٌ إلا سكران واختيارٌ فلا يطعُ من
 مُكره وإن لم يُورَ وشرطُ الإكراهِ قدرةٌ مكره على ما مدَّ به

عاجلاً ظاهراً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حقه ويحصل
بتخويف بمحذور كضرب شديد فإن ظهر قرينة اختيار كأن
أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو طلق أو طلاق مبهمة
خالف وقع وفي الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية فيقع
بصريحه بلانية وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وزجته
كطلقتك أنت طالق أنت مطلقه ياطلق وبكنايته بنية مقترنة
بأولها كأطلقتك أنت طلاق أنت مطلقه خلية بربية بته بته
بائن حلال الله على حرام أعتدي استبرئي رحمك الحق بأهلك
حبلك على غاربك لا أندك سر بك أعزبي اغزبي دعي ودعي
أشركتك مع فلانة وقد طلقت وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها
لا استبرئي رحمي منك والأعتاق كناية طلاق وعكسه وليس
الطلاق كناية ظاهراً وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك
ونوى طلاقاً أو ظاهراً وقع أو نواهما تخيراً وإلا فلا تحرم وعليه
كفارة يمين كما لو قاله لأمته ولو حرّم غير مامر فلعن كإشارة
ناطق بطلاق ويعتد بإشارة أخرس لا في صلاة وشهادة وحنث
فإن فهمها كل أحد فصريحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب

أذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت ببلوغه أو إذا قرأت كتابي
 فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرىء عليها وهي أمية وعلم
 حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل
 بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل ملكاً
 للمطلق فلا يقع ولو مُعلقاً على أجنبية كبائن وصح في رجعية
 وتعليق عبد نالته كأن عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثاً
 فيقعن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبانت ثم
 نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون
 ماله وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقيته ويقع في مرض
 موته ويتوارى في عدة رجعي وفي القصد قصد لفظ طلاق
 لمعناه فلا يقع ممن حكي طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن
 نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يُصدق ظاهراً إلا بقربة
 كقوله لمن اسمها طالق أو لم يقصد طلاقاً ولمن اسمها طارق
 أو طالق وقال أردت نداءً فالتفت الحرف ولو خاطبها بطلاق
 هازلاً أو لاعباً أو ظنها أجنبية وقع (فصل) تفويض طلاقها
 للنجز إليها ولو بكنية تملك فيشترط تطليقها ولو بكنية فوراً

وإن ثلاثاً وثلاثين^١ وأن أربعاً فأربعة^٢ فطلق أربعاً عتق عشرة^٣ ولو
 علق بكلمة خمسة عشر ويتضمن فوراً في منى إلا أن فلو قال إن
 لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو أن دخلت أو أن لم تدخل بالفتح
 وقع حالا إن عرف نحواً وإلا فتعلق (فصل) علق بحمل فإن ظهر
 أو ولدته بدون ستة أشهر من التعليق أو لأربع سنين فأقل ولم
 توطأ وطأ يمكن كونه الحمل منه بأن وقوعه وإلا فلا ولو قال
 إن كنت حاملاً بذكر فطلقة^٤ وبأنثى فطقتين فولدتها ثلاثاً^٥ وإن
 كان حملك ذكراً فطلقة^٦ إلى آخره فلعنوا^٧ أو إن ولدت فولدت
 اثنين مرتباً طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت^٨
 فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان وانقضت عدتها
 بالثالث أو لأربع كلما ولدت واحدة فصواحبه طوالق فولدن
 معاً طلقن جميعاً ثلاثاً وثلاثين أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالأولى
 إن بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقتين وانقضت
 عدتها بولادتهما أو ثنتان معاً ثنتان معاً وعدة الأولين باقية
 طلقتا ثلاثاً وثلاثين والأخريان طلقتين أو إن حضت طلقت^٩
 بأول حيض مقبل أو حيضة فيماها مقبلة وحلفت على حيضها

المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو إن حضمتا فأنما طالقان فادعياه
وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو إن أو متى طلقتك أو ظهرت
منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت فأنت طالق قبله ثلاثاً
ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو إن وطئتك مباحاً فأنت طالق
قبله ثم وطئ لم يقع علق بمشيئتها خطاباً اشترطت فوراً في غير
نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون ولو
كارهاً ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء
زيد طلاقاً فشاءها لم تطلق كما لو علقه بفعله أو بفعل من يبالى
بتعليقه وقصد لإعلامه به بفعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً (فصل)
قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع
نيتيه أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد
طلقته بصفة وسيده حرّيته بما فتيق به الم تحرم ولو نادى زوجته فأجابته
أخرى فقال أنت طالق وظنها المنادة طلقت لا المنادة ولو علق
بنير كلما بأكل رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف
ما تعلق به بحث أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلقت بطلاق
فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن

الأمر كما قلت فأت طالق وقع المعلق بالحلف لا أن قال إذا
 طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له
 استخباراً أطلقها فقال نعم فاقرار به فان قال أردت ماضياً وراجعت
 حلف أو قيل ذلك التماساً لا انشاء فقال نعم فصريح (فصل) علق
 بأكل رمانة أو رغيف فبق حبة أو لبابة أو بيلمها ثمرة فيها وبرمها
 ثم بامساكها فبادرت بأكل بعض أو رميه أو بعدم تمييز نواه
 عن نواها ففرقتة أو صدقها في تهمة سرقة فقالت سرقت مسرقت
 أو إخبارها بعدد حب فذكرت ما لا ينقص عنه ثم واحداً واحداً
 إلي ما لا يزيد عليه أو إخبار كل من ثلاث بعدد ركعات
 الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة وأخري خمس عشرة وثالثة
 إحدى عشرة ولم يقصد تعييناً في الأربع لم يقع أو بنحو حين
 وقع بمضى لحظة أو برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله حياً وميتاً
 لا بضر به ولو خاطبته بمكروه كياسفيه يا خسيس فقال إن كنت
 كذا فأت طالق فان قصد مكافأتها وقع وإلا فتمليق والسفيه من
 به منافي إطلاق التصرف والخسيس من باع دينه بدنياء وشبه
 أنه من يتعاطي غير لائق به بخلاً والبخيل من لا يؤدي

زكاة أو لا يقرى ضيفاً

(كتاب الرجعة) أركانها صيغة ومحل ومرتجع وشرط فيه أهلية نكاح بنفسه فلولي من جن رجعة حيث يزوجه وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريح وهو ردّك إلى ورجعتك وارتجعتك وراجعتك وأمسكتك أو كناية كزواجك ونكحتك وتنجيز وعدم توقيت وسنّ أشهاد وفي المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة لحل مطلقه مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وحلفت في إقباض العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتام بستة أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصور بمائة وعشرين ولحظتين ولمضغة بثمانين ولحظتين وباقراء لحرّة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولنغير حرّة طالقت في طهر سبق بحيض بستة عشر ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة ولو وطئ رجعية واستأنفت عدة بلا حمل راجع فيما كان بقي وجرم تمتع بها وعزر معتقد تحريره وعليه بوطء مهر مثل وصح ظهار وإيلاء ولعان ولو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت

الأَنْقِضَاءِ حَلَفَتْ أَوْ وَقَّتِ الرَّجْعَةَ حَلَفَ وَإِلَّا حَلَفَ مِنْ سَبْقِ
بِالدَّعْوَى فَإِنْ ادَّعَى مَعَهَا حَلَفَتْ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَقَالَ وَطَّئْتُ فَلْيَرْجِعْ
وَأَنْكَرْتُ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِمَهْرٍ فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا
تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفٍ وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ

(كِتَابُ الْإِيلَاءِ) أَرْكَانُهُ مُحْلُوفٌ بِهِ وَعَلَيْهِ وَمُدَّةٌ وَصِيفَةٌ
وَزَوْجَانِ وَشَرْطَانِ فِيهِمَا تَضَوُّرٌ وَطَّيٌّ وَصَحَّةٌ طَلَاقٌ وَفِي الْمُحْلُوفِ
بِهِ كَوْنُهُ اسْمًا أَوْ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ التَّزَامُ مَا يَلِزُّ بِبَذْرِ أَوْ تَعْلِيلُ
طَلَاقٍ أَوْ عَقْدٌ وَلَمْ تَنْحُلِ الْيَمِينَ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَفِي الْمُحْلُوفِ
عَلَيْهِ تَرْكُ وَطَّيٍّ شَرْعِيٍّ وَفِي الْمُدَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَمِينٍ وَفِي
الصِّفَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحٌ كَتَغْيِيبِ حُشْفَةٍ بِفَرْجٍ وَوَطَّيٍّ وَجَمَاعٍ
أَوْ كُنَايَةٌ كَمَلَامَسَةٍ وَمُبَاضَعَةٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَعَبْدِي حَرٌّ
فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ حَرٌّ عَنْ ظَهَارِيٍّ وَكَانَ ظَاهِرًا
فَقَوْلٌ وَإِلَّا حُكِمَ بِهِمَا ظَاهِرًا أَوْ عَنْ ظَهَارِيٍّ إِنْ ظَاهَرَتْ فِقَوْلٍ إِنْ
ظَاهَرَ أَوْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فِقَوْلٍ فَإِنْ وَطَّيْتُ طَلَّقْتُ وَزَالَ الْإِيلَاءُ
أَوْ لَا رُبَّعٌ وَاللَّهُ لَا أَطَأُ كَنْ فِقَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ إِنْ وَطَّيْتُ ثَلَاثًا
فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطَّيٍّ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ لَا أَطَأُ كَلَامُنْكَ

فول من كلٍّ أو لا أطوئك سنة إلا مرة فقول إن وطئ وبقي أكثر
من الأربعة (فصل) يميل بلا قاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال
الردة والموانع الآتين أو رجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول
ومانع وطئ بها حسي أو شرعي غير نحو حيض كمرض وجنون
ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف المدة بزواله فان
مضت ولم يطأ ولا مانع بها طالبت بفيئة ثم بطلاق ولو تركت
حقها والفيئة تنيب حشفة بقبل وإن كان المانع به وهو طبعي
كمرض بفيئة لسان ثم بطلاق أو شرعي كاحرام فبطلاق فان
عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضى طامقة ويميل
بوما ولزمه بوطء كفارة يمين إن حلف بالله

« كتاب الظهار » أركانه مظاهره ومظاهر منها ومشبهه
به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وفي
المظاهر منها كونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أنثي
محرم لم تكن حلاً وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كانت
أو رأسك أو يدك كظهر أمي أو كجسمها أو يديها أو كانت ثأمي
أو كمينها أو غيرها مما يذكر للكرامة وصح توقيته وتعليقه

فلو قال إن ظهرت من ضرتك فأنت كظهر أمي فظاهر فظاهر
 منها أو من فلانة وفلانة أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر
 منها فظاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي
 أجنبية فلا إلا إن أراد وظاهر قبل نكاحها أو أنت طالق
 كظهر أبي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا وإلا فالطلاق
 فقط (فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير
 مؤقت من غير رجعية أن يسكنها بعده زمن إمكان فرقة فلو
 اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو
 ارتد متصلا ثم أسلم فلا عود بأسلام بل بعده وفي مؤقت بمنع
 حشفة في المدة ويجب نزع وحرّم قبل تكفير أو مضى مؤقت
 تمتع حرّم بحيض ولو ظاهر من أربع بكلمة فإن أمسكن فأربع
 كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو كرّر في امرأة متصلا
 تعدد إن قصد استنفاها وهو به عائد

« كتاب الكفارة » تجب نيتهما وهي بخيرة في يمين
 وستاتي ومرتبة في ظهار وجماع وقتل وخصامها إعتاق رقبة
 مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعسل فيجزئ صغير وأقرع

وَأُغْرَجُ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ وَأَعُورٌ وَأَصْمٌ وَأَخْشَمٌ وَفَاقِدُ أَثْنِهِ
 وَأَذْنِيهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ لَارْجُلٍ أَوْ خَنْصَرٌ وَبَنْصَرٌ مِنْ يَدٍ أَوْ
 أَعْمَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنِمَهِمَا أَوْ مِنْ أَصْبَعٍ غَيْرَهُمَا أَوْ أَمْلَةٌ لِإِبْهَامٍ وَلَا مَرِيضٌ
 لَا يُرْجَى وَلَمْ يَبْرَأْ وَلَا مَجْنُونٌ أَفَاقَتُهُ أَقْلٌ وَيَجْزِيُهُ مَعْلَقٌ بِصَفَةِ
 وَنُصْفَارِ قَيْقَيْنِ بَاقِيٍّ مَا حَرَّ أَوْ سَرِيٍّ وَرَقِيقَاهُ عَنْ كَفَارَتِهِ لَا جَعْلُ
 الْعَتَقِ الْمَعْلَقِ كَفَارَةً وَلَا مُسْتَحَقُّ عَتَقٍ وَاعْتِقَاقٌ بِمَالٍ كَخَلْعٍ فَلَوْ قَالَ
 أَعْتَقْتُ أُمَّمٌ وَلَدَكَ أَوْ عَبْدَكَ بِكَذَا فَاعْتَقَ نَفَذَ بِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عُنِي بِكَذَا
 فَقَعَلَ مَلِكُهُ الطَّالِبُ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَنْهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْإِعْتِقَاقُ مِنْ مَلِكٍ
 رَقِيقًا أَوْ مَنَّهُ فَاضِلًا عَنْ كَفَايَةِ مَمُونِهِ فَلَا يُلْزَمُهُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ وَرَأْسِ
 مَالٍ وَمَا شِئَةٍ لَا يَفْضُلُ دُخَايَاهَا عَنْ تِلْكَ وَلَا مَسْكَنٌ وَرَقِيقٌ نَقِيسَيْنِ
 أَلْفَهُمَا وَلَا شِرَاءٌ بَعْنٍ فَإِنْ عَجَزَ وَقْتَ أَدَاءِ صَامٍ شَهْرَيْنِ وَلِئَاءِ
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ انْكَسَرَ الْأَوَّلُ أَمَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ وَيَنْقَطِعُ
 الْوَلَاءُ بِفَوَاتٍ يَوْمٍ وَلَوْ لَعَذَرَ لَا يَنْجُو حَيْضٌ وَجَنُونَ فَإِنْ عَجَزَ
 لِمَرَضٍ يَدُومُ شَهْرَيْنِ ظَلَمًا أَوْ لِمُسْتَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَلَوْ بِشَبَقٍ أَوْ خَوْفٍ
 زِيَادَةٍ مَرَضَ مَلِكٍ فِي ظَهَارِ وَجْهِهِ سَتَيْنِ مَسْكِينًا أَهْلَ زَكَاةٍ مُدًّا
 مُدًّا مِنْ جَنْسٍ فِطْرَةٍ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ تَسْقُطْ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا

(كتاب اللعان والقذف) صريحه كزنت ويازاني
ويازانية وزني ذكرك أو فركك وكرمي بايلاج حشفة بفرج
محرم أو دبر ولخشي زني فركك ولولد غيره لست ابن فلان
إلا لمنني بلعان ولم يستلحق وكنيته كزنت وزنت في الجبل
وزني يدك أو يافجر وأنت تحمين الخلو أو لم أجذك بكراً
ولعربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال
وأنا لست بزان ليس قذفاً وقوله زنت بك اقراره بزنا وقذف
ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت ازني مني
فقاذف وكانية أو زنت وأنت ازني مني فقرة وقاذفة ومن
قذف محصناً حراً أو غيره عزراً والمحصن مكاف حر مسلم
عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة ودبر حليلة فإن فعل لم يحد
قاذفه أو ارتد حراً ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط
بغفو ولو عفا بعضهم فلباق كله (فصل) له قذف زوجة علم زناها
أو ظنه مؤكداً كشيع زناها بزني مع قرينة كأن رآهما بخلو
فإن أتت بولد فإن علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يطاها أو
ولدتها بدون ستة أشهر أو لقوق أربع سنين من وطء أو لما

بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحیضة لزمه تقيهُ وإلا حرم مع
 قذف ولعان كما لو عزل (فصل ٣) لعانه قوله أربعا أشهد بالله إني
 لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وخامسة أن لعنة الله
 على من كنت من الكاذبين فيه فإن غابت ميزها وإن نفى ولداً
 قال في كل وأن ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعده
 أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وخامسة أن
 غضب الله على من كان من الصادقين فيه وشرط ولأ الكلمات
 وتلقين قاض له وصح بغير عربية ومن أخرج بأشارة مفهومة
 أو كتابة كقذف وسن تغليظ بزمان وهو بعد عصر وعصر
 جمعة أولى ومكان وهو أشرف بلد فيمكة بين الركن والمقام
 وبأيلياء عند الضخرة وبغيرها على المنبر وبياب مسجد لمسلم به
 حدث أكبر وبيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها لاصم لوثني
 وجمع أقله أربعة وأن يعظه اقاض ويبلغ قبل الخامسة ويتلاعنا
 من قيام وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطء إلا
 إن أصر وقذف في ردّة ولا ولد ولا عن ولو مع إمكان بيّنة
 بزناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فعها وإن بانت

وَلَا وَلَدَ إِلَّا تَعْزِيرَ تَأْدِيبَ فَلَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا أَوْ عَفَتْ عَنِ الْعُقُوبَةِ
أَوْ لَمْ تَطْلُبْ أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ وَلَا وَلَدَ فَلَا لِعَانَ وَتَتَعَلَقُ بِلِعَانِهِ
الْفَسَاحُ وَحَرَمُهُ مُؤَبَّدَةٌ وَانْتِفَاءُ نَسَبِ نَفَاهُ وَسَقُوطُ عَقُوبَةِ عَنْهُ
لَهَا وَلِلزَّانِي إِنْ سَمَاهُ فِيهِ وَحَصَانَتِهَا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ تَلَا عَنْهُ وَوَجُوبُ
عَقُوبَةِ زِنَاهَا وَلِهَا لِعَانٌ لِدَفْعِهَا وَإِنَّمَا يَنْبَغِي بِهِ مَمْكَنًا مِنْهُ وَلَوْ مِيتًا وَإِلَّا
كَأَنَّ وَلَدَهُ لَسِتَ أَشْهُرَ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ بِمَجْلِسِهِ فَلَا يُبْلَا عَنْ لَنْفِيهِ
وَالنَّفْيُ فُورِي إِلَّا أَعْذَرَ تَعَسَّرَ فِيهِ لِشَهَادَتِهِ وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ وَاتِّظَارُ
وَضَعِهِ لِتَحْقِيقِهِ فَإِنْ قَالَ جَهَلْتُ الْوَضْعَ وَأَمْكَنَ حُلْفَ لَا أَحَدٍ
تَوَآمِينَ بَأَن لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا سِتَةٌ أَشْهُرٌ وَلَوْ هُنَّ بُولَدٌ فَأَجَابَ بِمَا
يَتَضَمَّنُ إِقْرَارَ كَآمِينَ أَوْ نَعَمْ لَمْ يَنْفِ وَلَوْ بَانَ تَمَّ قَذْفُهَا بِزَنَاهُ مُطْلَقٌ
أَوْ مُضَافٌ لَهَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَا عَنْ لَنْفِي وَلَدٍ وَإِلَّا فَلَا لِعَانَ وَلَهُ
إِنْ شَاؤَهُ وَيُبْلَا عَنْ لَنْفِيهِ

(كتاب العدد) تَجِبُ عِدَّةُ بَوْطِي شُبْهَةٌ أَوْ بِفَرَقَةِ زَوْجٍ حَتَّى
دَخَلَ مِنْهُ الْمُحْتَرَمُ أَوْ وَطِيءَ وَلَوْ فِي دُبْرٍ أَوْ تَيْقَنَ بِرَأَاةِ رَحِمٍ
فَعِدَّةُ حُرَّةٍ تَحِيضُ ثَلَاثَةٌ أَقْرَأُ وَلَوْ مُسْتَحَاضَةً وَالْقَرَأُ طَهَرَ بَيْنَ
دَمِينَ فَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِطَعْنٍ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ أَوْ حَائِضًا

ففي رابعة ومتحيرة طُلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالاً وغير
حرّة قرآن فان عتقت في عدّة رجعة فحرّة ومتحيرة بشرطها
شهران وحرّة لم تحض أو يئست ثلاثة أشهر فان طُلقت في أثناء
شهر كملته من الرابع ثلاثين وغير حرّة شهر ونصف ومن انقطع
دمها ولو بلا علة تصبر حتى تحيض أو تياس فلو حاضت من لم
تحض أو آيسة فيها فباقراء كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء وحامل وضعه حتى نائي توأمين ولو ميتاً
أو مضعّة تتصور إن نسب إلى ذي عدّة ولو احتمالاً كنفياً
بلعان ولو ارتابت في عدّة في حمل لم تنكح حتى تزول الريبة أو
بعدها سن صبر لتزول فان نكحت أو ارتابت بعد نكاح لم
يبطل إلا ان تلد لدون ستة أشهر من إمكان علوق ولو فارقتها
فولدت لاربع سنين لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر لحق الثاني ولو نكحت فيها فاسداً وجهها الثاني فولدت لا مكان
منه لحقه أو من الأول لحقه أو منهما عرض على قائف (فصل)
لزمها عندنا شخص من جنس كأن طلق ثم وطئ في عدّة غير حمل
لأعادما في بائن تداخلتا فتبتدى عدّة مئة وطء وله رجة

في البقية أو جنسيز كعمل وقراء فكذلك فتتضمنان بوضعه
ويراجع قبله أو شخصين كان كانت في عدة زوج أو شبهة
فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة
فيها وقبلها فان راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى
ولا يتمتع بها حتى تتضياها (فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة
أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدهما ويلحقها طلاق إلى
لأن قضاء عدة ولو نكح معتدة بظن صحة ووطيء انقطعت
بوطئها ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت
وإن لم يطأ ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل
فيها البتة (فصل) ثجب بوفاة زوج عدة وهي الحرة حائلاً أو حاملاً
من غيره كزوجة صبي ولو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة
بلياليها ولغيرها كذلك نصفها والحامل منه لو محجوباً أو مسلولاً
وضعه ولو طلق لأحدى امرأتيه ومات قبل بيان أو تعيين اعتدتها
بالوفاة لا في بائن فتعتد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر
من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق والمفقود لا تنكح زوجته
حتى يثبت موته بما مر أو طلاقه ثم تمتد فلو حكم بمسكاحها قبل

ثبوته يُنقض ولو نكحت وبأن ميتاً صح ويجب إحداثاً على
 معتدة وفاة وسن لمفارقة وهو ترك لبس مصبوغ لزينة ولو قبل
 نسجه أو خشن وتحلل بحب ومصبوغ نهاراً أو تطيب ودهن
 شعر أو كحل بكحل زينة إلا لحاجة قليلاً واسفیداح ودمام
 وخضاب ما ظهر بنحو حناء وحل تجميل فراش وأثاث وتنظف
 ولو تركت إحداثاً أو سكناً انقضت عدتها ولها إحداثاً على غير
 زوج ثلاثة أيام «فصل» يجب سكنى لمعتدة فرقة يجب نفقتها الوالم
 تفارق في مسكن كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعر دلا
 تخرج إلا لعذر كشراء غير من لها نفقة نحو طعام نهاراً وغزلها
 ونحوه عند جارتها ليلاً إن باتت ببيتها وكخوف وشدة تأذيها
 بغيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو مسكن باذن فوجبت
 عدة ولو قبل وصولها اعتدت فيه أو بلا اذن في الأول كما لو
 اذن فوجبت قبل خروجها أو سافرت باذن فوجبت في
 طريق فعودها أولى ويجب بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن
 أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها وقال
 ما أذنت في خراج أو أذنت لا لنقلة حلف وإذا كان للمسكن

له ويليقُ بها تعينَ وصحَّ بيعه في عدة أشهر أو مستعاراً أو
مكترياً وانقضت مدته انتقلت إن امتنع المالك أو لها تخيرت
كما لو كانت خبيساً ويخير إن كان نفيساً وليس له مُساكنتها
ولا مُداخلتها إلا في دار واسعة مع مميز بصير محرم لها مطلقاً أو
له أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كلُّ بواحدة بمراقبتها
كمطبخ ومُستراح وممرٍ وأغلق بابَ بينهما

(باب الاستبراء) يجبُ بملكِ أمةٍ بشراءِ أرضٍ غيره وإن
يقينَ براءة رَحِمٍ وبطلاق قبل وطء وزوالِ كتابة وردة لا بجلٍّ
من نحو صوم ولا بملكِ زوجته بل يسنُّ وزوالِ فراشٍ عن أمةٍ
بعثتها ولو استبرأ قبله مُستولدة لا غيرها حرم قبل استبراء تزويجُ
مُوطوءته لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضةً ولذاتِ أشهر شهرٍ
ولحاملٍ غير مُعتدة بالوضع وضعه ولو من زناً ولو ملكَ نحو
مجوسية أو من زوجة فجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكفِ
وحرم قبل استبراء في مسبية وطء وفي غيرها تمتع وتصدق في
قولها حُضت ولو منعتهُ فقال أخبرتني بالاستبراء حلفَ ولا
تصيرُ فراشاً إلا بوطئٍ فاذا ولدتُ للإمكان منه لحقه وإن قال

عزّلتُ لا إِنْ نَفَاهُ وَادَّعى استِبراءَ وحلفَ ووضعتْهُ لستةِ أشهرٍ
منهُ فإنْ أنكرتهُ حلفَ أنْ الولدَ ليسَ منه ولو ادَّعتْ إيلاداً
فأنكر الوطءَ لم يحلفْ

(كتابُ الرضاع) أركانهُ رضيعٌ ولبنٌ ومرضعٌ وشرطُ
فيه كونهُ آدميةٌ حيةٌ بلغتْ سنَّ حيضٍ وفي الرضيعِ كونهُ حياً
ولم يبلغْ حولينِ يقيناً وفي اللبنِ وصولُهُ أو ما حصلَ منه جَوْفاً ولو
اختلطَ أو بإيجارٍ أو إسقاطٍ أو بعدَ موتِ المرأةِ لا بحقنةٍ أو تقطيرِ
في نحوِ أدُنْ وشرطُهُ كونهُ خمساً يقيناً عرفاً فلو قطعَ إعراضاً أو
قطعتْهُ تعددٌ أولنحوٍ لهُ وعودٌ حالاً أو تحوّلٌ إلى نديها الآخرِ أو
قامتْ لشغلٍ خفيفٍ فعادتْ فلا ولو حلبَ منها دفعةً وأوجرهُ
خمساً أو عكسهُ فرضعةٌ وتصيرُ المرضعةُ أمهُ وذوُ اللبنِ أباهُ
وتسرى الحرّةُ إلى أصولهما وفروعهما وحواشييهما وإلى فروعِ
الرضيعِ ولو ارتضعَ من خمسِ لبنينَ لرجلٍ من كلِّ رضعةٍ صارَ
ابنهُ فيحرّمَنَ عليه لا خمسَ بناتٍ وأخواتٍ لَهُ واللبنُ لمن لحقهُ
ولدٌ نزلَ به ولو نَفَاهُ انتفى اللبنُ ولو وطئَ واحداً منكوحَةً
أو اثنتينِ امرأةً بشبهةٍ فولدتْ فاللبنُ لمن لحقهُ الولدُ ولا تنقطعُ

نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له
 (فصل) تحت الصغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها انفسخ
 نكاحه ولها نصف مهرها وله على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر
 مثل فإن ارتضعت من نائمة أو ساكتة فلا غرم أو أم كبيرة
 تحتها انفسخت وله نكاح أيتها أو بنتها حرمت الكبيرة أبداً
 والصغيرة ريبة والغرم مأمراً لأن وطئ الكبيرة فله لأجلها
 مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبداً وكذا الصغيرة أن ارتضت
 بلبنه وإلا فريبة وتنفسخ كما لو أرضعت ثلاث صغار تحت ولو
 أرضعت أجنبية زوجته انفسختا ولو نكحت مطلقة صغيراً
 وأرضعته بلبنه حرمت عليهما أبداً «فصل» أقر رجل أو امرأة
 بأن بينهما رضاعاً محرماً وأمكن حرم تناحكما أو زوجان فرقاً
 ولها مهر مثل إن وطئها مذكورة أو أدهاه فأنكرت انفسخ ولها
 المهر إن وطئ أو لا فنصفه أو عكسه حلف إن زوجت برضاها
 به أو مكنته وإلا حلفت ولها مهر مثل بشرطه السابق وحلف
 منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على بَيِّنَةٍ ويثبت هو والأقرار
 به بما يأتي في الشهادات وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجره

وَأَنْ ذَكَرْتُ فَعَلِمَا وَشَرَطُ الشَّهَادَةِ ذَكَرْتُ وَقْتُ وَعَدَدُ وَتَفْرِقَةُ وَوَصُولُ
لَبْنٍ جَوْفُهُ وَيَعْرِفُ بِنَظَرٍ حَلَبٍ وَأَيْجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ
كَامْتِصَاصٍ بَذِي وَحَرَكَةٍ حَلَقَةٍ بَعْدَ عِلِهِ أَنَّهَا ذَاتُ لَبْنٍ
« كِتَابُ النِّفَقَاتِ » يَجِبُ بِفَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مُعْسَرٍ فِيهِ
وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَسْكَنِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ لَزَوْجَتِهِ
مُدُّ طَعَامٍ وَمَتَوَسِّطٍ وَهُوَ مَنْ يَرْجِعُ بِشَكْلِيهِ مُدَيْنٌ مُعْسَرًا مَدَّةً
وَنَصْفٌ وَمُوسِرٌ وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ مُدَانٍ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْحَلِّ
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا تُقْبَلُ بِهِ الْمُدَّةُ مِائَةً وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةٌ
أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ وَعَلَيْهِ دَفْعُ حَبٍّ وَطَحْنُهُ وَعَجْنُهُ وَخَبْزُهُ وَلَهَا اعْتِيَاضٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبَاً وَتَسْقُطُ تَفَقُّهُمَا بِأَكْلِهَا عِنْدَهُ كَالْعَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَوْ
أَذِنٌ وَلِهَا وَيَجِبُ لَهَا أَذْمُ غَالِبِ الْحَلِّ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ
وَتَمْرٍ وَمُخْتَلَفٌ بِالْفُصُولِ وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِهِ كَالْعَادَةِ الْحَلُّ وَيَقْدَرُ هَاهُنَا قَاضٍ
بِاجْتِهَادِهِ وَيَفَاوَتْ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَكُسُوتِهِ تَكْفِيهَا مِنْ قَيْصٍ وَخَمَارٍ
وَنَحْوِ سَرَاوِيلٍ وَمَكْمَبٍ وَيَزِيدُ فِي شِتَاءِ نَحْوِ جُبَّةٍ بِحَسَبِ عَادَةِ مَالِهِ
وَلِقَعُودِهَا عَلَى مُعْسَرٍ لَبْدٌ فِي شِتَاءٍ وَحَصِيرٌ فِي صَيْفٍ وَمَتَوَسِّطٌ
زَلِيَّةٌ وَمُوسَرٍ طَنْفَسَةٌ فِي شِتَاءٍ وَنَطْعٌ فِي صَيْفٍ تَحْتَهَا زَلِيَّةٌ

حصيرٌ ولنومها فراشٌ ومخدةٌ مع لحافٍ أو كساءٍ في شتاءٍ ورِدَاءٍ
 في صيفٍ وآلةٌ أكلٍ وشربٍ وطبخٍ كقصةٍ وكوزٍ وجرةٍ وقدرٍ
 وآلةٌ تنظيفٍ كمشطٍ ودهنٍ وسدرٍ ونحوٍ مرثكٍ تعينَ لصنانٍ
 وأجرةٍ حَمَامٍ اعتيدَ وثمنُ ماءٍ غسلٍ بسببه لا ما يزين ككحلٍ
 وخضابٍ ودواءٍ مرضٍ وأجرةٍ نحو طيبٍ ومسكنٍ يليقُ بها
 وأخدامٍ حرّةٍ تخدمُ عادةً في بيتٍ أبيها بمن يحلُ نظره لها فيجبُ
 له إن صحبها ما يليقُ به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوةٍ
 ودونه جنساً ونوعاً منها فله مدٌّ وثلثٌ على مُوسرٍ ومدٌّ على غيره
 لا آلةٌ تنظيفٍ فإن كثرَ وسخٌ وتأذى بقملٍ وجب أن يُرفقه
 وأخدامٌ من احتاجت لخدمةٍ لنحو مرضٍ والمسكنِ والخدامِ
 أمتاعٌ وغيرهما تملكُ فلو قُتّرت بما يضرُّ منعها وتعطى الكسوة
 أوّل كلِّ ستة أشهرٍ فإن تلفت فيها لم تبدلْ أو ماتت لم تردْ أو لم
 تكسَ مدةً فدينٌ «فصل» تجبُ للمؤن ولو على صغيرٍ لا لصغيرةٍ
 بالتمكين والعبرة في مجنونه أو مُعصرٍ بتمكينٍ وإيهما وحلفَ
 الزوجُ على عدمه فإن عرّضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فإن
 غاب وأظهرت التسليم كتبَ القاضي لقاضي بلدِهِ ليعلمهُ فيجزي

ولو بناؤه فإن أبي ومضى زمن وصوله فرضاها القاضي وتسقط
بنشور كمنع تمتع إلا لعذر كعباله ومرض يضر معه الوطء
وكخروج بلا إذن إلا لعذر كخوف ونحو زيارة في عيته
وبسفر ولو بأذنه لامعه أو بأذنه لحاجته كأحرامها ولو بلا إذن
ما لم تخرج وله منعها نفلاً مطلقاً وقضاءً موسعاً فإن أبت فناشزة
ولرجعية مؤن غير تنظيف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد
ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بأئن وتجب للحامل لها لا عن
شبهة وفسخ بمقارن و وفاة ومؤنة عدّة كمؤنة زوجة ولا يجب
دفعها إلا بظهور حمل « فصل » أعسر مالا وكسبا
لا ثقابه بأقل ثقة أو كسوة أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء
فإن صبرت فنير المسكن دين وإلا فلها فسخ لا لامة بمهر ولا
إن تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع
خبره ولا بنفيسة ماله دون مسافة قصر وكلف إحضاره ولا
بنفيسة من جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة بل
له ألجاؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول افسخى أو اصبرى ولا
قبل ثبوت أعساره عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها

لتحصيل نفقةٍ وعليها رجوعٌ ليلاً ثمَّ يفسخُ القاضى أو هي باذنه
 صبيحةَ الرابع فإنَّ سلمَ نفقتهُ فلا فإنَّ أعسرَ بنفقةِ الخامس بنتَ
 كما لو أيسرَ في الثالث ولو رَضيتُ بأعسارهِ فلها الفسخُ لا بالمهرِ
 (فصلٌ) لزمَ مُوسراً ولو بكسبٍ يليقُ بما يفضلُ عن مَوْنَةٍ
 ممونهِ يومه وليلتَهُ كفايةُ أصلٍ وفرعٍ لم يملكها وعجرَ القرعُ
 عن كسبٍ يليقُ وإن اختلفا ديناً ولا تصيرُ بفوتهادينا إلا باقتراضِ
 قاضٍ لغيةٍ أو منعٍ وعلى أمه أرضاعهُ اللبأ ثمَّ أن انفردتْ هي أو
 أجنبيةٌ وجبَ أرضاعهُ أو وجدتا لم تجبرُ هي فإن رَغبتْ فليسَ
 لأبيهِ مَنعُها إلا إن طلبتْ فوقَ أجرَةٍ مثلٍ أو تبرَّعتْ أجنبيةٌ
 أو رَضيتْ بأقلِّ دونها ومن استوي فرعاهُ مَوْنَاهُ فلا أقربُ
 فالوارثُ فإن تفاوتَا لارتبَا مَوْنًا سواءً ومن له أبوانِ فعلى الأبِ
 أو أجدادُ وجدَّاتُ فلا أقربُ أو أصلٌ وفرعٌ فالقرعُ أو محتاجون
 قَدَّمُ الأقربُ (فصلٌ) الحضانةُ تربيةٌ من لا يستقلُّ
 والأنثُ أليقُ بها وأولاهنَّ أمُّ ثمَّ فأمهاتُ لها وارثاتُ القربى
 فالقربى فأمهاتُ أبٍ كذلك فاختُ ثمَّ نخالةُ فبنتُ أختٍ فبنتُ أخٍ
 فعمةٌ وتقدَّمُ أختُ وخالةٌ وعمَّةٌ لأبوينِ عليهنَّ لأبٍ ولأبٍ عليهنَّ

لأُم وتثبت لأُنثى قريية غير محرم كنبث خالة ولذكر قريب
وارث بترتيب نكاح ولا تسلم مُشتهاة لغير محرم بل لثقة
يعينها ولو اجتمع ذكورٌ وأناتٌ فأُم فأُمهاها فأب فأُمهاة
فالأقربُ من الحواشي فالأُنثى فبقرة ولا حضانة لغير حر
ورشيد وأمين ومسلم عليه ولذات لبن لم ترضع الولد وناحية
غير أبيه إلا من له حق في حضانة ورضى فان زال المانع ثبت
الحق والمميزان افترق أبواه فعند من اختار منها وخير بين
أُم وجد أو غيره من الحواشي كأب وأخت أو خالة وله بعد
اختيار تحول للآخر ولأب اختيارٌ منع أنثى زيارة أُم ولا يمنع أبا
زيارتها على العادة وهي أولى بتريضها عنده إن رضى وإلا
فعندها وإن اختارها ذكر فعندها ليلا وعنده نهاراً وأنثى فعندها
أبداً ويזורها الأب على العادة وإن اختارها أقرع أو لم يختار
فالأُم أولى ولو سافر أحدهما انتقلة فالمقيم أولها فالعصبة إن
أمن خوفاً (فصل) عليه كفاية رقيقه غير مكاتب من غالب
عادة أرقاء البلد فلا يكفي ستر عورة يبلادناوسن أن يُناولها مما
يتنعم به ولا يقط بمضى الزمن ويسمع قاض فيها ماله فان فقد أمره

بأيجاره أو بإزالة ملكه وله إجبار أمته على إرضاع ولدها وكذا
غيره إن فضل وعلى فتلمه قبل حولين وإرضاعه بعدها إن لم يضر
ولحرة حق في تربيته فليس لأحدٍهما فطمه قبل حولين وإرضاعه
بعدهما إلا بتراض بلا ضرر ولا يكاف مملوكه ما لا يطيقه وله
مخارجة رقيقه بتراض وهي ضرب خراج معلوم يؤديه كل يوم
أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كول فإن امتنع فعل الحاكم
ما يراه ولا يلجب ما يضر وما لا روح له كقناة ودار لا تجب عمارته
(كتاب الجناية) هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين
من وقعت به خطأ أو قصدتها بما يتلف غالباً فعمد أو غيره فشبهه
ولا قود إلا في عمد ظلم كفرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى
مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا اثر له فيما لا يؤلم
كجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شراباً وطلباً حتى مات فإن
مضت مدة يموت مثله فيم اغلباً جوعاً أو عطشاً فعمد وإلا
فإن لم يسبق ذلك فشبهه عمد وإن سبق وعلمه فعمد وإلا فنصف
دية شبهه ويجب قود بسبب فيجب على مكره لا إن أكرهه على

قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات
وعلى مكره لا إن قال اقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب
رجلاً فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب
قوداً اقتص منه وعلى من الضيف بمسموم يقتل غالباً غير مميز
فمات فإن ضيف به مميزاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه
وجعله فشبّه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه
وإن التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشبّه عمد أو
مكث فهدرته أو التقمه دوت فعمد إن علم به وإلا فشبّه ولو
ترك علاج جرحه المهلك ففقد ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو
حفر بهراً فقتله أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

(فصل) ووجد من اثنين معاً فعلان زهقان كحز وقد

وقطع عضوين فقاتلان أو مرتباً فالأول إن أنهاه إلى حركة
مذبوح بأن لم يبق أبصاراً ونطقاً وحركة اختيار ويعزّر الثاني
وإلا فإن ذفف كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان
جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح
ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى

أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ حَرْبِيًّا بَدَارِنَا فَأَخْلَفَ لِنَمُوهُ قُوْدٌ أَوْ بَدَارِمٌ
 أَوْ صَفْهَمُ فَهْدَرٌ (فصل) أَرْكَانُ الْقُوْدِ فِي النَّفْسِ قَتِيلٌ وَقَاتِلٌ
 وَقَتْلٌ وَشَرْطٌ فِيهِ مَا مَرَّ وَفِي الْقَتِيلِ عَصْمَةٌ فَيُهْدَرُ حَرْبِيٌّ وَمَرْتَدٌ
 كَزَانٍ مُحْصَنٌ قَتْلُهُ مُسْلِمٌ وَمَنْ عَلَيْهِ قُوْدٌ لِقَاتِلِهِ وَفِي الْقَاتِلِ الزَّمَامُ
 فَلَا قُوْدَ عَلَى صَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَحَرْبِيٍّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ
 صَبِيًّا وَأَمْكَنَ أَوْ مَجْنُونًا وَعَهْدَ حَلْفٍ أَوْ أَنَا صَبِيٌّ فَلَا قُوْدَ وَمُكَافَأَةٌ
 حَالِ جَنَايَةٍ فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ وَيَقْتُلُ ذُو أَمَانٍ بِمُسْلِمٍ وَبَذَى أَمَانٍ
 وَلَمَّا اخْتَلَفَا دِينًا أَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ وَيَقْتَصُّ
 فِي هَذِهِ لِإِمَامٍ بِطَلَبٍ وَارِثٍ وَيَقْتُلُ مَرْتَدٌ بِنَعْرِ حَرْبِيٍّ وَلَا حَرْبِيٍّ
 بِنَعِيرِهِ وَلَا مُبْعَضٌ بِمَثَلِهِ وَلَمَّا فَاتَهُ حُرِيَّةٌ وَيَقْتُلُ رَقِيقٌ بِرَقِيقٍ وَلَمَّا
 عَتَقَ الْقَاتِلُ لَا مُكَاتَبَ بِرَقِيقِهِ وَلَا قُوْدَ بَيْنَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ
 كَافِرٍ وَيَقْتُلُ بِأَصْلِهِ لَا بَفَرْعِهِ وَلَا لَهُ وَلَوْ تَدَاعَا مَجْهُولًا وَقَتْلُهُ
 أَحَدُهُمَا فَانْ أَلْحَقَ بِهِ فَلَا قُوْدَ وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ شَقِيقَيْنِ حَاضِرَيْنِ
 الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا وَكَذَا مَرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً فَلِكُلِّ قُوْدٌ
 وَقَدَمٌ فِي مَعِيَةِ بَقَرَةٍ وَغَيْرِهَا بِسَبْقٍ فَانْ اقْتَصَّ أَحَدُهُمَا وَلَوْ مُبَادِرًا
 فَلَوَارِثُ الْآخَرِ قَتْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ فَلِلْأَوَّلِ وَيَقْتُلُ شَرِيكَ مَنْ

من امتنع قوده لمعنى فيه لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره او مضمون
 وغيره ولو داوي جرحه بمذفف فقاتل نفسه او بما لا يقتل غالباً
 او جهل حاله فشبّه عمد فان علمه فشريك جارح نفسه ويقتل
 جمع بواحد ولولي عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم
 ولو ضربوه بسياط وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطوا ولا
 فالدية باعتبار الضربات او من اقل جمعاً مرتباً قتل بأولهم او معاً
 فبقرة وللباقين الديات فلو قتله غير من ذكر عصى ووقع
 قوداً وللباقين الديات (فصل) جرح عبده او حريماً او
 مرتداً فعتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فعتق وعصم فدية
 خطأ ولو ارتد جريح ومات فنفسه هدر ولو ارثه قود الجرح
 ان اوجبه والا فلا قتل من ارشه ودية فيثا فان اسلم فمات سراية
 فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فاسلم او حر عبداً فعتق ومات
 سراية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو
 قطع يد عبد فعتق ثم مات سراية فللسيد الاقل من الدية
 والارش (فصل) كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع بيد
 تحاملوا عليها فابانوها والشجاج خارصة تشق الجلد ودائمة

تدميه وباضعة تقطع اللحم وتلاحمة تنوص فيه وسحق تصل
جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله
ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تحرقها ولا قود إلا في
موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن وإن لم
ين وفي قطع من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب إن أمكن
بلا أجافة وفي فقي عين وقطع أذن ومارن وشفة ولسان وذكر
وأثنيين وألبيين وشفرين لا في كسر عظم إلا سنًا وأمكن وله
قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأباه قطع من
المرفق أو الكوع وله حكومة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل
أوضح وأخذ أرش الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً من
أصابه فإن قطع عزر ولا عزم وله قطع الكف ويجب بأبطال
بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضحه أو لطمه
لطمة تذهب ضوؤه غالباً فذهب فعل به كفعله فإن ذهب وإلا
أذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة منجاة ولو قطع أصبعاً
فتأكل غيرها فلا قود في المتأكل

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) لا تؤخذ

يسارٌ يمينٍ ولا شفةٌ سفلى بعليا وعكسهما ولا أئمةٌ بأخرى ولا
 حادثٌ بموجودٍ ولا زائدٌ بزائدٍ أو أصلىً بدونه أو بمحلٍّ آخر ولا
 يضرُّ تفاوتٌ كبيرٌ وطولٌ وقوةٌ والعبارةُ في مُوضحةٍ بمساحةٍ ولا
 يضرُّ تفاوتٌ غلطٌ لحِمٍّ وجلدٌ ولو أوضحَ رأساً ورأسه أصغرُ
 استوعبَ ويؤخذُ قسطٌ من أرضِ الموضحةِ أو أكبرُ أخذَ قدرِ
 حقه والخيرةُ في محله للجاني أو ناصيةٌ وناصيته أصغرُ كَمَلٌ من
 رأسه ولو زاد في موضحةٍ عمداً لزمه قوده فإن وجبَ مالٌ
 فأرشدَ كَمَلٌ ولو أوضحه جمعٌ أوضحَ من كلِّ مثلها ويؤخذُ أشلٌ
 بأشلٍ مثله أو دونه وبصحيحٍ إنَّ من نَزَفٍ دِيمٍ ويقنعُ به لا عكسهما
 في غيرِ أنفٍ وأذنٍ وسرايةٍ وإن رضى الجاني فلو فعلَ بلا إذنٍ
 فعليه دِيته فلو سرى ففقدَ النفسَ والشللُ بطلانُ العملِ ولا
 أثرٌ لا انتشارِ الذكرِ وعدمه ويؤخذُ سليمٌ بأعسمٍ وأعرجٌ وفاقدٌ
 أظفارٍ بسليمها لا عكسه ولا أثرٌ لتغيرها وأنفٌ شامٌ بأخشمٍ
 وأذنٌ سَمِيعٌ بأصمٍ لا عينٌ صحيحةٌ بعميةٍ ولا لسانٌ ناطقٌ
 بأخرسٍ وفي قلعٍ سنٌ قودٌ ولو قلعَ سنٌ غيرَ مشغورٍ انتظرَ فإن
 بانَ فسادٌ منبهاً وجبَ قودٌ ولا يقتصُّ له في صغره ولو نقصتْ

يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قَسَطُوعَ وَعَلَيْهِ أَرَشَ إِصْبَعٍ أَوْ بِالْعَكْسِ
فَلَمَّ قَطُوعَ مَعَ حَكُومَةٍ خُمْسِ الْكَفِّ دِيَّةً أَصَابَهُ أَوْ لَقَطَهَا
وَحَكُومَةٍ مُنَابِتَهَا وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعٍ فَلَا قَوْدَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
كَفَّهُ مُثْلَهَا وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعَاهُ فَقَطَعَ كَامِلَةً لَقَطَ الثَّلَاثَ وَأَخَذَ
دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا (فصل) قَدْ شَخَصًا
وَزَعَمَ مَوْتَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ وَالْوَلِيُّ
أَنْدِمَالًا مُمْكِنًا أَوْ سَبَبًا أَعْيَنَهُ وَأَمْكَنَ أَنْدِمَالُ حَلْفِ الْوَلِيِّ كَمَا لَوْ قَطَعَ
يَدَهُ فَمَاتَ وَزَعَمَ سَبَبًا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً وَلَوْ أَزَالَ طَرَفًا ظَاهِرًا وَزَعَمَ
نَقْصَهُ خَلْقَةَ حَلْفٍ أَوْ أَوْضَحَ مُوَضِّحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ
قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ حَلْفَ إِنْ قَصَرَ زَمَنُهُ وَإِلَّا حَلْفَ الْجَرِيحِ وَثَبَتَ
أَرْشَانِ « فصل » الْقَوْدُ لِلْوَرِثَةِ وَيُجْبَسُ جَانٌ إِلَى كَمَالِ
صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ وَحُضُورِ غَائِبِهِمْ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَتَرَاضٍ
أَوْ بَقَرَعَةٍ مَعَ إِذْنٍ وَلَا يَدْخُلُهَا عَاجِزٌ فَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ فَقَتَلَهُ بَعْدَ
عَفْوٍ لَزِمَهُ قَوْدُهُ أَوْ قَبْلُهُ فَلَا وَلِبَقِيَّةِ قَسَطُوعَ دِيَّةٍ مِنْ تَرْكَةِ جَانٍ وَلَا
يَسْتَوْفِي إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامٍ فَإِنْ اسْتَقَلَّ عَزَّرَ وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ فِي نَفْسِ
فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عَزَرَهُ وَلَمْ يَعْرِزْهُ

أو خطأً ممكنًا عزله لا ماهرًا ولم يعزره إن حلف وأجرة جلا دلم
يرزق من المصالح على جان وله قود فوراً وفي حرم وحر وبرد
ومرض لا مسجد وتحبس ذات حمل ولو بتصديقها فيه في قود
حتى ترضعه اللبن ويستغني عنها ومن قتل بشيء قتل به أو بسيف
لا بنحو سحر فبسيف ولو فعل به كفعله من نحو إجافة فلم يمت
قتل بسيف ولو قطع فسرى حز الولي أو قطع ثم حز أو انتظر
السراية ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساوياً دية حز
الولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع يدين وعفا فلا شيء
ولو مات جان بقود يد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق المجني
عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجهما
فأخرج يساراً وقصد اباحتها فهدرة أو جعلها عنها ظاناً لإجزاءها
أو أخرجهما دهشاً أو ظنهما اليمين أو القاطع الأجزاء فدية لها
ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء

(فصل في) موجب العمدي قود والدية بدل فلو عفا عنه
مجاناً أو مطلقاً فلا شيء أو عن الدية لغا فان اختارها عقب عفوه
مطلقاً أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت وإن لم يرخص جانب

ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا
يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بإذنه فهدر ولو قطع
فعفا عن قوده وأرشه صح لا أرش السراية وإن قال وعما يحدث
إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف
فعفا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حرّ الرقبة ولو قطعه ثم
عفا عن النفس فسري القطع بأن بطلان العفو ولو وكل ثم عفا
فاقتص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود
فكحابه مستحقة جاز وسقط فإن قارق قبل وطء رجع
بنصف أرش

(كتاب الديات) دية حرّ مسلم مائة بعير مثلية في عمد
وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين
وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنات لبون
وحقاق وجذعات إلا في حرّم مكة أو أشهر حرّم أو محرم رحم
فثلاثة ودية عمد على جان معجزة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا
يقبل معيب إلا برضا ومن لزمته فمن أبله فغالب محله فأقرب
محله وما عدم فقيمته من غالب نقد محلّ العدم ودية كتابي ثلث

مُسْلِمٌ وَجُوسِيٌّ وَنَحْوُ ثَلَاثِ ثُلُثِ خَمْسَةٍ وَأَتْنِى وَخْتِى نَصْفُ حَرْ
وَمَنْ لَمْ يَلْبِغْهُ إِسْلَامٌ إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا لَمْ يُبَدَّلْ فِدْيَةُ دِينِهِ وَإِلَّا
فَكُجُوسِيٌّ (فصل) فِي مَوْضِعَةِ رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ وَلَوْ
صَغُرَتْ وَالتَّحَمَّتْ نَصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا وَهَاشِمَةٍ أَوْضَحَتْ أَوْ
أَحْوَجَتْ لَهُ عَشْرٌ وَبِدُونِهِ نَصْفُهُ وَتُنْفَلَةُ هُمَا وَمَأْمُومَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ
كَجَائِفَةٍ وَهِيَ جَرَحٌ يُنْفَذُ لِحُجُوفٍ بَاطِنٍ مُحِيلٍ أَوْ طَرِيقٍ لَهُ كَبُطْنٍ
وَصَدْرٌ وَثَغْرَةٌ نَحْرٌ وَجَبِينٌ وَلَوْ أَوْضَحَ وَاحِدٌ وَهَشِمَ آخَرُ وَنَقَلَ ثَلَاثُ
وَأَمُّ رَابِعٍ فَعَلَى كُلِّ نَصْفٍ عَشْرٌ إِلَّا الرَّابِعَ فَمِائَةُ الثَّلَاثِ وَفِي الشَّجَاجِ
قَبْلَ مَوْضِعَةٍ إِنْ عُرِفَتْ نَسَبَتَا مَنِهَا إِلَّا كَثُرَ مِنْ حُكُومَةٍ وَقُسْطٍ
مِنَ الْمَوْضِعَةِ إِلَّا لِحُكُومَةٍ وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحِمٌّ وَجِلْدٌ
أَوْ انْقَسَمَتْ مَوْضِعَتُهُ عِمْدًا أَوْ غَيْرَهُ أَوْ شَمَلَتْ رَأْسًا أَوْ وَجْهًا أَوْ وَسَعَتْ
مَوْضِعَةً غَيْرَهُ فَمَوْضِعَتَانِ وَالْجَائِفَةُ كَمَوْضِعَةٍ فَلَوْ نَقَدَتْ مِنْ
جَانِبٍ إِلَى آخَرَ خَائِفَتَانِ (فصل) فِي أُذُنَيْنِ وَلَوْ بِأَيِّبَاسٍ
دِيَّةٌ وَبَعْضُ قَسْطِهِ وَيَا بَيْسَتَيْنِ حُكُومَةٌ وَكُلُّ عَيْنٍ نَصْفٌ وَلَوْ عَيْنَ
أَحْوَلٍ وَأَعْوَرَ وَأَعْمَشَ أَوْ بِهَا بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ ضَوْءًا فَإِنْ نَقَصَهُ
فَقُسْطٌ إِنْ انْضَبَطَ وَإِلَّا لِحُكُومَةٍ وَكُلُّ جَفْنٍ رُبْعٌ وَلَوْ لَا عَمَى وَكُلُّ

مِنْ طَرَفِي مَارَنَ وَحَاجَزَ ثَلَاثَ وَكُلَّ شَفْعَةٍ نِصْفٌ فِي لِسَانٍ وَلَوْ
 لَا لَكِنَ وَأَرْتِ وَالشَّعْ وَطَفْلٍ دِيهِ وَلَا خَرَسَ حَكُومَةُ كُلِّ سَنٍ
 نِصْفُ عَشْرِ وَإِنْ كَسَرَهَا دُونَ السَّنْخِ أَوْ عَادَتْ أَوْ قَلَّتْ حَرَكَتُهَا
 أَوْ نَقَصَتْ مَنَفْعَتُهَا فَإِنْ بَطَلَتْ مَنَفْعَتُهَا بِكَوْنِ كَزَائِدَةٍ وَلَوْ قَلِمَتْ
 الْأَسْنَانُ فَبِحِسَابِهِ وَلَوْ قَلِمَ سَنٌ خَيْرٌ مِمَّا نَوَّرَ وَإِنْ فَسَادُ مَنَبَتِهَا
 فَأَرَشَ فِي لَحْيَيْنِ دِيَةٍ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا أَرَشُ أَسْنَانٍ وَكُلُّ يَدٍ
 وَرَجُلٍ نِصْفٌ فَإِنْ قَطَعَ مِنْ فَوْقِ كَفٍّ أَوْ كَعْبٍ شَاوِيَةٌ أَيْضًا
 وَكُلُّ أَصْبَعٍ عَشْرُ دِيَةٍ وَأَمَلَةٌ لِبَهَامٍ نِصْفُهُ وَغَيْرُهَا ثَلَاثُ وَحَلَّتِيهَا
 دِيَتُهَا وَحَلَّةٌ غَيْرُهَا حَكُومَةُ وَكُلٌّ مِنْ اثْنَيْنِ وَالسَّيِّئِينَ وَشَفَرَيْنِ
 وَذَكَرٍ وَلَوْ لَصَغِيرٍ وَعَيْنٍ وَسَاخٍ جَلْدُ أَنْ يَبْقِيَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ثُمَّ
 مَاتَ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِ السَّالِخِ دِيَةٌ وَحَشْفَةٌ كَذَكَرٍ فِي بَعْضِهَا
 قَسَطُهُ مِنْهَا كَبَعْضِ مَارَنَ وَحَلَّةٍ (فَصْلٌ) تَجِبُ دِيَةٌ فِي عَقْلِ
 فَإِنْ زَالَ بِمَا لَهُ أَرَشٌ وَجِبَ مَعَ دِيَتِهِ فَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ اخْتَبَرَ فِي
 عَقْلَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ أُعْطِيَ بَلَاءَ حَلْفٍ وَإِلَّا حَلْفَ
 جَانٍ فِي سَمْعٍ وَمَعَ أَذْنَيْهِ دِيَتَانِ وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ فَاتَرَ عَجَّ لَصِيحٍ
 فِي عَقْلِهِ حَلْفَ جَانٍ وَإِلَّا فَمَدَّعٍ وَأَخَذَ دِيَةً وَإِنْ نَفَسَ قَسَطُهُ

لَنْ يُعْرِفَ إِلَّا فِي حُكُومَةٍ بِاجْتِهَادٍ قَاضٍ كَشْمَ وَضُوءٍ وَلَوْ فَقَاعِيْنَهُ
 لَمْ يَرِدْ وَإِنْ أَدْعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ خُبْرَةٍ ثُمَّ امْتَحَنَ بِتَقْرِيْبِ نَحْوِ
 عَقْرَبِ بَغْتَةٍ وَفِي كَلَامٍ وَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ بَعْضُ حُرُوفٍ لَا بِجَنَابَةٍ
 وَتَوَزَّعَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ حَرْفًا عَرَبِيَّةً قَفِيَّ بَعْضُهَا قَسْطُهُ وَلَوْ
 قَطَعَ نِصْفَ لِسَانِهِ فَزَالَ رُبْعُ كَلَامِهِ أَوْ عَكْسَ فَنِصْفُ دِيَّةٍ وَفِي
 صَوْتٍ فَإِنْ زَالَ مَعَهُ حُرْكََةُ لِسَانٍ فِدِيَّتَانِ وَفِي ذَوْقٍ وَتَشْدِيدٍ
 بِهِ حَلَاوَةٌ وَمُحَوَّضَةٌ وَمِرَارَةٌ وَمُلُوحَةٌ وَمُعَذِّبَةٌ وَتَوَزَّعَ عَلَيْهِنَ
 فَإِنْ نَقَصَ فَكَسَمَ وَفِي مَضْغٍ وَجَمَاعٍ وَقُوَّةٍ لِإِنَاءٍ وَحَبْلٍ وَأَفْضَائِهَا
 وَهُوَ رَفْعُ مَا بَيْنَ قَبْلِ وَذُبُرٍ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ
 لَزُوجٍ وَطَوَّاهَا وَلَوْ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَلَا شَيْءَ أَوْ غَيْرُهُ بِغَيْرِ ذِكْرِ
 حُكُومَةٍ أَوْ بِهِ وَعَذَرَتْ فَمَهْرٌ مِثْلُ ثِيْبٍ وَحُكُومَةٌ وَفِي بَطْشٍ
 وَمَشْيٍ وَنَقْصٍ كُلِّ كَسَمَ وَلَوْ كَسَرَ صُلْبُهُ فَزَالَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ
 أَوْ وَمَنْيَهُ فِدِيَّتَانِ (فَرَعٌ) فَعَلَ مَا يُوجِبُ دِيَاتٍ فَمَاتَ
 مِنْهُ أَوْ حَزَّ الْجَانِي قَبْلَ انْدِمَالِ وَاتِّحَادِ الْحَزِّ وَالْمَوْجِبُ مُعْجَدًا أَوْ
 غَيْرُهُ فِدِيَّةٌ (فَصْلٌ) تَجِبُ حُكُومَةٌ فِيمَا لَا مَقْدَرُ فِيهِ وَهِيَ
 جُزْءٌ نَسَبَتْهُ لِدِيَّةِ نَفْسٍ نَسَبَةً مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ الْبَرِّ بِفَرْضِهِ

رَقِيقًا بِصِفَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ نَقْصٌ مُعْتَبَرٌ أَقْرَبُ نَقْصٌ إِلَى الْإِبْرَاءِ وَلَا
تَبْلُغُ حُكُومَةُ مَالِهِ مُقَدَّرٌ مُقَدَّرُهُ وَلَا مَالًا مُقَدَّرٌ لَهُ ذِيَّةٌ نَفْسٍ أَوْ
مَتَبَوِّعَةٍ فَإِنْ بَلَغَتْ نَقْصٌ قَاضٍ شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ وَالْمُقَدَّرُ كَمَوْضُوعَةٍ يَتَّبِعُهُ
الشَّيْنُ حَوْلَيْهِ وَفِي نَفْسٍ رَقِيقٍ قِيَمَتُهُ وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقْصَ إِنْ لَمْ
يَتَقَدَّرْ فِي حَرٍّ وَإِلَّا فَنَسْبَتُهُ مِنْ قِيَمَتِهِ قَفَى ذِكْرِهِ وَأَنْثِيهِ قِيَمَتَاهُ
(بَابُ مَوْجِبَاتِ الذِّمَّةِ وَالْعَاقِلَةِ وَجَنَائِهِ الرَّقِيقِ وَالنَّوْثَةِ وَالْكَفَّارَةِ)

صَاحٍ أَوْ سَلٍّ سَلَاحًا فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ قَوَى تَمِيزٍ بِطَرَفٍ عَالٍ
فَوْقَ مَاتَ فَشَبَهُ عَمْدًا وَإِلَّا فَهَدْرٌ كَمَا لَوْ وَضَعَ حَرًّا بِمَسْبُوعَةٍ فَأَكَلَهُ
سَبْعٌ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ وَلَوْ صَاحٍ عَلَى صَيْدٍ فَوْقَ ذَيْرٍ مِمِيزٍ
مِنْ طَرَفٍ عَالٍ نَخْطًا وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِينًا يَبْعَثُ نَحْوُ سَاطِطَانِ إِلَيْهَا
ضَمَنَ وَلَوْ تَبَعَ بِنَحْوِ سَلَاحٍ هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ فِي مَهْلِكٍ كَنَارٍ
عَالِمًا بِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ أَوْ جَاهِلًا أَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ ضَمَنَهُ كَمَا لَوْ عَلِمَ
صَبِيَا الْعُومِ فَغَرِقَ أَوْ حَفَرَ بئرًا عَدُوًّا أَوْ بَدَّهَا لِيَزِهِ وَسَقَطَ فِيهَا مِنْ
دَعَاهُ جَاهِلًا بِهَا وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِتَهْمَاتٍ وَقُشُورٍ نَحْوِ بَطْنِيخٍ
طَارِحَتٍ بِطَرِيقٍ أَوْ بِجَنَاحٍ أَوْ بِزَابٍ إِلَى شَارِعٍ وَإِنْ جَازَ أَخْرَاسُهُ
فَإِنْ تَلَفَ بِالْخَارِجِ فَالضَّمَانُ أَوْ بِالْدَاخِلِ فَضَمُّهُ كَجِدَارٍ بَنَاهُ مِثْلًا

إلى شارع ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر بئرًا ووضع آخر
حجرًا عدواناً فعثر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فإن وضعه
بحق فالحافر ولو وضع حجرًا وآخران حجرًا فعثر بهما آخر
فالضمان أثلاث أو وضع حجرًا فعثر به غيره فدرجته فعثر به
آخر غنمه المدحرج ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بطريق
اتسع وماتا أو أحدهما هدرًا عثر فإن ضاقت هدرًا قاعدًا ونائمًا
وضمن واقف (فصل) أصيلا دم حرًا إن

فعلى عاقلة من قصد نصف دية منغلظة وغيره نصفها مخففة وعلى
كل أو في تركته نصف قيمة دابة الآخر ومن أركب صبيين
أو مجنوبين تعدى أو ولو وليا ضمنهما ودأبتيهما أو رقيقان فهدر أو
سفيتان فكدابتين والملاحان كراكبين فإن كان فيهما مال
أجنبي لزم كلا نصف الضمان ولو أشرفت سفينة على غرق جاز
طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب فإن طرح مال غيره
بلا إذن ضمنه كما لو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقا ولم يختص نعم الألقاء بالملقى ولو قتل حجر منجنيق
أحد رُماته هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد

خُطاً أَوْ بِهِ فَعَمَدُ إِنْ غَلَبَتِ الْأَصَابَةُ «فصل» عاقلة جان
عصبته وَقَدْ أَمَّ أَقْرَبُ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ يَلِيهِ وَمِثْلُ بَابُورٍ فَمَعْتَقٌ
فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُ أَبِي الْجَانِي فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُهُ فَعَصْبَتُهُ وَهَكَذَا وَلَا
يَعْقِلُ بَعْضُ جَانٍ وَمَعْتَقٌ وَلَوْ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا وَعَتِيقُهَا تَعْقِلُهَا عَاقِلَتُهَا
وَمَعْتَقُونَ وَكُلُّ مَنْ عَصَبَةٍ كُلُّ مُعْتَقٍ كَمَعْتَقٍ وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ
فَبَيْتٌ مَالٍ عَنْ مُسْلِمٍ فَعَلَى جَانٍ وَتَوْجُلٌ عَلَيْهِ كَعَاقِلَةٍ دِيَةٌ نَفْسٍ
كَامِلَةٌ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ وَكَافِرٌ مَعْصُومٌ سَنَةٌ وَامْرَأَةٌ
وَخَشْيَ سَنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثٌ وَتَحْمِلُ عَاقِلَةٌ رَقِيقًا فِي كُلِّ سَنَةٍ
قَدْرُ ثَلَاثِ كَعْبِيرٍ نَفْسٍ وَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمِينَ فِي ثَلَاثٍ وَأَجَلَ نَفْسٍ
مِنْ زُهْوَ وَخَيْرُهَا مِنْ جُنَايَةٍ وَمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ سَنَةٍ فَلَا شَيْءَ
وَيَعْقِلُ كَافِرٌ ذُو أَمَانٍ عَنْ مِثْلِهِ لَا فَتِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ
وَامْرَأَةٌ وَخَشْيَ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَعَلَى غَنَى مَلِكٍ آخِرَ
السَّنَةِ فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَمُتَوَسِّطُ
مَلِكٍ دُونَهَا وَفَوْقَ رُبْعِهِ رُبْعُهُ «فصل» مَالُ جُنَايَةِ رَقِيقٍ
يَتَعْلَقُ بِرَقَبَتِهِ قَطْعًا وَلِسِيْدِهِ بِيَعُهُ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْشُ وَقْتَهَا إِنْ مَنَعَ بِيَعُهُ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ إِلَّا فَوْقَ فِدَائِهِ

ولو جنى قبل فداء باعه فيها أو فداء بالأقل من قيمته والأرشين
 ولو أثلفه فداء بالأقل كأم ولد وجنباياتها كواحدة ولو هرب
 أو مات برىء سيده إلا إن طلب فتمعه ولو اختار فداء فله
 رجوع وبيع « فصل » في كل جنين انفصل أو ظهر ميتاً
 ولو لحماً فيه صورة خفية بقول قوايل بجنابة على أمه الحية وهو
 معصوم غرة وإن انفصل حياً فإن مات عقبه أو دام ألمه فمات
 فدية وإلا فلا ضمان والغرة رقيق مميز بلا عيب مبيع وهم
 يبلغ عشرة دية الأم وتفرض كآب ديناً إن فضلها فيه فالعشر
 فقيمتها لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من
 جنابة إلى القاء لسيده وتقوم سليمة والواجب على عاقلة (فصل)
 على غير حربى ولو صبيها ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً كفارة
 بقتله معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيناً وعبد ونفسه

(باب دعوى الدم والفسامة) شرط لكل دعوى أن
 تكون معلومة كقتله عمداً أو شبهه أو خطأ إفراداً أو شركة فإن
 أطلق سن استفصاله ولمزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون
 كل غير حربى مكافئاً وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى أفراداً

بقتل ثم على آخر لم نسمع الثانية أو عمداً وفسره بغيره عمل
بتفسيره وإنما تثبت القسامة في قتل ولو لرقيق بمحل لوث وهو
قرينة تصدق المدعى كأن وجد قتيل أو بمضه في محلة أو قرية
صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو
عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان
وانكشاف عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال
أحد إني قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو ومجهول
والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو
أنكر مدعى عليه اللوث حلف، ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا
قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرتداً وتأخيره
ليسلم أو لى خمسين يميناً ولو متفرقة ولو مات لم يمين وارثه وتوزع
على ورثته بحسب الأثر ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب
حالفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه
بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو
ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث
دية فإن حضر آخر فكذلك إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا

اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له

(فصل) إنما يثبت قتل بسحر بأقرار وموجب قود به أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو ويمين ولو عفا عن قود لم يقبل الدال الأخيران كأرش هشم بعد إيضاح وليصرح الشاهد بالأضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو فقتله وتثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح رأسه ويجب لقوديينها وتقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو بمال في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جناية يحملونها ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فإن صدق الولي الأواين فقط حكم بها وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعفو بعض سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آتاه أو هيئته لغت ولا لوث

(كتاب البغاة) هم مخالفو إمام بتأويل باطل ظناً وشوكة لهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا وإلا قوتلوا ولا يجب قتل الفاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم فيما

يقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا ولو كتبوا
 بحكم أو سماع بينة فلنا تنفيذه والحكم بها ويعتد بما استوفوه من
 عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم
 وحاف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة إلا إن
 ثبت موجبها بينة ولا أثر لها يدينه وما ألتفوه علينا أو عكسه
 اضرورة حرب هدره كذي شوكة بلا تأويل ولا يقاتلهم إلا أمام
 حتى يبعث أمينا فطنا ناصحا لهم ما ينقمون فإن ذكروا مظلمة
 أو شبهة أزالها فإن أصرروا وعظمهم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال
 فإن استعملوا فاعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشيئهم
 وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنقضي الحرب وينفرك
 جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائلتهم ما أخذ ولا
 يستعمل ولا يقاتلون بما يعم كئار ومنجنيق ولا يستعان عليهم
 بكافر إلا اضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو أئمنوا حريين
 ليعينهم نفذ عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم
 قتلنا مختارون انتقض عهدهم فإن قال ذميون ظننا أنهم محقون
 وأن لنا إعانة الحق فلا ويقاتلون كبغاة

(فصل) شرطُ الإمامِ لكونه أهلاً قضاء قرشياً شجاعاً
وتعمدُ الإمامةُ ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ من العلماء ووجوهِ الناسِ
المتيسرِ اجتماعهم بصفةِ الشهودِ وباستخلافِ الإمامِ كجعله الامرَ
شورى بينَ جمعٍ وباستيلاءِ متغلبٍ ولو غيرِ أهلٍ
(كتابُ الردِّ) هي قطعُ من يصحُّ طلاقه الاسلامَ بكفر
عزماً أو قولاً أو فعلاً استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً ككفي الصانعِ
أو نبيٍّ أو تكذيبه أو جحدٍ مجممٍ عليه معلومٍ من الدينِ ضرورة
بلا عذرٍ أو ترددٍ في كفرٍ أو إلقاءِ مُصحفٍ بقاذورةٍ أو سُجودٍ
لخلوقٍ فتصحُّ ردةُ سكرانٍ كأسلامه ولو ارتدَّ فجَنَّ أمهلَ ويجبُ
تفصيلُ شهادةِ ردةٍ ولو ادَّعى إكراهاً وقد شهدتْ بيئتهُ بلفظِ
كفرٍ أو فعله حلفَ أو برَدتهُ فلا تقبلُ الابقرينةُ كأسرِ كفارٍ ولو قالَ
أحدُ اثنينِ مسلمينِ ماتَ أبي مرتدٍّ آفانٍ بينَ سببِ ردةٍ فنصيبه في
ولا استفصلَ وتجبُ استتابةُ مرتدٍّ حالاً فانْأصرَّ قتلَ أو أسلمَ
صحَّ ولو زنديقاً وفرعهُ إن انعقدَ قبلها أو فيها وأحدُ أصوله مسلمٌ
فمسلمٌ أو مرتدونَ فمرتدٌّ وملكهُ موقوفٌ إن ماتَ مرتدّاً أبانَ
زواله بالردةِ ويقضى منه دينُ لزمه قبلها وما أتلفه فيها ويَمانُ منه

مؤنه وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فهو قوف إن أسلم
نقد ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم ويؤجر ماله
ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض

« كتاب الزنا » يجب الحد على ما أئزم عالم بتحريمه بإيلاج
حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو
مكررة أو مبيحة ومحرمات وإن تزوجها لا بغير إيلاج وبوط
حليلته في نحو حيض وصوم وفي ذبر وأتمه المزوجة أو المعتدة
أو المحرم أو وطئ باكره أو بتحليل عالم أولمته أو بهيمة والحد
لحصن رجم بمد و حجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد
مفرطين وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها باقرار والحصن
مكلف حر ولو كافراً وطىء أو وطئت بقبيل في نكاح صحيح
ولو بناقص ولبكر حر مائة جلدة وتغريب عام لمسافة قصر
فاكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض أن
رجي برؤه وإلا جلد بعشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فإن
كان خمسون فترتين مع مس الأغصان له أو انكباس فإن برى
أجزأه وتعين الجهة للامام ويفرغ غريب من بلد زناه لا لبلده

ولا لدون المسافة منه ومسافرته لغير مقصده فان عاد لمحله أو لدون المسافة منه جدد ولا تغرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة فان امتنع لم يجبر ولنير حر نصف حر ويثبت باقرار ولو مرة أو يئنه ولو أقر ثم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تمدوني ولو شهد أربعة بزناها وأربعة بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه الإمام من حر ومكاتب ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد الرقيق الإمام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فان تنازعا فالإمام وليسده تعزيره وسماح يئنه بعقوبته إن كان أهلاً

(كتاب حد القذف) شرط له في القاذف ما في الزاني واختيار وعدم إذن وأصاله ويعزر مميز وأصل وحد حر ثمانون وغيره أربعون وفي المنقذوف أحصان وتقدم في اللعان ولو شهد بزناها دون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقاذفا لم يتفاسا ولو استقل مقذوف باستيفاء لم يكف

(كتاب السرقة) أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد وشرط في السارق ما في القاذف فلا يقطع حربي ولو معاهداً

وصبي ومجنون ومكره وجاهل وفي السروق كونه ربع دينار
خالصاً أو قيمته فلا قطع برهم سبيكة أو حلياً لا يساوي ربعاً
مضروباً ولا بما نقص قبل إخراجهِ ولا بما دون نصابين إشتراك في
إخراجه ولا بغير مال بل بثوب رث في جيبه تمام نصاب جهله
وبخمر بلغ إناءهُ نصاباً وبآلة لهو بلغ مكسر هاذك ونصاب ظنه
فلوساً لا تساويه أو انصب من وعاء ينقبه له أو أخرجه دفعتين
فان تحلل علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه
لنيره فلا قطع بسرقة ماله ولو ملكه قبل إخراجهِ ولا بما
ادعى ملكه ولا بما له فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له
أولهما فكذبه الآخر قطع الآخر دونه وكونه لا شبهة له فيه
فقطع بأثم ولد سرقة معذورة وبمال زوجة وبنحو باب مسجد
لا يحصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال
صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أ سيده وكونه
محرزاً بلحاظ دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفاً ففرصة دار
وصفتها حرز خسيس آنية وثياب ومخرن حرز حلي ونقد ونوم
بنحو صحراء على متاع أو توسده حرز لا إن وضعه بقربه بلا

مُلاحِظ قوًىٍ أَوْ انْقِلَابَ عَنْهُ وَدَارَ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعِمَارَةِ حَرْزٌ
بِمَلَا حِظ قوًىٍ يَتَقَانُ بِهَا وَلَوْ مَعَ فَتْحِ الْبَابِ أَوْ نَأْتِمْ مَعَ إِغْلَاقِهِ
وَمُتَّصِلَةً حَرْزٌ بِإِغْلَاقِهِ مَعَ مَلَا حِظ وَلَوْ نَأْتِمْ مَعَ غَيْبَتِهِ زَمَنَ أَمْنٍ
نَهَارًا وَخِيْمَةً وَمَا فِيهَا بِصَحْرَاءَ لَمْ تَشُدُّ أَطْنَابُهَا وَلَمْ تَرْخُ أَذْيَالُهَا كَتَمَتِ
بِقُرْبِهِ وَإِلَّا فَحَرْزَانِ مَعَ حَافِظ قوًىٍ وَلَوْ نَأْتِمْ بِقُرْبِهَا وَمَا شِيَةِ
بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ يَرَاهَا وَبِأُبْنِيَةِ مَغْلَقَةٍ بِعِمَارَةٍ مُحْرَزَةٍ بِهَا وَلَوْ بِلَا
حَافِظٍ وَبِزِيَةِ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ وَلَوْ نَأْتِمْ وَسَائِرَةَ مُحْرَزَةٍ بِسَائِقٍ يَرَاهَا
أَوْ قَائِدٍ أَكْثَرَ الْإِنْتِفَاتِ لَهَا مَعَ قَطْرِ لَيْلٍ وَبِغَالٍ وَلَمْ يَزِدْ قَطَارُ فِي
عِمْرَانٍ عَلَى سَبْعَةٍ وَكَفَنَ مَشْرُوعٍ فِي قَبْرِ بَيْتِ حَصِينٍ أَوْ بِمَقْبَرَةٍ
بِعِمْرَانٍ مُحْرَزٍ (فَصْلٌ) يَقْطَعُ مُؤْجِرُ حَرْزٍ وَمَعِيرُهُ لَا مَنَ
سَرَقَ مَغْصُوبًا أَوْ مَنَ حَرْزَ مَغْصُوبٍ أَوْ مَالٍ مَنَ غَصْبَ مِنْهُ
شَيْئًا وَوَضَعُهُ مَعَهُ فِي حَرْزِهِ وَلَوْ نَقَبَ فِي لَيْلَةٍ وَسَرَقَ فِي أُخْرَى
قَطَعَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ النَّقْبُ وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ كَمَا لَوْ نَقَبَا
وَوَضَعَهُ أَحَدُهُمَا فِي النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ الْحَرْزِ أَوْ
أَخْرَجَهُ بِمَاءٍ جَارٍ أَوْ رِيحٍ هَابَةٍ أَوْ دَابَّةٍ سَائِرَةٍ قَطَعَ وَلَا يَضْمَنُ حَرْزٌ
بِئْسَدٍ وَلَا يَقْطَعُ سَارِقُهُ وَلَوْ صَغِيرًا مَعَهُ مَالٌ يَلِيْقُ بِهِ أَوْ نَأْتِمْ

على بعير فأخوجهُ عن قافلةٍ فإن كان رقيقاً قطع كما لو نقل من بيت مُغلق إلى صحن دار أو نحو خان بابها مفتوح لا بفعله.

(فصل) تثبت السرقة بيمين رد وبرجلين وباقرار بتفصيل فيها وقبل رجوع مُقر لقطع ومن أقر بعقوبة لله فلا قاضى تعريض برجوع ولا قطع إلا بطاب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا أو بزنا بأمته حداً حالاً ويثبت برجل واسرائتين المال فقط وعلى السارق رد ما سرق أو بدله وتقطع يده اليمنى ولو معيبة أو سرق مراراً فإن عاد فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليسرى من كوع وكعب ثم عزّر وسنّ غمسُ محلّ قطعه بدهن مغلى لمصلحته فؤنته عليه ولو سرق فسقطت يميناه سقط القطعُ

(باب قاطع الطريق) هو ملتزم مختارٌ خيفٌ يقاوم من يرز له بحيث يبعد غوث فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقتل عزّر أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فمكسه أو بقتل قتل حتماً أو وأخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فإن خيف تغيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير

كفء ولو مات فدية وتقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديات
ولو عفا وليه بمال وجب وقتل حد أو تراعى المائلة ولا يتحم
غير قتل وصلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه
« فصل » من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه جلد
ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر
الآخران حتى يستوفى أو القطع صبر مستحق القتل فإن
بادر وقتل عزّر ولمستحق القطع دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو لا دمي قدم حقه إن لم يفوت حق الله أو كانا قتلا
(كتاب الأشرطة) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله
ولو لتداوى أو عطش أو دردياً على ما نزم تحريمه مختار عالم به
وبتحريمه ولا ضرورة وحد به وإن جهل الحد لا لتداوى أو عطش
ولا مستهلكاً ولا بحقن وسعوط وحد حر أربعون وغيره
عشرون ولأه بنحو سوط وأيد والامام زيادة قدره وهي
تمازير وحد بأقراره وبشهادة رجلين إنه شرب مسكراً أو سوط
العقوبة بين قضيب وعصاً ورطب ويابس ويفرقه على الاعضاء
ويتقى القاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفية

وَلَا يَحْدُثُ فِي سَكْرِهِ وَلَا فِي مَسْجِدِهِ فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ (فصل)
عُزِّرَ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ غَالِبًا بِنَحْوِ حَبْسٍ وَضَرْبٍ
بِاجْتِهَادِ إِمَامٍ وَلِيَنْتَقِصَهُ عَنْ أَدْنَى حَدِّ الْعَذْرِ وَلَهُ تَعْزِيرٌ مِمَّنْ عَفَا
عَنْهُ مُسْتَحَقَّةٌ

(كتاب الصيال وضمان الولاية وغيرهم والختن) له دفعُ
صَّائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ بَلَّ يَجِبُ فِي بَضْعٍ وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً قَصَدَهَا
غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّقٍ الدَّمِ فِيهِدْرُ لَا جِرَّةٌ سَاقِطَةٌ وَلِيَدْفَعُ بِالْأَخْفِ
إِنْ أُمِكنَ كَهَرَبٍ فَزَجَرَ فَاسْتِنَائَةً فَضَرْبٍ بِيَدٍ فَبَسُوطٍ فَبَعْضًا
فَقَطْعٍ فَتَقْتِلُ وَلَوْ عُصَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِكَفٍّ فَمِنْ فَبَضْرَبِهِ فَبَسَّاسُهَا
فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ هُدِيرَتْ كَأَن رَمَى عَيْنٍ نَاطِرٍ عَمَدًا إِلَيْهِ مَجْرَدًا
أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ ثَقَبٍ بِخَفِيفٍ كَحِصَاةٍ وَلَيْسَ
لِلنَّاطِرِ شَيْءٌ مَحْرُومٌ غَيْرُ مَجْرَدَةٍ أَوْ حَلِيلَةٍ أَوْ مَتَاعٍ فَأَعْمَاهُ أَوْ أَصَابَ
قَرَبَ عَيْنِهِ فَمَاتَ وَلَوْ لَمْ يَنْذِرْهُ وَالتَّعْذِيرُ مِمَّنْ يَلِيهِ مَضْمُونٌ لَا الْحَدَّ
وَالزَّائِدُ فِي حَدِّ يَضْمَنُ بِقَسْطِهِ وَلَمْ يَسْتَقِلَّ قَطْعُ غَدَةٍ لَمْ يَكُنْ أَخْطَرُ
وَلَا بَ وَإِنْ عُلَا قَتْلُهَا مِنْ صَغِيرٍ وَتَجَنُّونَ إِنْ زَادَ خَطَرُ تَرَكَ
وَلَوْ لِيَهْمَا عِلَاجٌ لَا خَطَرَ فِيهِ فَلَوْ مَا تَابَ الْجَائِزُ فَلَا ضِمَانٌ وَلَوْ فَعَلَ

بهما ما منع فدية ^{مغلظة} في ماله وما وجب بخطا ^{إمام} فعلى عاقلته ولو حد بشاهدين ليسا أهلاً فان قصر فالضمان عليه وإلا فعلى عاقلته ولا رجوع إلا على متجاهرين بفسق ومن عالج باذن لم يضمن وفعل جلاّد بأمر ^{إمام} كفعله وإن علم خطأه فالضمان على الجلاّد إن لم يكرهه وإلا فعليه ما يجب ^{ختم} مكلف ^{مطيق} جل يقطع قلقتيه وامرأة بجزء من بظرها وسن لسابع ثانی ولادة ومن ختم ^{مطيقاً} لم يضمنه ولي ومؤنته في مال مختون (فصل) صحب دابة ضمن ما أتلفته غالباً أو تلف ببوهاور وثها أو ركضها بطريق كمن حمل حطباً فحك بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيره والتالف ^{مدبره} أو أعمر أو معهما لم ينهبهما وإن كانت وحدها فأتلفت شيئاً ضمنه ذويد ^{فرط} لا إن قصر مالكة وإتلاف عاد ^{مضمن}

« كتاب الجهاد » هو بعد الهجرة والكفار ببلادهم كل عام فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية سقطت ^{كثا} م ^{بجج} الدين وبحل مشكله وبعلم الشرع بحيث يصلح للقضاء بأمر ^{بمعروف} ونهي عن منكر وإحياء الكعبة ^{بجج} وعمرة كل عام ودفع

ضرر معصوم وما يتم به العاشُ وردٌ سلام على جماعة وإبتداؤه
 سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وإنما يجب
 الجهاد على من لم ذكر حرٌّ مُستطيع غير صبيٍّ ومجنون ولو
 خاف طريقاً وحرم سفرٌ مؤسراً بلا إذن ربِّ دين حال وجهاد
 ولي بلا إذن أصله المسلم لا سفرٌ تعلم فرض فانَّ إذن ثم رجع
 وجب رجوعه إن لم يحضر الصفُّ وإلا حرَّم إنصرافه وإن
 دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى
 على فقيرٍ وولدٍ ومدينٍ ورقيقٍ بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية
 وإذا لم يمكن تاهبٌ لقتال وجوز أسرافه استسلام إن علم أنه
 إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة وإلا تعين ولو أسروا مسلماً
 لم نمانهوضٌ لخلاصه إن رُجي (فصل) كره غزو بلا إذن
 إمام وسن أن يؤمر على سرية بعثها ويأخذ البيعة بالثبات وله
 اكتراء كفار واستعانة بهم إن أمسأهم وقاومنا الفريقين وبعبيد
 ومُراهبين أقوياء بأذن مالك أمرهما ولكل بدل أهبة وكره
 قتل قريبٍ ومحرَّم أشدَّ إلا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل
 صبيٍّ ومجنون ومن به رق وأثني وخشى قاتلوا وغيرهم لا الرسل

وحصارُ كُفارٍ وقتلُهُم بما يعمُّ لا بحرمِ مكةَ وتبئيتُهُم في غفلةٍ وإن
كانَ فيهِم مُسلمٌ ورُمي مُتترُسِين في قتالٍ بذرائعِهِم أو بآدَمِيٍّ
مُحترَمٍ إن دُعيت إليه ضرورةً وحرمَ انصرافُ مَنْ لزمه جُهادٌ
عن صفٍّ إن قاوا مِناهم إلا متحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فِئَةٍ يستنجدُ
بها ولو بَعيدةٍ وشاركا ما لم يبعدا الجيشَ فيما غنمَ بعدَ مُفارقته
ويجوزُ بلا كرهٍ لقوىٍ أذنَ له إمامٌ مُبارزةً فإن طلبها كافرٌ سُنَّتْ
له وإلا كرهت وجازَ لِاتلافٍ لغيرِ حيوانٍ مِنْ أُمُوالمِمْ فأن ظُنَّ
حصولُهُ لنا كرهَ وحرمَ لحيوانٍ مُحترَمٍ إلا الحاجةُ « فصل »
تَرَكَ ذَراريَّ كُفارٍ وعبيدَهُم بأسرٍ ويفعلُ الأمامُ في كاملٍ ولو
عَتِيقَ ذِمِّيٍّ لَأَحْظَ مَنْ قَتَلَ وَمَنْ وفَداهُ بِأسرى أو بِمالٍ وأَرْقاقٍ
فأن خَفِيَ حَبْسُهُ حتى يَظْهَرُ وأَسْلَمَ كافرٌ بعدَ أسْرِهِ يَعصِمُ دَمَهُ
والخيارُ في الباقي لَكِنْ إِنما يُفْدَى مَنْ لَهُ عِزٌّ يُسَلِّمُ به وبقبلِهِ يَعصِمُ
دَمَهُ وماله وفرعُهُ الحَرُّ الصَّغِيرُ أو المَجْنُونُ لا زَوْجَتُهُ فأن رَقَّتْ
انقطعَ نِكَاحُهُ كسبى زَوْجَتِهِ حُرَّةً أو زَوْجَ حُرٍّ وَرَقٍّ ولا يَرُقُّ
عَتِيقٌ مُسْلِمٌ وإِذا رَقَّ وعليه دينٌ لغيرِ حَرْبِيٍّ لَمْ يَسْقُطْ فيقضى
مِنْ مالِهِ إن غنمَ بعدَ رِقِّهِ وإن كانَ لِحَرْبِيٍّ على مثله دَيْنٌ مُعاوضةً

ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْقُطْ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَلَاءَ رِضَا غَنِيمَةٍ وَكَذَا
 مَا وَجَدَ كَلْقَظَةً فَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ لِمُسْلِمٍ وَجِبَ تَعْرِيفُهُ وَلِغُلَامَيْنِ
 لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدُ تَبَسَّطُ فِي غَنِيمَةٍ بَدَارَ حَرْبٍ وَالْعَوْدِ إِلَى عَمْرَانَ
 غَيْرَهَا بِمَا يُعْتَادُ أَكَلَهُ عَمُومًا وَعَلَفَ شَعِيرًا وَنَحْوَهُ وَذَبِخَ لَأَكُلَ
 بِقَدْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ عَادَ إِلَى الْعَمْرَانَ لَزِمَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ إِلَى الْغَنِيمَةِ
 وَلِفَنَانٍ حَرٍّ أَوْ مَكَاتِبَ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَحْنُونَ وَلَوْ مَحْجُورًا إِعْرَاضَ
 عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ مِلْكِهِ وَهُوَ بِاخْتِبَارِ تَمْلِكِ لَا لِسَالِبٍ وَلِذِي قَرَبِيٍّ
 وَالْمَعْرُضِ كَمَعْدُومٍ وَمَنْ مَاتَ خَفَّةً لَوَارِثُهُ وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ
 أَوْ كَلَابٌ تَنْفَعُ وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَنَازِعْ أُعْطِيَهُ وَإِلَّا قَسَمَتْ
 إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا أَقْرَعَ وَسَوَادُ الْعِرَاقِ إِفْتَحَ غَنُوءَةً وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ
 وَوَقَفَ عَلَيْنَا وَخَرَجَهُ أَجْرَةٌ وَهُوَ مِنْ عِبَادِ أَنْ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ
 طُولًا وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلُوفِ عَرْضًا لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَصْرَةِ
 حَكْمُهُ إِلَّا الْفَرَاتُ شَرْقِيَّ دَجَلَتِهَا وَنَهْرُ الصَّرَاقَةِ غَرْبِيَّهَا وَأَبْنِيَّتُهُ
 يَجُوزُ بَيْعُهَا وَفَتْحَتْ مَكَّةُ صَلَاحًا وَمَسَاكِنُهَا وَأَرْضُهَا الْحَيَاءُ مِلْكٌ
 «فصل» لِمُسْلِمٍ مَخْتَارٌ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَحْنُونَ وَأَسِيرٌ أَمَانٌ حَرْبِيٌّ
 مَحْصُورٌ غَيْرُ أَسِيرٍ وَنَحْوِ جَائِسُوسٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَاقْتُلْ بِمَا يَفِيدُ

مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا نبذه
 بلا تهمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن آمنه إمام وكذا
 بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم يدار كفر أمكنه إظهار دينه
 ولم يرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجبت إن لم يمكنه وأطاعها
 كهرب أسير ولو أدلوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على لانهم في
 أمانه أو عكسه حرم فإن تبعه أحد فضائل أو على أن لا يخرج
 من دارهم ولم يمكنه ما ر حرم وفاء ولا إمام معاقد كافر يدل
 على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلائله وفيها الأمة حية ولم
 تسلم قبله أعطيتها أو أسلمت قبله وبعد العقد أومات بعد الظفر
 فقيمتها وإلا فلا شيء له

« كتاب الجزية » أركانها عاقد ومعهود له ومكان ومال
 وصيغة وشرط فيهما ما في البيع وهي كأقررتكم أو أذنت في
 إقامتكم بدارنا على أن تلتزموا كذا وتتناقذوا لحكمنا وقبلنا
 ورضينا وصدق كافر في دخلت إجماع كلام الله أو رسولا
 أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماما وعليه اجابة إذا طلبوا
 وأمن وفي المعهود له كونه متمسكا بكتاب لجد أعلى ولم نعلم

تمسكه به بعد نسخه حرّاً ذكرًا غير صبيّ وجنون وتلقّ
 افاقة جنون كثير ولو كمل عقد له إن التزم جزية وإلا بلغ
 المؤمن وفي المكان قبوله فيمنع كافر إقامة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة واليمامة وطرقها وقراها فلو دَخاهُ بلا إذن إمام أخرجهُ
 وعزّر عالمًا بالتحريم ولا يأذن له إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة
 فيها كبير حاجة وإلا فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها ولا
 يقيم إلا ثلاثة فإن مرض فيه وشقّ نقله أو خيف منه تركه فإن
 مات وشقّ نقله دفن ثمّ ولا يدخل حرم مكة فإن كان رسولاً
 خرج له إمام يسمعه فإن مرض أو مات فيه نقل وفي المال
 كونه ديناراً فأكثر كل سنة لكن لا يعقد لسفيه بأكثر وسن
 مما كسبه غير فقير فيعقد لتوسط بدينارين ولنفي بأربعة ولو
 أسلم أو مات أو جن أو حُجر عليه بعد سنة بخزيته كدين
 آدمي أو في اثني عشر فقسط وتؤخذ الجزية برفق وسن لإمام
 أن يشرط على غير فقير ضيافة من يمرّ به منازاة على جزية
 ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد ضيفان رجلاً وخيلاً ومنزلهم
 كنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم وقد رهما لكل منا

والعلف لا جنسه وقدره لا الشخير فيقدره وله إجابة من طلب
أداء جزية باسم زكاة إن رآه وتضعيفها عليه لا الجبران ولا يأخذ
قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية «فصل» لزمن الكف
مطلقاً والدفع عنهم لا يدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط
أو انقروا بجوارنا وضمان ما نتلقه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم
أحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا يبلد فتحناه صلحاً وشرطاً لنا
مع أحدائهما أو ابقائهما أو لهم ومنعهم مساواة بناء لبناء جار
مسلم وركوباً لخيول وبسرج أو ركب نحو حديد والجاؤهم لزحمتنا
إلى أضيق طريق وعدم توقيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم
وأمرهم بغير أو زناز فوق الثياب وبتمييزهم بنحو خاتم حديد
إن تجردوا بمكان به مسلم ومنعهم إظهار منكر بيننا فإن خالفوا
عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا
انتقض ولو زنازى بمسلمة ولو بشكاح أو دل أهل حرب على
عورة لنا أو دعاً مسماً لكفر أو سباً لله أو نبياً أو الإسلام
أو القرآن بما لا يدينون به أو فعل نحوها انتقض عهده إن شرط
انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال أو بغيره ولم يسأل

تجديد عهد فلامام الخيرة فيه فان أسلم قبلها تعين من ومن
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار
الحرب بلغها

« كتاب الهدنة » إنما يعقد لها لبعض إقليم واليه أو إمام
ولغيره إمام لمصلحة كضعفنا أو رجاء إسلام أو بذل جزية فان لم
يكن ضعف جازت إلى أربعة أشهر وإلا فإلى عشر سنين بحسب
الحاجة فان زيد بطل في الزائد ويفسد العقد لإطلاقه وشرط
فاسد كمنع فك أسرا أو ترك ما لنا لهم أو رد مسلمة أو عقد
جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم ونصح على أن ينتقضها إمام
أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بالغناهم مأمهم
أو صحت لزمنا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح
أو نحوه كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض
بعضهم بلا إنكار باقهم وإذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم
وله بأماره خيانة نبذ هدية لا جزية ويبلغهم مأمهم ولو شرط
رد من جاءنا منهم أو أطلق لم يردوا صف إسلام إلا إن كان في
الأولى ذكرا حرا غير صبي ومجنون طلبته عشيرة أو غيرها

وقدّر على قهره ولم يجب دفع مهر لزّوج والرّد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط ردّ مرتدّ أزهم الوفاء فان أبوا فناقضون وجاز شرط عدم ردّه

«كتاب الصيد والذبايح» أركان الذبيح ذبيح وذابح وذبيح وآلة فالذبيح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدوراً من قفاه أو أذنه عصي وشرط في الذبيح قصد فلو سقطت مذبة على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لصيد فقتل صيداً حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثمّ وجده ميتاً لا إن رماه ظانه حجراً أو سرباً ظباءً فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسنّ نحر لابل قائمة معقولة ركبة يسرى وذبيح نحو بقر مضطجماً جنباً أيسر مشدوداً قوائمه غير رجل يمين وأن يقطع الودجين ويحدّ مديته ويوجه ذبيحته لقبله ويسمّي الله وحده ويصلى على النبي وفي الذبايح حلّ نكاحنا لأهل ملته وكونه في غير مقدور بصيراً وكره ذبح أعمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك

فيه من حل ذبحه غيره لا ماسبق إليه آله الأول فقتله أو
أنهته إلى حركه مذبح وفي الذبيح كونه مأكولاً فيه حياة
مستقرة ولو أرسل آله على غير مقدور فجرته ولم يترك ذبحه
بتقصير حل إلا عضواً أبانه بجرح غير مذكف وما تعذر ذبحه
لوقوعه في نحو بر حل بجرح يزهد ولو بسهم لا بجراحة وفي
الآله كونها محددة بجرح كحديد وقصب وحجر إلا عظماً فلو
قتل بثقل غير جراحة كبندقه ومدية كآلة أو بمثل وتمد
كبندقه وسهم حرم لأن جرحه سهم في هواية وأثر فسقط
بأرض ومات أو قتل باعانة ريح للسهم أو كونها في غير مقدور
جراحة سباع أو طير ككباب وفهد وصقر معلقة بأن تنزجر
بزجره وتسترسل بإرسال وتمسك ولا تأكل منه مع تكرر
يظن به تأديها ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستأنف
تعليمها «فصل» يملك صيد بإبطال منعه قصداً كضبط
بيد وتذيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له والجائز لمضيق بحيث
لا ينفلت فيهما ولا يزول ملكه عنه بانقلابه وإرساله ولو تحول
حمايه لبرج غيره لزمه تمكينه فإن عسر تمييزه لم يصح تملكه

أحدهما شيئاً منه لثالث فإن علم العدد واستوت القيمة وباعاه
صح ولو جرحاً صيداً معاً وأبطلاً منعتُهُ فإلها أو أحدهما فله أو
مُرتباً وأبطلها أحدهما فله ثم بعد إبطال الأول بازمان إن ذَفَفَ
الثاني في مذبح حلٍّ وعليه للأول أرشٌ أو في غيره أو لم يذَفَفْ
ومات بالجر حين حرم ويضمن الأول قيمته ولو ذَفَفَ أحدهما فيه
وأزمن الآخر وجعل السابق حرم

(كتاب الأضحية) التضحية سنة وتجب بنحو نذر

وكره لمريدِها إزالة نحو شعر في عشر الحجة وتشريق حتى
يضحي وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها
نعم وبلوغ ضان سنة أو إجماعه وبقرٍ ومعر سنتين وإبل خمساً
وقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين لا فيما
عين بنذر وإن وكل بذبح كفت نيته وله تهويضها لمسلم مميز
ويجزي بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع
شياه فواحد من إبل فبقر فضان فمعر فشرك من بعير ووقتها
من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس نحر
إلى آخر تشريق والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاعها

كرمح ومن نذر م معينة أو في ذمته ثم عين لزمه ذبح فيه فان
تلفت في الثانية بقي الأصل أو في الأولى بلا تقصير فلا شيء أو
به لزمه إلا أكثر من مثلها وقيمتها ليشتري بها كريمة أو مثلين
فأكثر وسن أكل من أضحية تطوع وإطعام أغنياء لا تملكهم
ويجب تصدق بلحم منها والأفضل بكلمها إلا لتمامها كلها وسن
إن جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجلدها
أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولدي غيرها وشرب
فاضل لبنها ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ميتاً ولا
لرقيق فان أذن سيده وقعت لسيدته أو للمكاتب (فصل)
سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر
شاتان وغيره شاة وطبخها وبحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنقه
ذهباً ففضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر
خلو حين يولد

(كتاب الاطعمة) حل دود طعام لم ينفرد وجراده وسمك
في حياة أو موت وكره قطعها وحرّم ما يعيش في بر وبحر

كضفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بر جنين مات بذكاة
 أمه ونعم وخيل وبقر وحش وحمارة وطي وضع وضب وأرب
 وثعلب وبربوع وفنك وسمور وغراب وزرع ولعامة وكركي
 وأوز ودجاج وحم وهو ماعب وما على شكل عصفور بأنواعه
 كعندليب وصموة وزر زور لا حمارة أهلي ولا ذو ناب وخب
 كأسد وقرد وكسقر ونسر ولا ابن آوى وهرة ورخمة وبغاثة
 وبيغاء وطاووس وذباب وحشرات كخفساء ولا ما أمر بقتله
 أو نهى عنه كمقرب وحية وحدأة وفارة وسبع ضار وكخفاف
 ونحل ولا ما تولد من مأ كول وغيره وما لا نص فيه إن استطابه
 عرب ذو يسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخشوه
 فلا فإن اختلفوا فالأكثر فقريش فإن اختلفت أو لم تحكم بشيء
 اعتبر بالأشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرم متنجس
 وكرة جلالة تغير لهما إلى أن يطيب لا بنحو غسل وكرة لحر
 ما كسب بمخامرة نجس كحجم وسن أن يناول مملوكه وعلى
 مضطرسد رمة من محرم وجده فقط وليس نبياً إلا أن يخاف
 محذوراً فيشبع وله قتل غير آدمي معصوم لا كله ولو وجد طعام

غائب أكلَ وغرمَ أو حاضِرٌ مُضطرٌّ لم يَلْزِمهُ بذلُه فإن آثرَ مُسْلِمًا
جَازًا أو غيرَ مُضطرٍّ لزمهُ لمعصوم بَشَمَنِ مِثْلٍ مَقْبُوضٍ إِنْ جَضَرَ
وإِلَّا ففِي ذِمَّةٍ وَلَا عَمَّنْ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ فَإِنْ مَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ أَوْ
وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ غَيْرٍ لَمْ يَبْذُلْهُ أَوْ صَيْدًا حَرَمَ بِأَحْرَامٍ أَوْ حَرِيمَ
تَعَيَّنَتْ وَحَلَّ قَطْعُ جِزْئِهِ لَا كُلُّهُ إِنْ فَقَدَ نَحْوَ مَيْتَةٍ وَكَانَ
خَوْفُهُ أَقْلُ

(كِتَابُ الْمَسَافَةِ) هِيَ سَنَةٌ وَلَوْ بِعَوَضٍ وَلَا زِمَّةٌ فِي حَقِّ
مَلْزَمَةٍ فَلَيْسَ لَهُ فُسْخُهَا وَلَا تَرْكُ عَمَلٍ وَلَا زِيَادَةُ وَنَقْصٌ فِيهِ وَلَا
فِي عَوَضٍ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ عِدَّةً قَتَالٍ كَذِي حَافِرٍ وَخُفٍّ
وَلِصْلٍ وَرَمَى بِأَحْجَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ إِلَّا كَطِيرٍ وَضِرَاعٍ وَكَرَّةٍ مَحْجَنٍ
وَبَنْدُقٍ وَعَوْمٍ وَشَطْرَنْجٍ وَخَاتَمٍ بِعَوَضٍ وَجَنْسًا أَوْ بَغْلًا وَحِمَارًا
وَعَلْمٌ مَسَافَةٌ وَمَبْدِئٌ مُطْلَقًا وَغَايَةٌ لِرَاكِبِينَ وَلِرَاكِبِينَ إِنْ ذَكَرْتَ
وَتَسَاوَفِيهَا وَتَعْيِينَ الْمُرْكُوبِينَ وَلَوْ بِالْوَصْفِ وَالرَّاكِبِينَ وَالرَّاكِبِينَ
بِالْعَيْنِ وَيَتَعَيَّنُونَ بِهَا وَإِمَّا كَانَ سَبْقُ كُلِّ وَقْطَعَةٍ الْمَسَافَةِ بِلَا نَدْوَرٍ
وَعَلْمٌ عَوَضٌ وَيُعْتَبَرُ عِنْدَ شَرْطِهِ مِنْهَا مُحَلَّلٌ كَقَفْءٍ هُوَ وَمُرْكُوبُهُ
يَغْنَمُ وَلَا يَنْرَمُ فَإِنْ سَبَقَهَا أَخَذَ الْعَوْضِيُّنَ أَوْ سَبَقَهَا وَجَاءَ مَعًا

أو لم يسبق أحدٌ فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما ففوض هذا
 لنفسه وعوض المتأخر للمحلل ومن معه وإلا ففوض
 المتأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول
 أو دونه صح وسبق ذي خوف بكتدٍ وحافر بعنقٍ وشرط
 لمناضلة يسان بادي وعدد رمي وإصابة وبيان قدر غرض
 وارتقاعه إن لم يغلّب عرف لا مبادرة بأن يدّر أحدهما إصابة
 المشروط من عدد معلوم مع استوائهما في المرمى أو اليأس منه فيها
 ومحاطة بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه ونوب
 ويحمل المطلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وسهم فإن
 عين لغا وجاز إبداله بمثله وشرط منه مفسد وسن يسان صفة
 إصابة الغرض من قرع وهو مجرّدها أو خرق بأن ينقبه ويسقط
 أو خسق بأن يثبت فيه وإن سقط أو مرق بأن ينفذ فإن أطلقا
 كفي القرع ولو عين زعمان حزين متساويين جاز لا بقرعة فإن
 عين من ظنه إرامياً فأخلف بطل فيه وفي مقابله لا في الباقي
 ولهم الفسخ فإن أجازوا وتنازعوا في مقابله فسخ وإذا فضل
 حزب قسم العوض بالسوية لا الإصابة إلا أن شرط ويعتبر

يَنْصِلُ فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرْضٌ مَا انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ
وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُتَصَّرْ وَلَوْ نَقَلْتُ
رَيْحَ الْغُرْضِ فَأَصَابَ مَحَلَّهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا حُسْبَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَرَطَ
خَسَقٌ فَلَقِيَ صَلَابَةً فُسَقَطَ حُسْبَ لَهُ

« كِتَابُ الْإِيمَانِ » الْيَمِينُ تُحْقِيقُ مُحْتَمِلٌ بِمَا اخْتَصَّ اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ كَوَالِدِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ نَفْسِي
بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ الْيَمِينِ وَبِمَا هُوَ فِيهِ أَغْلَبُ كَالرَّحِيمِ وَالْخَالِقِ
وَالرَّازِقِ وَالرَّبِّ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ وَاءُ كَالْمُجُودِ
وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ إِنْ أَرَادَهُ وَبَصَفَتِهِ كَمُظْمَتِهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَكَلَامِهِ
وَمَشِيتَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ وَاللَّذِينَ
قَبْلَهُ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَبِالْبَقِيَّةِ ظُهُورَ آثَارِهَا وَحُرُوفَ الْقِسْمِ بَاءً
وَوَاوً وَتَاءً وَيَخْتَصُّ اللَّهُ بِالتَّاءِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ بِتَثْلِيثٍ آخِرَهُ أَوْ تَسْكِينَهُ
فَكُنَايَةً وَأَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ حَانَفْتُ أَوْ أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ
يَمِينٌ إِلَّا إِنْ نَوَيْتَ خَيْرًا وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ أَنْتَفَعَلَنَّ
يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ يَمِينٌ نَفْسَهُ لَا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاذَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ
وَتَصَحَّ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتَكَرَّرَ إِلَّا فِي طَاعَةِ وَدَوِّي وَحَاجَةٍ

فان حلف ارتكاب على معصية عصى و لزمه حنث و كفارة أو مباح
سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه
وعليه كفارة أو كسها كره وله تقديم كفارة بلا صوم على
أحد سببها كمنذور مالى (فصل) خير فى كفارة يمين بين
إعتاق كظهار وتمايك عشرة مساكين كل مد آمن جنس
فطرة أو مسعى كسوة ولو ملبوساً لم تذهب قوته ولم يصلح
للمدفع له كقميص صانير و عمامته وإزاره وسراويله لكبير
لا نحو خف فان عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة
ولو مفرقة فان كان أمة تحل لم تصم إلا بأذن كغيرها والصوم
يضره وقد حنث بلا إذن ومبعض كحر فى غير إعتاق
(فصل) حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حنث
وإن بعث متاعه كما لو حلف لا يساكنه وهما فيها فكثا لبناء
حائل لا إن خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها
أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدامت بقاءه باستدامة
و لبس ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل بابها
ولو برجله متمداً عليها فقط لا بصعود سطح ولو محوطاً

لَمْ يُسْتَفْ وَلَوْ اَرْتَضِيَ دَارُ فِدْخَلِي لَمْ يَمْنَحْهُ اَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ
 زَيْدٍ حَنْتَ بَمَا يَمْلِكُ بَا اَوْ تَعْرِفُ بِهِ فَارْتَضِ ارَادَ مَسْكَنَهُ فِيهِ اَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَارَهُ اَوْ لَا يَكَلِّمُ دِيَارَهُ اَوْ زَوْجَتَهُ فَرَاغَ رَأْسُكَ فِدْخَلِ
 وَكَلَّمَ لَمْ يَحْنَحْ اِلَّا اَنْ يُشِيرَ وَلَمْ يُوَدَّ مَا دَامَ رَأْسُكَ اَوْ لَا يَدْخُلُ
 دَارًا مِنْ ذَا الْبَابِ حَنْتَ بِالْمَنْفَعَةِ اَوْ يَتَنَبَّاهُ اَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى
 زَيْدٍ فَخَلَّ عَلَى قَوْمِهِ وَفِيهِمْ حَنْتَ رَأْيَ اسْتِثْنَاءٍ وَفِي نَفْثِهِ مِنْ
 السَّامِ يَمْنَحُ لَمْ يَسْتَفْ (فَسَلِ) سَلَّ لَمْ يَأْكُلْ رُؤْسًا
 حَنْتَ رُؤْسَ نَعْمَ لَا رُؤْسَ دَائِرَ وَتَمِيدُ اِلَّا اَنْ تَنْ مِنْ بَلَدٍ تَبَاعُ
 فِيهِ مُفْرَدَةٌ اَوْ يَنْفَا فَيُفَارِقُ بَائِثُهُ حَيًّا كَدَبَانٍ وَتَعْلَامُ اَوْ لَحْمًا
 فَلَحْمُ دَأْتُولٍ وَلَوْ لَحْمُ رَأْسٍ وَاسَانٍ لَا تَعْلَامُ وَجَرَادٌ وَيَتَنَاوَلُ
 شَحْمَ ظَهْرِ وَتَجْنِبُ لَا بَطْنُ وَتَعَيْنُ وَالشَّحْمُ عَكْسُهُ وَالْأَلْيَةُ وَالسَّنَامُ
 اَيْسَاحُ حَيًّا وَلَا لَحْمًا وَلَا يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَالشَّحْمُ يُتَنَاوَلُهُمَا
 وَشَحْمٌ نَحْوُ ظَهْرِ وَدُهُنًا وَيَتَنَاوَلُ لَحْمُ الْبَقَرِ بِأَمُوسَا وَبَقَرٌ وَشِ
 وَالْخَبْزُ كُلُّ خَبْزٍ وَلَوْ مِنْ أَوْزٍ وَبَاقِلًا وَذُرَّةٌ وَجَحْمٌ وَلَنْ تَرُدَّهُ
 وَالطَّعَامُ قَوْتًا وَفَاكَةً وَالْفَاكَةُ رَطْبًا وَغَنًّا وَرُمَانًا وَتَرْجًا وَرَطْبًا
 وَيَابَسًا وَلِيمُونًا وَنَبَاتًا وَبَطِيخًا وَبُفَّتَقٌ وَغَيْرُهُ لَا قَتَاءَ وَخِيَارًا

وباذنجاناً وجزراً ولا يتناول التمر يابساً ولا البطيخُ والتمر والجوز هدياً
ولا الرطبُ تمرّاً أو بسرّاً ولا العنبُ زيبياً وعكوسها ولو قالَ
لا أكلُ ذَا البرِّ حنثَ به على هيئته ولو مطبوخاً لا على غيرها أو ذَا
فبالجميع أو ذَا الرطبِ فأكله تمرّاً أو لا أكلهم الصبيُّ أو ذَا العبدِ
فكلمه كاملاً لم يحنثْ أو لا أكلُ من ذِي البقرة أو من ذِي
الشجرة حنثَ بما يؤكلُ منهما لا بولدٍ ولبنٍ ونحو ورقٍ أو لا أكلُ
سويقاً فسفه أو تناوله بآلة أو مائعاً فأكله بخبز حنثَ لا إن
شربه أو لا أشربه فبالعكس أو لا أكلُ سمنّاً فأكله بخبز أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنثَ (فصلٌ) حلفاً لا يأكلُ
ذِي التمرة فاختلطت بتمر فأكله إلا بعض تمرّة لم يحنثْ أولياً كلنها
فاختلطت أو ذِي الرمانة لم يبرأ إلا بالجميع أو لا يلبسُ ذين لم
يحنثْ بأحدهما أو لا ذَا ولا ذَا حنثَ به أولياً كلن ذَا غداً فتلفَ
أو مات في غدٍ بعدَ تمكنه أو أتلفه قبله حنثَ أو ليقضين حقه
عند رأسِ الهلالِ فليقضِ عند غروبِ آخرِ الشهرِ فإنْ خالفَ مع
تمكنه حنثَ لا إنْ شرعَ في مُقدمة القضاءِ حينئذٍ فتأخرَ أو
لا يتكلمُ لم يحنثْ بما لا يبطلُ الصلاةَ أو لا يكمله فسلمَ عليه لا إنْ

كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها
 أو لا مال له حنث بكل مال وإن قل حتى بمديره ودينه ولو
 مؤجلاً لا بمكاتب أو ليضربنه برما يسمى ضرباً ولو لطماً ووكلاً
 ولا يشترط إيلام إلا أن يصفه بنحو شديد أو ليضربنه مائة
 سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية
 بعشال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة
 مرة لم يبرهنا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه فقارقه ولو
 بوقوف أو بفلس أو أبراه أو أحال أو احتال حنث لا إن فارقه
 غريمه وإن استوفى وفارقه ووجده غير جنس حقه وجهله أو
 رديثاً لم يحنث أو لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فراه بر
 بالرفع إلى قاضي البلد فإن مات وتمكن فلم يرفعه حنث أو إلى
 قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولاً
 فإن نوي مادام قاضياً وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنث

(فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق يحنث بفعله لا بفعل
 وكيله إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله له لا بقبوله
 هو لغيره ولا يحنث بفاسد إلا بنسك أو لا يهب حنث بتملك

تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يحنث بهبة أو لا يأكل طعاماً
أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه زحده ولو تسلسل
لا لأن اختلط بزيره ولم يذان أكله منه أو لا يدخل داراً اشتراها
زيد لم يحنث بدار أخذها بآثار شراء كشفعة

(كتاب النذر) أركانه دينية ومنذور وماذو وشرط فيه
إسلام واختيار وتعود تصرف فيما ينذره وفي الصيغة لفظ
يُشعر بالالتزام لله على أو على كذا وفي المنذور كونه قرينة لم
تتين كتمني وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة
وصلاة جماعة فلو نذر غيرهما لم يحنث ولم يلزمه كفارة والنذر
ضربان نذر لجأج بأن يمنع أو يحنث أو يحقق خبراً غضباً بالالتزام
قرينة كان كلمته فعلي كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال
فعل كفارة يمين أو نذر لزمته ونذر تبرر بأن يلتزم قرينة بلا
تعلق كمل كذا أو بتعلق بحدث نعمة أو ذهاب نقمة كان
شأن الله ترضي فعلي كذا فيلزمه ذلك حالاً أو عند وجود
الصفة ولو نذر عزم أيا من تعجيله فان قيد بتفريق أو موالاة
وجب أو سنة ممتنة لم يدخل عيد وتشرق وحيض ونفاس

ورمضانُ فلا قضاء ولا يجبُ بما أفطره من غيرها استئنافُ
سنة إلا إن شرطَ تَتابعها أو مُطالمة وجبَ تَتابعها إن شرطه ولا
يقطعه ما لا يدخلُ في مُعينة وينضبه غيرَ زمنِ حيض ونفاسٍ
متصلاً بآخر السنة أو الأثنين لم يقضها إن وقعت فيما مر أو في
شهرين لزمه صومهما تبعاً وسبقاً أو يوم بعينه من جمعة تعين
فإن نسيه صامَ يومها ومن نذر إتمامَ نفل لزمه أو صومَ بعضِ يومٍ
لم ينمقد أو يومَ قدومٍ زيد انمقدَ فإن صامه عنده وإلا فإن قدَّمَ
أيلاً أو يوماً مما مرَّ سقطَ وإلا لزمه القضاء أو التالى له وأوّل
خميس بعد قدومِ عمره و قدَّمَ في الأربعاء صامَ الخميس عن أولهما
وقضى الآخر (فصل) نذر إتيانِ الحرم أو شيء منه لزمه
نسك أو الماشي إليه لزمه مع نسكٍ مشيٍّ من مسكنه أو أن يحجَّ
أو يعتمرَ ماشياً لزمه مشيٍّ من حيثُ أحرمَ فإن ركبَ أجزأه
ولزمه دمٌ أو نسكاً و غضبَ أتابَ وسنَّ تعجيله أولٌ تمكّنه فإن
ماتَ بعده فعلٌ من ماله أو أن يفعله عاماً مُعيناً وتمكّن لزمه
فإن فاتهُ بلا عذر أو بمرض أو خطأ أو نسيانٍ بعد إحرامه قضى
أو صلاةً أو صوماً في وقت قضاة قضى أو أهداه شيء إلى الحرم

لزمه حمله اليه إن سهل وصرفه لمساكينه أو تصدق على أهل
بلد معين لزمه أو صوماً بمكان لم يتعين أو صلاة به فكاكتاف
أو صوماً فيوم أو أياماً فثلاثة أو صدقة فيتمول أو صلاة
فركعتان بقيام قادر أو صلاة قاعداً جاز قائماً لا عكسه أو عتقاً
فرقبة أو عتق كافرة أو عبية أجزاء كاملة فإن عين ناقصة تعينت
(كتاب القضا) توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية
لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سئاله أو مفضولاً ولم
يتمنع الأفضل كرهاله أو مساوياً فكذا إن اشتهر وكفى وإلا سئاله
له وشرط القاضي كونه أهلاً للشهادات كافيًا مجتهداً وهو العارف
بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان
العرب وأقوال العلماء فإن فقد الشرط فولى سلطان ذو شوكة
مسلم غير أهل نفذ قضاؤه للضرورة وسن لا مام أن يأذن للقاضي
في الاستخلاف فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو
الأذن فطلقاً وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع
دينه فيكفي علمه بما يتفق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا
يشرط عليه خلافه وجاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم

يُشْرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْحَكْمِ وَتَحْكِيمِ اثْنَيْنِ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ فِي غَيْرِ
مُعَقُّوبَةٍ لِلَّهِ وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا بِرِضَاهُمَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا
قَاضِيًا وَلَا يَكْفِي رِضَا جَانٍ فِي ضَبْطِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا
قَبْلَهُ امْتَنَعَ (فصل) زَالَتْ أَهْلِيَّتُهُ بِنَحْوِ جُنُوتٍ أَوْ اغْمَاءٍ
لِانْعِزَالِ فَلَو عَادَتْ لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّهَى وَلَهُ عِزْلُ نَفْسِهِ وَالْإِمَامُ عِزْلُهُ بِخُلْ
وَبِأَفْضَلٍ وَبِمَصْلَحَةٍ وَإِلَّا حُرِّمَ وَيَنْفُذُ إِنْ وَجَدَ صَالِحًا وَلَا يَنْعِزْلُ
قَبْلَ بُلُوغِهِ عِزْلُهُ فَإِنْ عُلِقَ بِقِرَاءَتِهِ كِتَابًا انْعَزَلَ بِهَا وَبِقِرَاءَةِ عَلَيْهِ
وَيَنْعِزْلُ بِالْعِزَالِ نَائِبُهُ لَا قِيمَ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ وَلَا مَنْ اسْتَخْلَفَهُ بِقَوْلِ
الْإِمَامِ اسْتَخْلَفَ عَنِ وَلَا يَنْعِزْلُ قَاضٍ وَوَالٍ بِالْعِزَالِ الْإِمَامُ وَلَا
يَقْبَلُ قَوْلَ مُتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَى وَلَا مَعْزُولَ حَكَمَتْ بِكَذَا
وَلَا شَهَادَةُ كُلِّ بِحُكْمِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِحُكْمِ حَاكِمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي
أَنَّهُ حُكْمُهُ وَلَوْ ادَّعَى عَلَى مُتَوَلٍّ جَوْرًا فِي حُكْمٍ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا بَيِّنَةً
أَوْ مَا يَتِمَّقُ بِحُكْمِهِ أَوْ عَلَى مَعْزُولٍ شَيْءٌ فَكَفِيرُهُمَا (فصل)
تَثْبِيتُ التَّوَلِيَّةِ بِشَاهِدَيْنِ يَخْرُجَانِ مَعَ الْمُتَوَلَّى يَخْبِرَانِ أَوْ بِاسْتِغَاثَةٍ
وَسْنٍ أَنْ يَكْتُبَ مُوَلِيهِ لَهُ وَيُبْحَثُ الْقَاضِي عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْمَحَلِّ
وَعُدُولِهِ وَيَدْخُلُ يَوْمَ اثْنَيْنِ نَحْمِيسَ فَسَبَتْ وَيَنْزِلُ وَسَطُ الْمَحَلِّ

وينظر أولاً في أهل الحبس فمن أقر بحق فعله فغناه ومن
قال ظلمت فعلي خصمه حجةً فإن كان غائباً كتب إليه ليحضر
ثم الأوصياء فمن وجدته عدلاً قوياً أقره أو فاسقاً أخذ المال
منه أو ضعيفاً عضده بمعين ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكر آحر آحارفاً
بكتابة بمناظره سجلات شرطاً فقيهاً عفيفاً وافر عقل جيد خط
ندباً ومترجمين وأصم مسمعين أهل شهادة ولا يضرهما العمى
ويتخذ الناضي مزكياً ودوة لتأديب وسجناً لاداء حق ولعقوبة
ومجلساً رفيقاً وكره مسجداً وقضاء عند تنير خلفه بنحو غضب
وأن لا يامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء
وحرّم قبوله هدية من لا عادة له قبل ولايته أو زاد عليها في محلها
ومن له خصومة وإلا جاز وسن أن يشب عليها أو يردّها أو
يضمها بيت المال ولا يقضى بخلاف حكمه ولا به في عقوبة لله أو
قامت يئنه بخلافه ولا لنفسه ورقيق كل وشريك في المشترك
ويقضي لكل غيره ولو أقر مدعياً عليه أو حالف المدعي أو أقم
يئنه وسأل الناضي أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والأشهاد
به لئنه أو أن يكتب له محضراً أو سجلاً سن أجابته ونسختان

لاسدائمه له والاخرى بدويان الحكم وإذا حكم فبان بما لا تقبل
 شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بأن لا حكم
 وقضاء رتب على أدلي تاذيب ينفذ ظاهراً ولورأي ورقة فيها
 حكمه أو شهادته أو شبهة شامدان أنه حكم أو شهد بذال لم يعمل
 به حتى يذكر وله حلف على ماله به تناق إجماعاً على خط نحو
 ثورته لأن وثق بأهاتيه وله رواية الحديث بخط محفوظ فصل
 تجب تسوية بين الخصمين في الأكرام لقيام ودخول واستماع
 وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه
 سكت أو قال ليتكلم المدعي منكما فإذا ادعى طالب خصمه
 بالجواب فإن أقر فذاك أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك
 حجة فإن قال لي حجة وأريد حلقه مكن أو لائم أقامها قبلت
 وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم فبقرعة بدعوي وسن
 تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلوا أو رم اتخذ شهود
 لا يقبل خير بل من علم حالهم عمل بعلمه وإلا استركاه كأن
 يكتب ما يميز الشاهد وأنشود له وعليه وبه ويعت به لكل
 مزل ثم يشافه البوث بما ينده بلفظ شهادة ويكنى أنه عدل

وشرطُ المذكي كشاهدٍ مع معرفته بمرجح وتعديل وخبرة باطنٍ
 من يعدُّ له بصحبة أو جوار أو مُعاملة ويجبُ ذكر سببِ جرح
 ويعتمدُ فيه مُعانة أو سماعاً منه أو استفاضةً ويقدمُ على تعديلٍ
 فإن قال المعدلُ تابَ من سببه قدَّم ولا يكفي قولُ المدعي عليه
 هو عدلٌ « باب القضاء على النائب » هو جائزٌ في غير
 عقوبة لله إن كان للمدعي حجةٌ ولم يقل هو مقرٌّ للقاضي نصبُ
 مُسخر ينكرُ ويجبُ تحليفه بعد حجته أن الحقَّ عليه يلزمه
 أدائه كما لو ادَّعى على نحو صبيٍّ ولو ادَّعى وكيلٌ على غائبٍ لم
 يحلف؛ ولو حضرَ وقال أبرأني مُوكلُك أمرٌ بالتسليم وله تحليفه
 أنه لا يعلمُ ذلك وإذا حكمَ بمالٍ وله مالٌ في عمله قضاءً منه وإلا
 فإن سألَ المدعي انتهاءَ الحالِ إلى قاضي بلدِ النائب أنها بأشهاد
 عدلينِ بحكمٍ أو بسمعٍ حجةٌ ويسميها إن لم يعد لها وإلا فله تركُ
 تسميتها وسن كتابٌ يذكرُ فيه ما يميزُ الخصمينِ وختمه ويشهدانِ
 بما جرى إن أنكرَ الخصمُ فإن قال ليس المكتوبُ اسمي حلفاً
 إن لم يعرف به أو لستُ الخصمُ وثبتَ أنه اسمه حكمُ عليه إن لم
 يكن ثمَّ من يشركه فيه [معاصراً للمدعي وإلا فإن مات أو أنكرَ

بعث للكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه
الحاكم في عله بحكمه قاضياً أمضاه في عله وهو قضاء بعه والانهاء
بحكم يمضي مطلقاً وبسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى
وهي ما يرجع منها مبكراً الى محله يومه (فصل) ادعى عيناً غائبة
عن البلد يؤمن اشتباهها بحيوان وعقار عرفاً فسمع حجته وحكم
بها وكتب الى قاضي البلد العين ليسلمها للدعي ويعتمد في عقار لم
يشهر حدوده أو لا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة
متموم وسمع الحجة فقط وكتب الى قاضي البلد العين بما قامت به
فبيعها للكاتب مع المدعي بكفيل يبدنه إن لم تكن أمة ولا فاع
أمين فإن قامت بعينها كتب ببراءة الكفيل أو عن المجلس فقط
كلف إحضار ما يسهل إحضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر
المدعي عليه العين حلف ثم للمدعي دعوى بدله فإن نكل خلف
المدعي أو أقام ججة كلف الإحضار وحبس عليه فإن ادعى
تلفها حلف ولو غصبه عيناً أو دفعها له ليبيعها فجحدّها وشك
أباقية أم لا فقال ادعي عليه كذا يلزمه ردّه إن بقي أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه سمعت وإذا حضرت العين فثبتت للمدعي

فثبوت الإحضار على خصمه وإلا فهي وثبة الرد عليه (فعل)
 الغائب الذي تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو زارى
 أو تعزّز ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد بل
 بخبر ويمكنه من جرح ولو سمعها فاعزل فولى أعيدت ولو
 استعدي على حاضر أحضره بدفع ختم فالتعذر بلا عذر
 فبرتب. لذلك فأعوان السلطان ويمزّزه أو نائب في غير عمله
 أو فيه وله نائب أو فيه مضاع لم يحضره بل يسمع حجة ويكتب
 وإلا أحضره من عدوى ولا تحضر مخدرة وهي من لا يكثر
 خروجها لحاجات

(كتاب التسمية) قد يفهم الشركاء أو ماكم ولو
 ينصوبها وشرط منه وبه أهليته للشهادات وبناه بقسمة وكذا
 تعدده تقويم أو جملة حاكما فيه وأجرته من بيت المال فعلى
 الشركاء فإن اكتروا قاسما وعين كل قدرأ لزمه وإلا فالأجرة
 على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمة إن بطل
 نفسه بالكلية كجوهرة وثوب فدين منعمهم الحاكما وإلا لم
 يمنهم ولم يجبه. كسيف يكسر وكهام وطاحونة صيرين

ولو كان له عشر دارٍ لا يصلح للسكنى والباقي لا خيراً بطلب
 الآخر لا عكسه وما لا ينفك من ضرر قسمته أنواع (أحدها)
 بالأجزاء كئلى ودار مُتفقَة الأبنية وأرض مُشابهة الأجزاء
 فيجبرُ الممتنعُ فيجزأ ما يقسمُ بعدد الانصباء إن استوت ويكتبُ
 في كل رُقعة رسمُ شريكٍ أو جزءٍ مميزٍ وتدرجُ في بنادقِ
 مُستوية ثم يخرجُ من لم يحضرها رُقعة على الجزء الأول إن
 كتبَ الأسماء أو على اسم زيد إن كتبَ الأجزاء فإن اختلفت
 كنصف وثلث وسدس تجزى على أغلبها ويمنعُ تفریقُ حصّةٍ
 واحد (الثاني) بالتعديل كأرضٍ تختلفُ قيمةُ أجزائها فيشهر
 عليها فيها وفي مَنقولاتٍ نوعٍ وفي نحو دكا كين صغار مُتلاصقة
 أصيلاً إن زالت الشراكة (الثالث) بالردّ كأن يكون بأحدِ
 الجانبين نحو بئرٍ لا يمكنُ قسمته فيردُّ آخذهُ قسطَ قيمته ولا
 لجبار فيه وشرطُ لما قسمَ براضٍ رضا بعد قرعة كراضينا بهذه
 والأول إفرازٌ وخيرهُ يبيع ولو ثبت بحجة غلطٍ أو حيفٍ في قسمةٍ
 لجبار أو قسمةٍ راضٍ هى بالأجزاء نقضت وإن لم يثبت فله
 بحليف شريكه ولو استحق بعضُ مقسومٍ مُعيناً وليس سواه

بطلتُ وإلا بطلتُ فيه

(كتابُ الشهاداتِ) الشاهدُ حرٌّ مكلفٌ ذو مروءةٍ
 يقظٌ ناطقٌ غيرُ محجورٍ بسفهٍ ومتهمٌ عدلٌ بأنَّ لم يأتِ كبيرةٌ
 ولم يصِرَّ على صغيرةٍ أو غلبت طاعتهُ كعبُ بَرْدٍ وبشطنج
 إن شرطَ مالٌ وإلا كرهَ كَفْناءُ بلا آلةٍ واستماعهٍ لاحدٍ أو دفٍ
 ولو بجلاجلٍ واستماعها وكاستعمالِ آلةٍ مُطربةٍ كطنبورٍ وعودٍ
 وصنجٍ وزميرٍ عراقٍ ويراغٍ وكوبةٍ وهى طبلٌ طويلٌ ضيقُ
 الوسطِ واستماعها لارقصٍ إلا بتكسرٍ ولا لإنشاءٍ شعريٍّ وإنشادهُ
 واستماعهُ إلا بفحشٍ أو تشبيبٍ بمعينٍ من أُمردٍ أو امرأةٍ غيرِ
 حليمةٍ والمروءةُ توقى الأُدناسَ عُرفاً فيسقطها أكلٌ وشربٌ
 وكشفُ رأسٍ ولبسُ فففيه قباءٌ أو قلنسوةٍ حيث لا يعتادُ وقبلهُ
 حليمةٌ محضرةٌ الناسِ واكثرُ ما يضحكُ أو لعبٌ شطنجٍ أو
 غناءٌ أو ستماعةٌ أو رقصٌ وحرفةٌ دنيئةٌ كحجمٍ وكنسٍ ودبغٍ
 ممن لا تلبقُ به والتهمةُ جرٌّ نفعٍ أو دفعٌ ضررٍ فتردُّ لريقهٍ وغريمٍ
 له ماتٍ أو حَجَرَ بفسٍ وبما هو محلٌّ تصرفه وبراءةٍ مضمونةٍ
 ومن غرماءٍ محجورٍ فليس بفسقٍ شهودٍ دينٍ آخرٍ ولبعضه

لا عليه ولا على أبيه بطلاق منرة أو قذف أو لزوجته وأخيه بصديقته
ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قيات النيرة أو شهدا اثنتان لا تقبل بوضعية
من تركه فشهدا لها بوضعية منها قبلتا ولا تقبل به عدو شخص إليه وهو
من يحزن بفرحه وعكسه وتقبل بغير عدو دين ككافر وسيد يمد ومن
مبتدع لا تكفره ولا داعية ولا ختاني لمثلها إن لم يذكر ما ينفي الاحتمال
ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو الله فيه حتى يؤكد
كطلاق وعق ونسب وعضو عن قود وبقاء عدة وائتضاها وتقبل
شهادة معادة بعد زوال رق أو حباً أو كفر ظاهراً أو بدار لاسيادة
أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فالتى أو خاتم مرسومة بعد
توبته وهي ندم باقلاع وعزم أن لا يعود، خروج عن ظلمة آدمى
وقول في قولى كقوله قذنى باطل وأنا نادى ولا أعود واستبراء سنة
في فعل وشهادة زور وقذف ليدام (فصل) لا يكفي النيرة هلال رمضان
شاهد وشرط لنحو زنا أربعة ومال ومائة سده مال كبيع وإقالة
وخيار رجلان أو رجل وامرأتان ولنيرة ذلك من عقوبة وما يظهر
لرجال غالباً كسكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا ومرت ووكالة ووصاية
وشهادة على شهادة رجلان وما لا يروونه غالباً كبكاية وولادة وحيض
ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن صر وبأربع ولا يثبت
برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين

ويعين ويذكر في حلقه صدق شاهده وإنما يحلف بعد شهادته وتعديله
وله ترك حلقه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يعين الردولو
قال لمن بيده أمة وولدها هذه مستولدتني علقته بذات في ملكي مني
وحلف مع شاهد ثبت الأيلاد لا نسب الولد وحرثته أو غلام كان لي
واعتقته وحلف مع شاهد أنزعه وصار حراً ولو ادعوا مالاً لمورثهم
وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم أنفرد بنصيبه وبطل حق كامل
حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة
شهادة وشرط لشهادة بفعل كزناً أبصار فيقبل أصم ويقول كعقد
هو وسمع فلا يقبل أصم وأعمى إلا أن يقر في أذنه فيمسكه حتى
يشهد أو يكون عماء بعد تحمله والشهود له وعليه معروف الاسم
والنسب ومن سمع قول شخص أو رأي فعله وعرفه باسمه ونسبه
شهد بهما إن غاب أو مات وإلا فبإشارة كمالو لم يعرفه بهما ومات
ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها فإن
عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز وأدي بما علم لا بتعريف عدل أو
عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على عينه حق سجل القاضي بحلية
لا باسم ونسب لم يثبتا وله بلا معارض شهادة بنسب وموت وعق
وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وبملك به أو
بيد وتصرف ملاك مدة طويلة عرفاً أو باستصحاب «فصل» تحمل

الشهادة وكتابة الصك فرضاً كفاية وكذا الأداء إن كانوا جمعاً فلو
 طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلا هما أو واحد والحق يثبت
 به وييمين ففرض عين وإلماً يجب أن دعي من مسافة عدوى ولم
 يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والمعدور يشهد على
 شهادته أو يبعث القاضى من يسمعه (فصل) تقبل شهادة على شهادة
 مقبول في غير عقوبة لله واحصان وتحملها بأن يستريحه فيقرل أنا
 شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند
 حاكم أو يبين سببها كأشهد أن فلان على فلان القرضاً وليمين
 الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث
 بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أداء كامل تحمل ناقصاً
 ويكفي فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر
 جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته (فصل)
 رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفى
 عقوبة فإن كانت قد استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا
 تعمدنا وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لن مهم قود إن جهل الولي
 تعمدهم كترك وقاض فلو رجع هو وهم فالقود والدية مناصفة أو ولي
 ولو معهم فعليه دونهم ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضى فرجعوا
 لن مهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع

شهود مال غرموا موزعاً عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أردونه
فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو
رضاع ثلث فان رجس هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فان
رجع ثنتان فلا غرم كما لو رجع شهود احصان أو صفة

« كتاب الدعوى والبيّنات » المدعى من خاف قوله الظاهر
والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معاً وقالت مرتباً
فهو مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وإن استحق
عيناً فكذا إن خشي بأخذها ضرراً أو ديناً على غير ممتنع طالبه أو
ممتنع أخذ جنس حقه فليملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله
فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون إن تلف قبل تملكه
ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن وله أخذ مال غريم غريمه ومتى ادعى
نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر أو عيناً
تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً
وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي وشاهدين عدول
ورضاها إن شرط ويزيد فيمن بهارق عجزاً عن تصالح لمتنع وخوف
زناً ولا يمين على من أقام بيّنة إلا إن ادعى خصمه مسقطاً فيحلف
على نفسه وإذا استعمل لياًتى بدافع أهل ثلاثة ولو ادعى رق غير
صبي ومجنون فقال أنا حر أصالة حلف أو رقهما وليس بسيد

لم يصدق إلا بحجة أو بيده وجهل لقطعهما حلف وإنكارهما لنحو ولا
تسمع دعوى بمؤجل (فصل) أصر على سكوته عن جواب الدعوى
فكننا كل فإن ادعى عشرة لم يكف لا تلزمني حتى يقول ولا بعضها
وكذا يحلف فإن حلف على قيمها فقط فإنا كل عما دونها فيحلف
المدعى على استحقاقه أو شفعة أو مالا مضافاً لسبب كأقرضتك
كفى لا تستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسليم شيء وحلف كما
أجاب أو مرهوناً أو مؤجراً بيد خصمه كفاء لا يلزمني تسليمه أو
إن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمني تسليمه أو مرهوناً أو مؤجراً
فأذكره لأجيب فإن أقر بالملك وادعى رهناً أو إجارة كلف بينة
أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر مخاصمته لم تنزع ولا
تصرف الخصومة بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينة
وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لنائب انصرفت
فإن أقام المدعى بينة فقضاء على غائب وإلا وقف الأمر إلى قدمه
وما قبل لإقرار رقيق به كعقوبة فالمدعى والجواب عليه ومالا
كارش فعلى السيد (فصل) سن تغليظ يمين لافي نجس أو مال لم
يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان
وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت لافي نفى مطلق لفعل
لا ينسب له فعله أو على نفى العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع إثم

اليمين الفاجرة نحو تورية ومن طلب منه يمين على ما لو أقر به لزمه
حلف ولا يحلف قاض على تركه ظلهما في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب ولا مدعى صايل يمهل حتى يبلغ إلا كافرًا أنبت وقال
تبعجته واليمين تقطع الخصومة خلا لا الحق فتسمع بينة المدعى
بعد ولو قال الخصم حلفني فيحلف أنه لم يحلفني مكن (فصل) نكل
كأن قال بعد قول القاضي ادافع لا او انا ناكل او سكنت بعد ذلك
حكم بنكوله او قال للمدعى احلف حلف المدعى وقضي له لا بنكوله
ويعين الرد كقرار الخصم فلا تسمع بعدها حجة بمسقط فان لم يحلف
المدعى سقط حقه وتسمع حجته فان ابدى عذراً كاقامة حجة امهل
ثلاثة ولا يمهل خصمه لذلك حين يستحلف إلا برضا المدعى وإن
استمهل في ابتداء الجواب لذلك امهل الي آخر المجلس إن شاء ومن
طواب مجزية فادعى مسقطاً فان وافقت الظاهر حلف ولا يطول
بها او بزكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي او مجنون
حقاً له فأنكر ونكل لم يحلف الولي

(فصل) ادعى كل منهما شيئاً وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطتا أو
بيدهما أو لا بيد أحدهما فهو لهما أو بيد أحدهما رجحت بينته إن أقامها
بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته الي ما قبل ازالة
يده واعتذر بفيدها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال

بل ملكي رجع الخارج فلو أزيلت يده باقرار لم تسمع دعواه بغير
ذكر انتقال ويرجع بشاهدين على شاهد مع يمين لا بزيادة شهود ولا
برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة ويرجع بتاريخ
سابق ولصاحبه أجرة وزيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه
أمس لم تسمع حتى تقول ولم يزل ملكه أولا لعلم من يلاؤه وتبين سببه
ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وثمره ظاهرة
ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة رجع على بائعه
بالتن ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سبباً
وهي آخر ضر (فصل) اختلفاً في قدر مكرى أو ادعى كل على ثالث
بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخهما
حكم للأسبق وإلا سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا إن لم يمكن
جمع وإلا لزمه الثمنان ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل مات
على ديني فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام كل بينة مطلقة
قدم المسلم وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو جهل
دينه ولكل بينة أو لا بينة حلها ولو مات نصراني عنها فقال المسلم
أسلم بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني
أو قال أسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام
فحكسه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على

على ديننا حلف الابواب ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته سالماً وأخرى
 غائماً وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الاسبق أو اتحد أقرع
 ولا عتق من كل نفسه أو شهد أجنبيان بأنه وصي بعق سالم ووارثان
 انه رجع ووصي بعق غانم وكل ثلثة تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين
 فسالم وثالثا غانم (فـ لـ) شرط القائف اهلية الشهادات وتجربة فانا
 تداعيا وان لم يتفقا اسلمنا بحرية مجهولا أو ولد موطوأتها وامكن
 كونه من كل تأذ ودائما امرأة بشبهة او احدهما زوجة الآخر بشبهة
 وولدهما بين ستة أشهر واربع سنين من وطئها عرض عليه فان تخلل
 حيضة فللثاني الا ان يكوذا الاول زوجا في نكاح صحيح

(كتاب الاعتاق) اركانه عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيهما في واقف
 وأهلية ولاء وفي العتيق ان يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه وفي
 الصيغة لفظ يشر به صريح وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة
 او كناية كانه لك الى دايك لاسلطان الى لاسبيل لاختدمة انت
 سائبة انت مولاي وصيغة طلاق او ظهار ولا يضر خطأ بتذكير
 او تأنيث وصريح معلقا ووضافا لجزئه فيعتق كاه ووفوضا اليه فلو
 قال خير تلك ونوى تهوينا او اعتاقتك اليك فأعتق نفسه عتق
 وبهوض ولو في بيع والولاء لسيدته ولو أعتق حاملا بمملوك له تبعها
 لا عكسه أو مشتركا أو نية عتق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أيسر به

ولو مديناً كإيلاده وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الاعتاق
أو العلق وحصته من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدير ولو
قال لموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبى فانكر حلف ويعتق
نصيب المدعى فقط باقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيبى
حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلو قال له وقال مع نصيبك
أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع
تفاوت فالقيمة بعمده * وشرط للسراية تملكه باختياره فلو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا فى ثلث ماله (فصل) ملك
حر بعضه عتق ولا يشتري لمولى بعضه ولو وهب أو وصى له ولم
تلمزه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه فى مرض
موته مجاناً عتق من رأس المال لو بعوض بلا محاباة فن ثلثه ولا يرثه
فإن كان مديناً بيع الدين أو بها فقد رها كملكه مجاناً والباقي من الثلث
ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية (فصل) أعتق فى مرض موته عبداً لا يملك غيره ولا دين
عتق ثلثه أو ثلاثة معاً كذلك وقيمتهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم أو
ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقرعة بأن يكتب فى
رقعتين رق وفى ثلاثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج
العتق عتق ورق الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم

آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فمن خرج
اسمه عتق ورقاً أو مختلفة كمائة ومائتين وثلاثمائة أقرع كما مر فان
خرج للثاني عتق ورقاً أو للثالث عتق ثلثاه أو للاول عتق ثم أقرع
فمن خرج ثم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كستة قيمتهم سواء جمعوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه
كستة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك
وان لم يمكن كاربعة قيمتهم سواء سن أن يجزؤا ثلاثة واحد وواحد
واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث أو للاثنين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر
واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم
ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو
بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب من الثلث
ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي
قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب
أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للسكا بب عتق وله المائة أو لغيره
عتق ثم أقرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربه وله ربع كسبه
« فصل » من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير فولأوه
له ولمصبته يقدم بفوائده الأقرب وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاه

فإن عتق الأب أو الجد انجر لمولاه أو الأب بعد الجد انجر لمولاه
ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء اخوته اليه

« كتاب التدبير » هو تعليق عتق بموته وأركان صيغة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي الصيغة لفظ يشعر به
صريح كانت حر أو أعتقتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو
كناية كخليت سبيلك بعد موتى وصح مقيدا كأن مت في ذال شهر
أو المرض فأت حر ومعلقا كأن دخل الدار فأت حر بعد موتى
وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت فأت
حر فبعده ولو تراخيا وللوارث كسبه قبله لأنحو بيعه كأذا مت
ومضى شهر فأت حر وليست تدبيرا أو قال إن أو متى شئت
اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو ان ولو قال لا بعدهما
إذا متنا فأت حر لم يعتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فلاس لوارثه
نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح من
سفيه وكافر وتدبير مرتد موقوف والحربي حمل مدبره لدارهم ولو
دبر كافر مسلما بيع عليه أو كافراً فأسلم نزع منه وله كسبه وبطل
بنحو بيع وبايلاد لا رد ورجوع لفظا وإنكار ووطو وحل له وصح
تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق كل بصفة ويعتق بالأسبق
« فصل » حمل من دبرت حاملا مدبر لا لأن بطل قبل انفصاله تدبيرها

بلا موت كعاق عتقها حاملا ودمع تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر كقن في جناية ويعتق
بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كأن
دخلت في مرض موتي فأنت حر أو وجدت فيه باختياره وحلف
فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله

« كتاب الكتابة » هي سنة بطلب أمين مكتسب وإلا فبإحابة
وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه مافي معتق وكتابة
مريض من الثلث فان خلف مثليه صحت في كله أو مثله ففي
ثليته أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبغ وجنون
وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها لإيجابا
ككاتبك على كذا منجما مع إذا أدبته فأنت حر لفظا أو نية
وقبولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً ولو - نعمة مؤجلاً منجما
بنجمين فأكثر ولو في مبيع مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم
وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنائه
صحت لأعلى ان يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوبا بألف ونجمه وعلق
الحرية بأدائه - صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاء على عوض ووزع
على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق
لأبعض رقيق ولو كاتباه معاً صح إن اتفقت النجوم وجعلت على

نسبة ملكيها فلو عجز فمجزه أحد مدهما وأبقاه الآخر لم يجوز ولو
أبرأه من نصيبه أو أعتقه عتق وقوم الباقي أن أيسر وعاد الرق (فصل)
لزم السيد في صحيحة قبل عتق حط متبول من النجوم أو دفعه من
جنسها والخط وكون كل في الأخير وربما فسبعا أولى وحرمت تمتع
بمكاتبته ويجب بوطئه مهر لآحد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبه وولدها الرقيق الحادث يتبعها رقاً وعتقاً والحق فيه
للسيد فلو قتل فقيمته له ويمونه من أرش جناية عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فإسياه ولا يعتق شيء من مكاتب
إلا بأداء الكل ولو أتى بمال فقال سيده حرام ولا بينة حلف
المكاتب ويقال لسيد خذه أو أبرئه عنه فإن أتى قبضه القاضي فإن
نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيها وردم أو مستحقاً بأن أن
لاعتق وإن قال عند أخذه أنت حر وله شراء إماء لتجارة لا تزوج
إلا بأذن سيده ولا وطء فإن وطئها فلاحد والولد نسب فإن ولدته قبل
عتق أبيه أو بعده لدوز ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولد أو لها ووطئها
معه أو بعده وولدت لستة أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عجل لم
يجبر السيد على قبض إن امتنع لفرض وإلا أجبر فإن أتى قبض
القاضي أو عجل بعضاً ليرثه فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن
نجوم لا بيعها ولا بيعه وهبته فلو باع وأدى للمشتري لم يعتق وبطال

السيد المكاتب والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء مما
بيد مكاتبه ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه
ما التزم (فصل) الكتابة لازمة للسيد فلا يفسخها إلا أن عجز
المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وإن حضر ماله وليس للحاكم
أداء منه وجائزة للمكاتب فله ترك الأداء والفسخ ولو استعمل عند
المحل لعجز سن إمهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة
أو لاحتضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا تنسخ مجنون ولا
بمحجر سفه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب
في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على سيده لزمه قود
أو أرش مما معه فإن لم يكن فله تعجيزه أو على أجنبي لزمه قود أو
الأقل من قيمته والارش فإن لم يكن معه مال عجزه الحاكم بطلب
المستحق وبيع بقدر الارش وبقية الكتابة فيما بقي وللسيد فداؤه
ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب
بطلت ولسيده قود على قاتله إن كافأه وإلا فالقيمة والمكاتب تصرف
لا تبرع فيه ولا خطر وشراء من يعتق على سيده ويعتق بعجزه وشراء
من يعتق عليه باذن وتبعه رقا وعتقا (فصل) الكتابة الباطلة باختلال
ركن ملفاة إلا في تعليق معتبر والفاسدة بكتابة بعض أو فساد شرط
أو عوض أو أجل كالصحيحة في استقلاله بكسب وأخذ أرش

جناية عليه ومهر وفي أنه يعتق بالإداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في
 أنه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح انوصية به ولا
 يصرف له سهم المبكّتين وتخالفيها في أن للسيد فسخها وأنها تبطل
 بنحو إغناء السيد وحجر سفيه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أداه
 أو بيده إن كان له قيمة وهو عليه بقيمته وقت العتق فإن اتحدافاً لتقص
 ولو بلا رضا ويرجع صاحب الفضل به فإن فسخها أحدها أشهد فلو
 قال بعد قبضه كنت فسخته فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر
 سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفها تحالفان
 إن لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحاكم وإن قبضه وقال المكاتب
 بعضه ودية عتق ورجع بما أدي والسيد بقيمته وقد يتقاصان ولو
 قال كاتبتك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد إن عرف
 ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الأول أو بعضاً فقال بل
 الآخر أو الكل حلف السيد ولو قال تآبني أبوا كما فصداه فمكاتب
 فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر
 فالولاء للأب وإن عجز عاقنا ولا سراً وإن صدقه أحدهما فنصيبه
 مكاتب ونصيب المكذب قن بحاقه فإن أعتق المصدق وكان موسراً
 سرى العتق

(كتاب أمهات الاولاد) حبلت من حر أمته فوضعت حياً
 أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد
 وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فخر ولا تصير أم
 ولد وإن ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرث جنانية عليها وتزويجها
 جبراً ولا يصح تملكها من غيرها ورهنها كولدها التابع لها
 وعتقها من رأس المال

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 في يوم الأحد المبارك الخامس من
 شهر جمادي الثانية
 سنة ١٣٤٤ هجرية